ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵡⵉⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵙ ⴰ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ
ⴼⴰⵙ - ⵎⴰⵔⵕ
Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Saïs -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات والتراث والتهيئة المجالية

تكوين: اللغات والآداب والتواصل

محور: اللغة العربية

مختبر: التواصل وتقنيات التعبير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات العربية تخصص اللسانيات

تحت عنوان:

ظاهرة الاستلزام الحواري في الخطاب السياسي المغربي

"خطاب حزب العدالة والتنمية نموذجا"

إعداد الطالبة الباحثة:

حياة زين العابدين

إشراف الأستاذ:

د.عبد اللطيف نجيد

تاريخ المناقشة : 07-11-2018

لجنة المناقشة:

الدكتور محمد الوادي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مكناس)	رئيسا
الدكتور عبد المالك العلمي (كلية الشريعة. فاس)	عضوا
الدكتور عبد الرحيم العطري (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس– فاس)	عضوا
الدكتور عبد اللطيف نجيد (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس– فاس)	مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي

2018 -2017

مقدمة

يتميز الفكر اللساني الحديث بتطوره وعطائه الكثير في دراسة اللغة حيث تعددت النظريات اللسانية، فكان كل لساني ينطلق مما قدمه غيره ليعارضه أو يوضح مبهمه أو يستحضر ما تم إهماله، كما هو الحال بالنسبة للسانيات التداولية التي درست اللغة دراسة خاصة، فبعدما كانت اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية تدرس اللغة دراسة شكلية معتمدة في ذلك على العناصر اللغوية فقط، فقد جاءت اللسانيات التداولية بنظرة جديدة في دراسة اللغة فاهتمت بدراستها في بعدها الاستعمالي مما جعلها تستحضر إلى جانب العناصر اللغوية عناصر غير لغوية لم يوليها الاتجاهان السابقان أدنى اهتمام، وتتمثل هذه العناصر في العديد من المقومات من بينها: القصد، والسياق، والمتكلم، وقدرته على التأثير، والسامع وقدرته على فهم وتأويل كلام المتكلم، وكلها مقومات لم يكن لها نصيب من الدراسة والاهتمام إلا مع هذا الاتجاه (التداولي) الذي لا يكتفي بالدراسة الداخلية للغة، بل يتعدى ذلك إلى دراستها انطلاقا من معطيات خارجية.

ومن بين الركائز التي قامت عليها اللسانيات التداولية؛ ظاهرة الاستلزام الحواري التي تعد من أهم الظواهر التداولية وأبرزها، ذلك أن الدارسين التداوليين اهتموا كثيرا بالمعنى وقسموه إلى معنى حرفي ومعنى مستلزم، كما أشاروا إلى كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم، والاستلزام الحواري هو ظاهرة ناتجة عن خرق المخاطب للقواعد الحوارية التي اقترحها بول كرايس مع الحفاظ على مبدئه التعاوني، وهو خرق مقصود الهدف منه هو إنجاح العملية التواصلية بين أطراف الحوار.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الاستلزام الحواري لن تتضح فائدتها إلا بالاعتماد على نموذج تطبيقي معين، فإذا كانت قد أخذت حظها الوفير من الدراسة في بعدها النظري في مقابل البعد التطبيقي الذي ظل في حاجة إلى من يلتفت نحوه التفاتة ويوليه عناية لازمة، فقد خصصنا جزء من هذا البحث لمحاولة تطبيق الظاهرة على الخطاب السياسي، الذي يعد خطابا حجاجيا يعتمد فيه المخاطب السياسي على مجموعة من التقنيات الحجاجية

والخطابية التي تمكنه من تحقيق أهدافه المتمثلة في التأثير وإقناع المخاطب لتغيير سلوكاته وجعله يتقبل مضامين الخطاب وأفكاره.

والجدير بالذكر أن اختيارنا للخطاب السياسي دون غيره من أنماط الخطابات كان نتيجة للخصائص اللغوية التي يتميز بها هذا النمط وأهمها العبارات غير المباشرة، ومن هذا المنطلق طرحنا الإشكال الآتي:

ما حظ ظاهرة الاستلزام الحواري في خطاب العدالة والتنمية في فترة المعارضة وفترة الحكومة؟ وكيف تسهم الظاهرة في إنجاح العملية التواصلية بين قادة الحزب والمواطن المغربي؟

وقد تفرعت عن هذا الإشكال جملة من التساؤلات أهمها:

-كيف يتمكن المخاطب من اعتماد العبارات غير المباشرة؟

- ما الآليات التي يعتمدها المخاطب ليتوصل إلى المعنى المستلزم ؟

ـ بماذا يتميز الخطاب السياسي باعتباره نسقا لغويا عن الأنساق اللغوية الأخرى؟

ـ ما الوظيفة التي تؤديها اللغة في الخطاب السياسي؟

ـ ما تجليات حضور ظاهرة الاستلزام الحواري في الخطاب السياسي؟ وكيف تسهم في إنجاح عملية التواصل بين المخاطب السياسي وجمهوره؟

- هل يتمكن الفاعل السياسي الذي يسرف في اعتماد العبارات غير المباشرة من تحقيق التواصل مع جمهوره أم أن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة العملية التواصلية؟

- ما مدى نجاعة الخطابات التي يهيمن أصحابها في استعمال هذه الآلية في التأثير وإقناع الجماهير؟

- ما مدى مشاركة المخاطب (الجمهور) في بناء خطاب القائد السياسي؟ أو بصيغة أخرى هل يأخذ المخاطب السياسي الجمهور بعين الاعتبار أثناء بناء ونسج خطابه فيراعي خصوصياتهم وميولاتهم الثقافية، وما إلى ذلك من الأمور التي بإمكانها تحقيق عملية التواصل بين الطرفين؟

- ما مكامن الاختلاف بين خطابات قادة حزب العدالة والتنمية في فترة المعارضة وخطاباتهم في فترة الحكومة؟ وما حظ ظاهرة الاستلزام الحواري من خطاباتهم في كل من الفترتين؟

لقد جعلت هذه التساؤلات البحث يبنى انطلاقا من اعتبارين اثنين أولهما: أن نجاح العملية التواصلية ليس رهينا بالتوظيف السليم للغة والحفاظ على قواعدها بل لابد من الاعتماد على عناصر غير لغوية تسهم في الأخذ بالمعاني المباشرة والمعاني غير المباشرة، وثانيهما: أن الخطاب السياسي من أهم الخطابات الأكثر اعتمادا على ظاهرة الاستلزام الحواري، نظرا لطبيعته الإقناعية، كما أن الهدف من إنتاجه هو الذي يحدد مقدار حضورها في كل فترة زمنية من فترات إنتاج الخطاب.

ونظرا لطبيعة موضوعنا فقد إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي مكننا من وضع الظاهرة في إطارها النظري، ثم بنينا ما تبقى من البحث على عينة مختارة من الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، وذلك باعتماد آليات علم التداولية الذي كشفنا من خلاله عن الاستلزامات الحوارية لكل خطاب، ولم يكن غرضنا في البحث هو تعداد إنجازات الحزب أو إخفاقاته في تسيير الشأن العام، بقدر ما نستهدف كيفية بناء أصحابه لخطاباتهم والتعبير عن أغراضهم ومقاصدهم.

إن كثرة خطابات حزب العدالة والتنمية وانتشارها في الساحة السياسية أفضى بنا إلى التركيز على الخطابات التي تمثل فترة المعارضة 2008)/2011(لهذا الحزب والخطابات التي تمثل فترته الحكومية (2016/2012).

وتجدر الإشارة، أن الخطابات التي اعتمدناها عبارة عن حوارات لفاعل سياسي منتمي لحزب العدالة والتنمية عبد الاله بنكيران، والذي كان مركز اهتمام الشعب المغربي عامة، والساحة السياسية خاصة أثناء توليه رئاسة الحكومة المغربية، وهو اهتمام نابع كما سنتطرق في ثنايا البحث، من استعمالاته الفريدة للغة، أما باقي الخطابات فهي لفاعلين سياسيين منتمون لنفس الحزب.

لقد شدتني لاختيار هذا الموضوع أسباب ثلاثة أولها أن دراسة الخطاب السياسي وتحليله تحليلا تداوليا لم يحظ إلى حدود السنوات الأخيرة بكبير اهتمام، وهذا لا يعني الغياب التام لدراسة التداولية لهذا النوع بل المقصود هو قلتها وخصوصا ما يتعلق بظاهرة مهمة كظاهرة الاستلزام الحواري، وثاني تلك الأسباب كون هذا النمط من الخطابات هو المجال الخصب الذي يمكن أن يصور بجلاء اعتماد المخاطب على ظاهرة الاستلزام الحواري، وذلك لطبيعة هذا النوع من الخطابات التي تفرض على أصحابها عدم التصريح بمقاصدهم، أما السبب الثالث والأخير هو اعتقادنا أن القوة الإقناعية التي قد يستمدها الخطاب السياسي من توظيف ظاهرة الاستلزام الحواري تسهم بشكل أو بآخر في جعل الخطاب السياسي المغربي يؤدي دورا هاما في جعل البلاد حالة إستثنائية في خضم المشاكل التي شهدها العالم العربي فيما أطلق عليه الربيع العربي أو الربيع الديمقراطي، إذ إستطاع الفاعلون السياسيون، من خلال بناء خطاباتهم التي تتضمن وعودا لحل المشاكل العالقة في تلك الفترة، من إخماد نار الغضب التي كان من المترفض أن يشتد لهيبها.

ويمكن حصر الأهداف الأساسية لهذه الأطروحة فيما يلي:

الإسهام في إثبات القيمة العلمية للدراسات اللغوية وخصوصا اللسانيات التداولية، ودورها في واقع المجتمعات، ذلك أنها تحوي ظواهر لغوية من شأنها أن تسهم في التطور الفكري والمعرفي، مثل الظاهرة قيد الدرس، التي اعتبرناها معيارا في عملية إنتاج وفهم المعاني والتمييز بين المعاني الصريحة والمعاني المستلزمة، هذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة إمكانية جعل العلوم تتداخل وتتكامل فيما بينها، ذلك أن الباحث في سلك الدكتوراه من المفروض أن يكون ملما بالعديد من العلوم وألا يجعله موضوع بحثه حبيس تخصصه.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا ندعي الأسبقية في معالجة هذا الموضوع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول إن ما قدمناه ينعدم لدى غيرنا من الباحثين والدارسين، إذ أن مثل هذه المواضيع كانت ولا تزال موضع اهتمام العديد من المهتمين بدراسة اللغة، خصوصا تلك الدراسة التي تعتمد على البعد التداولي، ذلك أن مفهوم الاستلزام الحواري إحدى المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم التداولية، ولهذا كان لها حضورا وازنا في العديد من الأعمال

والمؤلفات اللسانية، إلا أن لعملنا هذا ما يميزه عن باقي الأعمال، فقد ركزنا منذ بدايته حتى نهايته على الظاهرة المذكورة في الوقت الذي لم يوليها الدارسون القدر الذي تستحقه من الدراسة والبحث، وهو ما جعل خطة هذا البحث وهندسته تختلف عما سواه من الدراسات والبحوث، إذ خصصنا فصلا كاملا لتوظيف الظاهرة في الخطاب السياسي وهو مكمن الجدة والفرادة في هذا البحث إضافة إلى أن النماذج الخطابية التي اعتمدناها في الشق التطبيقي حديثة العهد.

أما فيما يخص أهم الدراسات والأبحاث التي عالجت هذا الموضوع فهي كالآتي:

- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية – ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا- لليلى كادة وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها، وقد كان هدف هذا العمل هو ربط القديم بالحديث في شأن دراسة اللغة، ربط "الإرث المتفرد" -كما أسمته- بالنظريات الغربية، إن الباحثة لم تركز على الظاهرة بما يكفي بل كان همها هو بناء ذلك الجسر الذي يمكن من العبور مما هو قديم في الدراسات اللغوية إلى ما هو حديث منها، فقامت بعرض مجهودات النحويين والبلاغيين وعلماء الأصول وأبانت عن اهتمامهم بالجانب الاستعمالي للغة.

- البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل لقدور عمران، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر قسم اللغة العربية وآدابها، هذه الدراسة هي الأخرى لم يقف صاحبها طويلا عند ظاهرة الاستلزام الحواري بل إنكب اهتمامه على الدراسات القديمة، حيث وضع أمام أعينه سؤالين اثنين:

هل يستطيع التحليل التداولي، أو ما ينعت بالبلاغة الحديثة أن يقف على مضامين النص ويكشف عما يوحي به من معان؟ أيمكن اعتبار هذه القراءة التي تسقط الاجراءات التداولية على النص بمثابة إعادة قراءة للتراث عموما والنص المقدس على وجه الخصوص؟

ما الإيحاءات التي يوحي بها إسهاب النص القرآني في ذكر أحوال بني إسرائيل دون غيرهم من الأمم؟ وكيف يمكن استثمار هذه النصوص في فهم الواقع المعاصر؟

– الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، للعياشي أدراري، الطبعة الأولى2011، ركز المؤلف على مقاربة ظاهرة الاستلزام الحواري وفق منظورين اثنين: منظور قديم وآخر حديث، بهدف إثبات أن دراسة الظاهرة عند اللغويين العرب القدماء، وما انتهت إليه من نتائج وما سجلته من ملاحظات، كانت أكفى مما توصل إليه الفكر اللساني الحديث، وهو الاعتقاد الذي نتج عنه توالي الأبحاث والدراسات التي تجري أغلبها في نفس الاتجاه والتي تبرز أغلبها أن ما قدمه المحدثون في الموضوع يختلف عما قدمه القدماء ليس فقط على المستوى المفاهيمي بل كذلك على مستوى المناهج وآليات الاشتغال.

– الاستعارات التصورية وتحليل الخطاب السياسي، لمحمد الصالح البوعمراني، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، يعالج صاحب هذا المؤلف إشكالية مدى إسهام التعبير غير المباشر في إنجاح العملية التواصلية في الخطاب السياسي، وقد ركز على الاستعارات وأشار إلى أن هدف هذه الدراسة هو بيان أن الخطاب السياسي خطاب مثخن بالإستعارات، إستعارات تصدر عن الفاعل السياسي، عن وعي أو عن غير وعي، لتكشف عما يظهر وعما يبطن أحيانا، ترمي إلى رد أفكار وتغيير تصورات وتحويل قناعات، وتوجيه المتلقي الوجهة التي يبغيها السياسي، إنها آلية ناجعة يستعملها السياسي لتشكيل الرأي العام، وإنتاج القيم الجديدة، وتغيير البنى الاجتماعية.

ولعرض ما جاء في هذا البحث اقترحنا هندسة خاصة جمعت بين شقين اثنين، أحدهما نظري وفيه تحدثنا عن الإطار العام لظاهرة الاستلزام الحواري والثاني تطبيقي حيث انصب اهتمامنا على ملامسة الظاهرة في نماذج من خطابات سياسية، ولهذا بنينا البحث على أربعة فصول متماسكة، قضية ومنهجا ومفهوما، للخروج بنتيجة واحدة هي قوة الظاهرة الإقناعية في هذه الخطابات، وهكذا اتبعنا الخطة الآتية:

المقدمة: لا يخفى على أحد مكانة المقدمة في تحفيز القارئ على الاطلاع على ما بعدها من فصول ومباحث، ولهذا عرضنا في مقدمة بحثنا لأهم الأفكار والنقط التي بني عليها موضوع البحث.

الفصل الأول: نظرا لما يحتله الشق النظري من أهمية فقد خصصنا هذا الفصل لتحديد المصطلحات ووضع أرضية أساس للبحث من خلال تحديد أنواع الاستلزام والوقوف عند الاستلزام الحواري في الدراسات اللسانية الحديثة العربية والغربية، وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث كلها تصب في نفس الاتجاه.

الفصل الثاني: ركزنا الحديث عن الحجاج، وهو ما فرض علينا تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث إذ تمكنا من تقديم تعريف الحجاج وتتبعنا مساره التاريخي ثم ربطناه بالتداولية والخطاب السياسي ليتأتى لنا فيما بعد الحديث عن الظاهرة التداولية موضوع البحث.

الفصل الثالث: تحدثنا فيه عن الخطاب وما يعتريه من خلط مع بعض المفاهيم الأخرى، وميزنا بين عدة أنماط فركزنا على الخطاب السياسي ثم حاولنا البحث عن مكامن حضور التداولية في هذا النمط من خلال ظاهرة الاستلزام الحواري.

الفصل الرابع: خصصناه للدراسة التطبيقية فأبرزنا فيه تجليات حضور ظاهرة الاستلزام الحواري في الخطابات السياسية المنتمية لحزب العدالة والتنمية.

الخاتمة: حاولنا فيها لم شتات ما تطرقنا إليه في صفحات بحثنا، حيث شملت أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتي تؤكد في مجملها أن اعتماد الفاعل السياسي على التعبير غير المباشر هو ما يساعده على بلوغ هدفه المتمثل في إنجاح العملية التواصلية.

ومهما قدمنا فإننا لاندعي الإحاطة الشاملة بالموضوع لأنه متشعب يصعب حصره في صفحات محدودة بل من المفروض أن تتسع له مؤلفات متعددة.

الفصل الأول

الحوار: ضوابط ومضامين

الفصل الأول: الحوارضوابط ومضامين

0- تمهيد:

اتخذ الدرس اللساني الحديث منذ ظهوره من اللغة موضوعه الأساس منه ينطلق وإليه يعود، كما تعددت نظرياته وشهدت اتجاهاته تطورا كبيرا كما هو الحال بالنسبة للإتجاه التداولي الذي درس أصحابه اللغة باعتبارها أداة للتواصل، فكانوا بذلك قد تجاوزوا الجانب الفردي في دراستها إلى الجانب الاجتماعي، فعالجوا مجموعة من الظواهر اللغوية كظاهرة الاستلزام الحواري Conversationnelle Implication، ومن بين ما يؤكد الدور التواصلي للغة هي عملية التحاور الذي يجري بين الأفراد وما ينتج عنه من تفاهم وتفاعل، والحوار: Dialogue غالبا ما يقوم على عناصر ضرورية وهي الخطاب والمتكلم والمستمع والمرجع.

وبناء عليه، نروم في هذا الفصل بيان مكانة ظاهرة الاستلزام الحواري ضمن باقي الظواهر اللغوية الأخرى، ونسعى إلى محاولة تقديم نظرة عامة عن هذه الظاهرة انطلاقا مما قدمه العديد من الدارسين من أراء ومواقف يستحيل تجاوزها، وعلى رأس هؤلاء بول كرايس (Paul Grice)، لكن قبل ذلك وبهدف وضع الظاهرة في إطارها النظري، سنشير بداية للحوار وخصائصه، ثم نعرج على تقديم تعريف لمجموعة من المفاهيم ثم بعد ذلك نتحدث عن الإرهاصات الأولى لظاهرة الاستلزام الحواري.

وما يجب الإشارة إليه، هو أن ظاهرة الاستلزام الحواري وليدة مجموعة من الأفكار الجديدة مفادها أن الوصف المجرد للعبارات اللغوية والوقوف عند الصيغ اللغوية فقط، لا يكفي لاستيعاب المعاني وذلك لوجود عدة عناصر ومقومات غير لغوية تسهم في فهم المقصود من العبارات اللغوية، ومن هذا المنطلق قدمت العديد من الإسهامات التي عالجت الظاهرة؛ منها ما قدمه بول كرايس الذي يرى أن الاستعمال اللغوي تحكمه ضوابط، حيث صاغ ما سماه مبدأ التعاون ومفاده أن المتحاورين يجب أن يكون بينهم نوع من التعاون لتحقيق التواصل فيما بينهم، وفرع عن هذا المبدأ قواعد يجب أن تحترم من قبل المتحاورين

ليكون مضمون الحوار واضحا حتى إذا تم تجاوز إحداها وجب الاستعانة بعناصر أخرى للوصول للمعنى المراد، وظاهرة الاستلزام الحواي – كما يؤكد كرايس – غالبا ما تكون وليدة هذا الخرق، وهذا ما سنحاول معالجته فيما سيأتي.

1- الحوار تعريف وتحديد

يعد مفهوم الحوار بابا واسعا ومفتوحا، يتمكن من خلاله كل باحث الإقرار أنه المجال الخصب الذي يتيح للمتحاورين تبادل الأفكار والآراء والإقناع المتبادل، وتحقيق ما يسمى "بالتفاعل التواصلي"، الذي يشكل « ماهية الحوار ومكونه الأساس، إذ لا يخلو أي حوار فعال من تفاعل تواصلي بين أطرافه»[1].

وعليه، فإن فتح أي حوار مع شخص أو عدة أشخاص، يعني هدم الحدود الكائنة بين أطرافه والتي تخلقها الاختلافات في الأفكار والآراء، ولهذا السبب كان الحوار نشاطا أو ممارسة « تهدف من خلالها إلى رفع الخلاف أو الاختلاف القائم بين المتناظرين ...]فالحوار ينبنى على الاختلاف، والاختلاف في الرأي هو مدار الحوار النقدي الذي يستهدف رفع أوجه الاختلاف بين المتناظرين أفرادا كانوا أو جماعات. فالاختلاف قد يولد الحوار، وهذا الحوار يختلف بحسب درجة الاختلاف بين المتحاورين؛ فقد يكون حوارا تفاوضيا مبنيا على تبادل الرأي بكيفية هادئة وعقلانية، وقد يتحول إلى عراك وسجال وخصام وتضليل وعنف. إن الحوار أسلوب لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة في المجالات المختلفة، السياسية والدينية والثقافية... لأنه يربي فينا ثقافة الحق في الاختلاف»[2].

ولهذا كان لزاما على كل من يبحث في حيثيات الحوار وخباياه أن يخرج بخلاصة مفادها إنه يستحيل الحديث عنه في غياب الاختلاف بين طرفيه أو أطرافه، ذلك أن الحوار مبني على اختلاف الأراء والأفكار والمعتقدات وما إلى ذلك، وهو اختلاف غالبا ما يكون خارجا عن الإرادة إما بسبب البيئة أو التربية أو طبيعة المتحاورين فتتدخل إرادة هؤلاء لرفع

1 محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، أفريقيا الشرق المغرب، 2010، ص: 15.

2 حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن الطبعة الأولى 2012، ص: 86

هذا الاختلاف، أوبالأحرى التخفيف منه، فإن نجحوا في ذلك كان الحوار ناجحا وذا مردودية، وإن بقي الاختلاف قائما بين الأطراف كان الحوار فاشلا وبدون نتائج إيجابية.

ومن بين المهتمين بموضوع الحوار، محمد نظيف الذي عرفه بقوله: « يعتبر الحوار في حد ذاته مجالا لإبداء الآراء بامتياز، وهو بذلك متنفس يجد فيه المتحاورون إمكانيتهم لقول ما يمكنهم قوله بشأن القضايا الثقافية والسياسية والاجتماعية ».[1]

وبهذا، فقد تقرر لدينا أن الحوار عبارة عن آلية تواصلية يلجأ إليها كل من أراد إفراغ ما بجعبته من مواقف وآراء تحول في خاطره مهما كان موضوع الحوار، وهكذا فإن التعدد الحاصل في الحوارات يستدعي التعدد أيضا في مضامينها، مما جعل اللسانيين التداوليين يقترحون ضوابط ومبادئ تحكم كل حوار كيفما كان نوعه، حيث يجد المتحاور نفسه مقيدا بهذه الضوابط، يعتمدها لبلوغ هدفه المنشود، والمتمثل غالبا في تحقيق التواصل بدون أدنى عناء يذكر؛ ومن هذه الضوابط، مبدأ التعاون، الذي أتى به الفيلسوف الأمريكي بول كرايس، والذي يشكل (مبدأ التعاون) أهم المبادئ التداولية؛ وهدفه هو التعاون بين أطراف الحوار، الذين غالبا ما يرغبون في فهم بعضهم والوصول إلى المقصود من الكلام، حيث يسهل الأخذ والرد في الكلام بينهم، فيصبحون بفضل هذا المبدأ قادرين على تبادل الأدوار فيما بينهم فيتحول المتكلم إلى سامع والسامع يصبح متكلما، وكل واحد منهم يحاول توفير ما يمكن أن يقرب بعضهم من بعض وليس استنفارهما من بعض، ولنا في الحديث- عن هذا الموضوع- بقية فيما سيأتي من فصول البحث.

ومما لا شك فيه، أن أطراف الحوار يبذلون قصارى جهدهم لإنجاح عملية التحاور وتحقيق التواصل، ولهذا تجدهم يتوسلون بكل ما من شأنه مساعدتهم على ذلك، مثل اعتمادهم على « المقام كعنصر فاعل في عملية تأويل الملفوظات؛ إضافة إلى أهمية العناصر اللسانية الخاصة في عملية التلفظ مثل: الضمائر، والإشاريات (déictiques).وغيرها من الوحدات اللسانية، والموازية لسانيا أو فوق قطعية(supra-segmentaux) التي تقوم بدور هام في بناء تقنية المحاورة بليونة suoplessse واقتصاد économie. وبعيدا عن

1محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص: 63

العناصر اللسانية الخالصة، تتدخل في تشكيل المحاورة عناصر سوسيو- ثقافية socio-culturels، وأخرى تتعلق بالجانب الحركي kinésiques ، والنفسيpsychologique وكلها عوامل تؤثر، إيجابا أو سلبا، على التفاعل أثناء عملية التحاور».[1]

وما يجب الإشارة إليه، أن التفاعل التواصلي الذي تحدثنا عنه سابقا، والقائم بين أطراف الحوار، يختص بمجموعة من الخصائص، كخاصية الاستعمال اللغوي وخاصية التعدد السياقي، وخاصية التضمين وهي أهم ما يشغلنا في هذا المقام، ذلك أن « التضمين من الآليات التداولية المساهمة في التفاعل الحواري وخاصيته إما أن يكون معجميا مستقرأ بواسطة وحدة معجمية خاصة، أو حواريا متعلقا بنسق التلميح أو الايحاء» .[2]

وما يهمنا في هذا المقام، هو التضمين الحواري المتحقق بالتلميح والايحاء، وذلك لطبيعة موضوعنا الذي يفرض علينا التركيز على هذا النوع، ولهذا سنتحدث لاحقا عن الاستلزام الحواري، باعتباره ظاهرة لغوية حاضرة في العديد من الخطابات.

ولابد من الإشارة في هذا المقام إلى بعض مبادئ الحوار العامة منها والخاصة، التي تشترك فيها العديد من الاتجاهات الحوارية:

مبادئ عامة

أ- « من الاستدلالات الخطابية ما لا تكفي أدوات المنطق الصوري لتحليله وصوغه، إذ تبدو هذه الأدوات الصورية، إما بالغة الضيق والتقييد أو بالغة التنظير والتجريد أو بالغة التقنية والتحسيب، فنحتاج إما إلى تطويرها وتوسيعها، وإما إلى تركها وطلب غيرها.

ب- أن كل حجة خطابية ترد في سياق حواري معين ينبغي علينا استحضاره للتعرف على بنيتها والتمكن من تقويمها» .[3]

مبادئ خاصة

أ- « الحوار أصناف مختلفة، فمنه "المجادلة" و"المناقشة" و"المناظرة" و"المباحثة" و"المفاوضة" و"المخابرة".

1 حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، ص: 83

2 محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص: 45

3 طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الناشر المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 2006، ص: 270

ب- الحوار مراتب متعددة، مثل "طور الافتتاح" و"طور المواجهة" و"طور المدافعة" و"طور الاختتام".

ج- للحوار قواعد مختلفة، نحو "قواعد التعبير" و"قواعد التسليم" و"قواعد التوظيف" و"قواعد المآل"، فضلا عن "قواعد التعاون" و"قواعد الإخبار" و"قواعد المناسبة".

هـ- "بنية الحوار الحجاجي بنية مركبة من عناصر متعددة: الدعوى، وجملة القضايا الصادقة التي تثبتها والعلاقة التي تدل على الصلة الحجاجية بين الدعوى وبين هذه الجملة من القضايا وتعين كلا من وظيفتيهما وموقعيهما»[1].

وعليه، فمن الممكن تصنيف هذه المبادئ أيضا، سواء منها العامة أو الخاصة، إلى تلك التي تخص الجانب الشكلي من الحوار وبنيته، وتلك التي تخص مضمون الحوار، فأما ما يخص السمات الشكلية فنذكر على سبيل المثال: الحوار الطويل والحوار القصير، وكذا الحوار الذي تكون فيه الهيمنة لطرف مقابل الطرف الآخر، كما يمكننا الحديث أيضا عن تلك التي تخص المضمون، إذ نستحضر الحوار الذي يبلغ فيه أطرافه مبتغاهم والحوار الفاشل لسبب من الأسباب.

وإذا كانت الاتجاهات الحوارية تشترك في هذه المبادئ، فإن من المهتمين من تحدث عن بعض المواقف التي تختلف من اتجاه حواري لآخر، يقول طه عبد الرحمن في هذا الصدد: إذا «كانت هذه الاتجاهات الحوارية قد اتفقت في هذه المبادئ العامة والخاصة، فإنها اختلفت باختلاف التوجهات المعرفية والإجراءات المنهجية لمجالاتها العلمية، وليس هذا موضع عرضها ولا نقدها، وإنما يكفينا القول إجمالا بأنها على وعيها البالغ بمكانة الممارسة الحوارية، خلافا لنظرية الأفعال اللغوية ونظرية الإعلام، تأرجحت في تناولها لهذه الظاهرة التواصلية بين مواقف مختلفة اتجه بعضها اتجاها وصفيا، واتجه بعضها الآخر اتجاها معياريا، وأشهر هذه المواقف:

1 طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 270

أ- **الموقف الصوري:** يعرف هذا الموقف باسم "الجدليات الصورية" وينطلق من مفهوم "اللعبة الحوارية"، مستخدما آليات المنطق الصوري في صياغة هذه البنية ووضع القواعد التي تضبطها.

ب- **الموقف الحجاجي:** يناهض هذا الموقف استخدام الآليات المنطقية في صياغة الاستدلالات الحجاجية، ويرى ضرورة اختراع آليات خطابية جديدة مناسبة لخصوصية هذه الاستدلالات التواصلية»[1]

2-بوادر ظاهرة الاستلزام الحواري

لقد اقتحمت ساحة الدرس اللغوي في العصور الأخيرة، عدة حقول معرفية واتجاهات لسانية حديثة، على رأسها الاتجاه التداولي الذي لايقتصر أصحابه في دراستهم للظواهر اللغوية على الوصف والتفسير فقط، كما هو الحال عند أصحاب الاتجاهات السابقة، وأشهرها النظرية التوليدية، إذ كان نعوم تشومسكي (Chomsky) يهتم باللغة من منظور عقلي صرف، بغض النظر عن الوظيفة التي تؤديها هذه اللغة، كما اهتم بكل ما له علاقة بالكفاءة في مقابل الأداء، خلافا للاتجاه التداولي الذي ركز في دراسته للغة على جانبها الاستعمالي، كما ركز أيضا على القدرة التواصلية الإنسانية، ولذلك عد الاتجاه التداولي علما تواصليا بامتياز، ولهذا نجد التداولية تشارك العديد من الاتجاهات المعرفية في الجهاز المفاهمي، إذ نجدها تشترك مع الفلسفة التحليلة في مفهوم "الأفعال الكلامية"، وتشترك مع فلسفة بول كرايسPaul Grice في مفهوم "المحادثة"، وكذا مع علم النفس المعرفي في مفهوم "نظرية الملاءمة" théorie de pertinence... وما جعلنا نخوض في هذا القول كله هو ضرورة وضع نظرة عامة لموضوعنا الذي ينبني على ظاهرة الاستلزام الحواري، وكل ما يخص هذه الظاهرة اللغوية من بداية اهتمام الباحثين بها وتطورها وعلاقتها بالدرس التداولي.

إنه من الصعب علينا استهلال الحديث عن الاستلزام الحواري، رغم كونه محور دراستنا، من غير استحضار نظرية الأفعال الكلامية لكونهما مرتبطين مع بعضهما، ليس هذا فقط، بل لأن الاستلزام Implication ما هو إلا توسيع وتطوير في "نظرية الأفعال الكلامية"la

1 طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 270

théorie des actes de langage ، التي تعد من «أهم المصادر التي استفادت منها أعمال تداولية رائدة تجاوزت التصور التقليدي لمفهوم المعنى، حيث انتقل التواصل اللساني من التفسير الوصفي إلى تواصل تداولي خطابي ينظر إليه بوصفه ظاهرة تلفظية واجتماعية وتخاطبية وتفاعلية وسياقية»[1]، وقد ظهرت هذه الأخيرة وتطورت عبر عدة مراحل أهمها: مرحلة التأسيس مع الفيلسوف الانجليزي جون أوستين، وذلك سنة 1955 حيث ألقى هذا الفيلسوف عددا من المحاضرات كانت تسمى "بمحاضرات وليم جيمس،" تم نشرها بعد وفاة صاحبها في كتاب تحت العنوان الذي ترجم بما يلي:"كيف نفعل الأشياء بالكلمات؟"، كما ترجم أيضاب: "كيف ننجز الأفعال بالكلمات؟".

وبعد تقديمنا هذه النبذة عن بداية نظرية الأفعال الكلامية، وانطلاقا من عنوان هذا المؤلف، لابد من وضع عدة تساؤلات مهمة تفرض علينا أن نجد لها أجوبة مناسبة، هذه التساؤلات هي: كيف ظهرت نظرية الأفعال الكلامية؟ من هو صاحب أو أصحاب هذه النظرية ؟، ماذا نعني بالفعل الكلامي وما الفرق بينه وبين الفعل في الدرس النحوي؟، كيف تطوت نظرية الأفعال الكلامية وعلى يد من كان هذا التطور؟، ما موقع ظاهرة الاستلزام الحواري من هذه النظرية؟ وهل يمكن أن تحقق الأولى ذاتها بمعزل عن الثانية؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها في مباحث هذا الفصل.

1-2 الفعل الكلامي

يختلف الفعل في الفكر اللغوي الحديث عنه في الفكر اللغوي القديم، وسبب هذا الاختلاف هو نظرة المحدثين للغة، إذ لم يعتبروها مجرد أداة لتمثيل الواقع فقط، بل نظروا إليها كأنها طريقا تمكن الفرد من تغيير الواقع وحمله على فعل ما لم يسبق له فعله قبل تلقيه الكلام، ولهذا ارتبط مفهوم الفعل بمفاهيم أخرى من قبيل التفاعل والانجاز يقول عبد العزيز بنعيش: « اللغة ليست أداة لتمثيل العالم أو الفكر فحسب، وإنما هي وسيط للفعل

1 محند الركيك، التواصل في اللسانيات الوظيفية والمقاربة التداولية، قضايا في اللسانيات النظرية والتطبيقية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله الكلية المتعددة التخصصات تازة، منشورات مختبر البحث في اللغة والاداب والتواصل، دار السلام الرباط، الطبعة الأولى 2012، ص: 58

والإحداث أيضا، إنها أداة للتغيير، ويرتبط مفهوم الفعل بمفاهيم أخرى كالايصال transaction والتواصل communication، والتفاعل interaction، والانجاز performation»[1].

وما دامت كل نظرية تدافع عن فكرة معينة، باستحضار ما تحتاجه من أدلة تقوي عضد هذه النظرية، فإن النظرية قيد الدرس، تنطلق من فكرة مفادها أن أي عملية نطق يقوم بها المتلفظ يكون بذلك قد قام بتصرف ما أو أنجز إنجازا محددا، ولهذا قال أوستين « إن فعل "التكلم بشيء ما"، بالمعنى الواسع لهذا المركب إنما أسميه بل أمنحه هذا اللقب وهو إنجاز فعل الكلام locutionary act، ومن هذا السياق فإن دراسة العبارات المتلفظ بها هي في الحقيقة، ولنفس السبب دراسة أفعال الكلام وإن شئت قلت دراسة الوحدات الشاملة لعناصر التكلم speech اللغوي».[2]

كما قال أيضا إن «مفهوم الفعلacte هو مفهوم متشعب غامض، ونحن نتصور الفعل على أنه حدث مادي فيزيائي نقوم بإنجازه، ونعتبره متمايزا عن ضروب التواضع والتواطؤ في كيفية الوقوع ومتمايزا أيضا عن آثاره ونتائجه» [3].

وهو ما يؤكده محمد سالم حين قال أن أوستين : «يستخدم مصطلح "فعل الكلام" acte locutoire بصفة كثيفة للدلالة على النظرية التي تحلل دور الملفوظات في علاقتها بسلوك كل من المتكلم والسامع في التواصل المشترك، وليس الفعل متعلقا بمعنى الكلام ولكنه بالأحرى نشاط تواصلي متحدد بمرجعية مقصد المتكلم أثناء كلامه والآثار الناجمة على السامعين [...] ثم إن المعيار الناجح في تحقق فعل الكلام وإنجازه يعرف هو الآخر بشروط الرضا (القبول) ».[4]

انطلاقا مما سبق، جاز لنا القول إن الفعل مع أوستين له معنى جديدا، يجعله مميزا عن الفعل عند غيره، فقد كان يمثل الوحدة اللغوية ذات الوظيفة الهامة بين باقي الوحدات،

1 عبد العزيز بنعيش، لسانيات التواصل الإنساني من العبارة إلى القصد، مطبعة آنفو، فاس، الطبعة الثانية 2014، ص: 36

2 جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية 2008، ص: 115

3 المرجع نفسه، ص: 127

4 محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2008. ص: 182

ولذا يُعرف المعجم اللساني "الفعل الكلامي" بكونه: « تمثيل الواقع وتحقيقه من قبل متحدث معين سواء أكان هذا الفعل (فعل قدرة أو فعل إنجاز) كما نسميه أيضا الحدث الكلامي»[1].

ومن هنا نشير إلى أن الفعل الكلامي أصبح « نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وعلاوة على ذلك، يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية actes Illocutoire كالطلب والأمر والوعد ...إلخ) وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)، ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما، »[2]

وهذا ما وضحه المتوكل في خطاطة تمثيلية للفعل الكلامي:

خطاطة توضيحية لأنوع الفعل الكلامي[3]

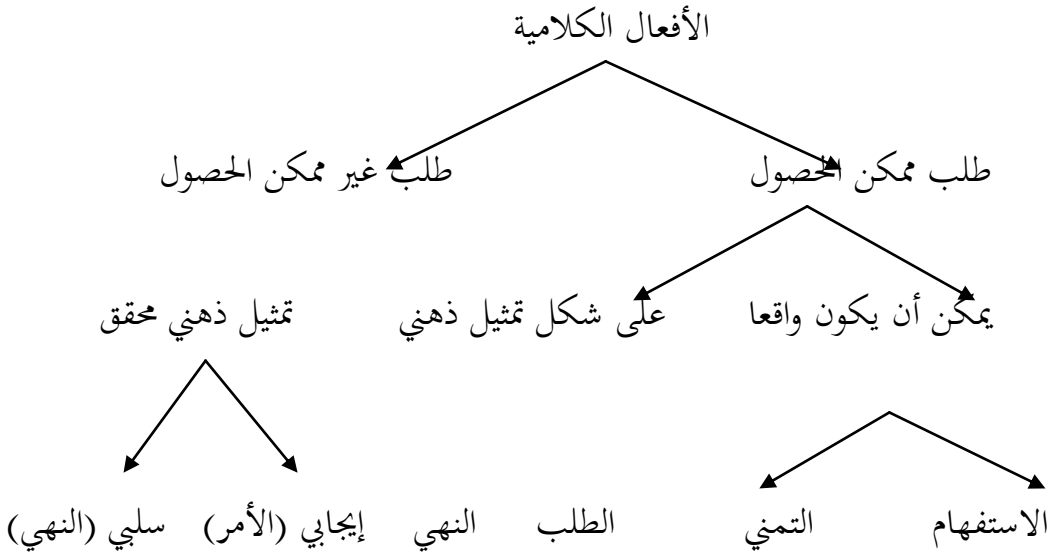

[1] Jaen dubois, Dictionnaire de linguistique, librairie larousse, 1973 paris P :8

[2] مسعود الصحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، الطبعة الأولى2011، ص: 51

[3] Ahmed Moutaouakil, reflexions sur la théorie de la sinification dans la pensée linguistique arabe p :178

وعموما، فإن الفعل، انطلاقا من نظرية الفعل الكلامي، لم يعد يدل على ذلك النشاط الإنساني المتمثل في الواقع والمعبر عنه بعلامة لغوية معينة، ففعل التكلم هو نشاط لغوي ناتج عن تحرك في الحبال الصوتية وتدخل مجموعة من أعضاء جهاز النطق، ما يخلف عبارات قد تكون مفيدة وقد تكون غير ذلك، في حين أن الفعل بعد أوستين أصبح يدل على معنى أكثر شمولا، فهو إلى جانب تلك السلسلة الأصواتية التي تحكمها علاقات تركيبية بين مفرداتها المعجمية، فعل إنجازي: acte performative يبتغي منه صاحبه هدفا معينا، كطلب خدمة أو معلومة يجهلها أو شيء من هذا القبيل، هذا بالإضافة إلى ما قد ينتج عن هذا الفعل من ردة فعل محددة وهذا أيضا يدخل في عداد الفعل عند أوستين.

2-2 مراحل تأسيس نظرية أفعال الكلام مع أوستين

إن تأسيس نظرية الأفعال الكلامية وبناءها وتطورها يرتبط بمحاولة أوستين الإجابة عن التساؤل الذي طرحه: (بأي معنى يمكن أن يكون قول شيء إنجازا له تماما؟)، مما جعل هذه النظرية تمر بمرحلتين اثنتين، أولاهما مرحلة الفعل اللغوي المباشر مع جون أوستين وجون سورل Searl Joun وثانيهما مرحلة الفعل اللغوي غير المباشر مع بول كرايس، وقد قام أوستين إثر صياغته للنظرية التي نحن بصدد مناقشتها، بإنكار«أن تكون وظيفة العبارة الإخبارية هي وصف حال الوقائع وصفا يكون إما صادقا أو كاذبا وسمي ذلك بالمغالطة الوصفية»[1]، وبعبارة أخرى فإن المغالطة الوصفية أو الخبرية، هي أن تكون وظيفة اللغة وصفية، وأن التلفظ هو وصف لقضايا معينة يمكن الحكم عليها بقيمتي الصدق/الكذب. وما يجب أن ننبه إليه، هو أن أوستين قد تأثر ببعض الفلاسفة اللغويين من أهمهم الفيلسوف فتجنشتاين Wittgenstein الذي يرى «أن اللغة قد تستخدم لوصف العالم من حولنا بيد أن هناك حشدا من الاستعمالات الأخرى للغة لا تصف وقائع العالم، كالأمر والاستفهام والشكر واللعن، والتحية، والدعاء»[2].

[1] العيد جلولي، مجلة آثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سورل، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة الجزائر، دت. ص: 57

2 محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 60

ومن هذا المنطلق، عمل أوستين وغيره من فلاسفة اللغة على دحض هذه الفكرة، ليثبتوا فيما بعد، أن هناك مقولات هي في ظاهرها كتلك المخصصة للإخبار والوصف، إلا انها ليست كذلك، وهذا الصنف أطلق عليه أوستين المقولات الإنجازية مثل:

أقبلها على سنة الله ورسوله

فهذا الملفوظ في حد ذاته ليس وصفا للواقع أو إخبارا، بل هو إنجاز يقوم به المتلفظ بواسطة الألفاظ، إذ يصعب الحكم على هذه القضية بكونها صدقا أو كذبا، «ذلك أن الكذب والصدق لا علاقة لهما بالإنجازية لأنها ليست تقريرا أو خبرا يجوز أن يطابق أو لا يطابق الواقع الخارجي ولكن لأن الإنجازيات أفعال مرتبطة بعرف متواضع عليه ضمن مؤسسات معروفة».[1]

لقد كانت معالجة أوستين للنظرية المذكورة بمثابة الأساس المعتمد في باقي مراحلها حيث قسم تفكيره هو الآخر إلى ثلاث مراحل:

2-2-1 المرحلة الأولى من التفكير الأوستيني

خصص أوستين هذه المرحلة للحديث عن الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازية، حيث «عمد إلى ترسيخ ثنائية: الوصف / الإنجاز فحدد" الملفوظات الوصفية" بأنها تلك التي تصف حدثا أو حالة معينة دون "فعل"، بمعنى أن هذا النوع من الجمل لا يتجاوز القول فيها إلى الفعل، أما" الجمل الإنجازية فليست تلك التي قال عنها الفلاسفة التقليديون إنها خالية من المعنى، بل هي جمل تنجز قولا وفعلا»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذين النوعين من الجمل يستند إلى مجموعة من المعايير تنقسم إلى:

1- «معايير مقالية: تنصب على الجانب الشكلي (للخطاب) ويتحتم الاستجابة لها حتى تكون الجملة من قبيل الإنجاز:

أ- يجب أن تكون الجملة مشتملة على فعل من النوع الإنجازي أمر- نهى...إلخ.

ب- يجب أن يكون زمن الفعل زمن التكلم (الزمن الحاضر).

1 هشام عبد الله الخليفة، نظرية أفعال الكلام، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى،2007. ص: 43

2 هشام عبد الله الخليفة، نظرية أفعال الكلام، الطبعة الأولى، ص: 43

ج- يشترط في الجملة أن تكون مبنية للفاعل.

د- يجب أن يكون قائل الجملة المتكلم مفرد.

2- معايير مقامية: يمكن تقسيمها قسمين:

أ- ثنائية صدق/كذب في مقابل نجاح/فشل

يؤكد "أوستين" في هذا النطاق أن معيار (صدق/كذب) يشمل الجمل الوصفية فقط، فهي صادقة إن كانت المطابقة حاصلة بينها وبين ما تصفه، وكاذبة إن كانت غير ذلك مثل:

أ- الشمس طالعة.

ب- هذا كتاب "الحيوان" للجاحظ.

فالجملة أ تكون صادقة إذا كانت الشمس في الواقع والخارج طالعة، وإن لم تكن كذلك سمي الكلام كذبا، الأمر نفسه ينطبق على المثال ب بحيث إذا كان المشار إليه في الواقع كتاب الحيوان للجاحظ، كان الكلام صدقا، وإلا كان كذبا

[...] أما الجمل الإنجازية فإنها تخضع لمعيار نجاح/فشل)...

ب- ثنائية قول/إنجاز

يميز أوستين بين "الجمل الوصفية" و"الجمل الإنجازية" مبينا أن الأولى قول والثانية قول وإنجاز في الوقت نفسه، أو بعبارة أخرى أن الناطق بالجملة الوصفية يقول قولا لا غير، في حين أن الناطق بالجملة الإنجازية ينتج قولا وفعلا في ذات الوقت »[1]، وهذا ما يؤكده أيضا محمود أبو نحلة حين قال « إن أهم ما تتميز به الأفعال الأدائية عن الأفعال الإخبارية، أن الإخبارية لها خاصية أن تكون صادقة أو كاذبة في حين أن الأدائية ليس لها هذه الخاصية، فهي تستخدم لإنجاز فعل التسمية، والاعتذار، والترحيب والنصح [...] إلخ، وهي لذلك لا توصف بصدق ولا كذب بل تكون موفقة أو سعيدة كما أطلق عليها، إذا راعى المتكلم شروط أدائها، وكان أهلا لفعلها، وغير موفقة أو تعيسة إذا لم يراع المتكلم شروط أدائها»[2]،

وبالإضافة إلى ما جاء به أوستين، يرى أحمد المتوكل أن تصنف «الجمل اللغوية صنفين: ملفوظات وصفية constatives وملفوظات إنجازية performative ويميز بين الصنفين من

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الآمان الرباط، لطبعة الأولى2011، ص: 82، 83، 84

[2] محمود أبو نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 63

الجمل كون التي تنتمي إلى الصنف الثاني جملا يشكل النطق بها ذاته فعلا أو عملا ... ويشترط لكي تكون الجملة إنجازية:

- أن تتضمن فعلا من زمرة الأفعال الإنجازية (قال، سأل، وعد...).
- أن يكون زمن الفعل الزمان الحاضر أي زمان التكلم.
- أن يكون فاعل الفعل المتكلم.

وقد انتهى أوستين في آخر التحليل، إلى أن الجمل جميعا جمل إنجازية، تتضمن في عمقها، فعلا إنجازيا يتحقق سطحا أو لا يتحقق»[1].

وهكذا، فالجمل الوصفية تختلف اختلافا كبيرا عن الجمل الإنجازية، فلكل نوع خصوصياته ومميزاته، فإذا كان النوع الأول يقبل أن يحكم عليه بالصدق أو الكذب فهذا أمر مرفوض وغير مقبول فيما يخص النوع الثاني الذي لا يناسبه ذلك، فالمناسب لهذا النوع أن يقال عنه أنه ناجح أو فاشل، وإذا كان النوع الأول تنحصر وظيفته في وصف أحداث قديمة كانت أو حديثة الوقوع فإن النوع الثاني له وظيفتين إثنتين تتحددا في القول والفعل، وكل هذه المميزات جعلت الفرق بين الصنف الأول والصنف الثاني فرق كبير.

2-2-2 المرحلة الثانية من التفكير الأوستيني

أما المرحلة الثانية من التفكير الأوستيني، ف «تتجلى في انتقاده للمعايير التي وضعها للتمييز بين الوصف والإنجاز، وقد بدأها بإعادة النظر في المعايير المقامية، فذهب إلى أن التقابل الذي وضعه بين الثنائيين: صدق/كذب من جهة، ونجاح /فشل من جهة ثانية، غير فعال في التميز بين الجمل الوصفية والجمل الإنجازية بالنظر إلى أنه بالإمكان توظيف معيار: النجاح /الفشل لتقويم الجمل الوصفية، كما أنه ممكن تقويم الجمل الإنجازية وفق معايير :صدق/كذب».[2]

ولما كان النوع الذي اهتم به أوستين من العبارات، لا يقل قيمتي الصدق والكذب لما يتميز به عن النوع الآخر، فإنه مقابل ذلك يقبل قيمتي النجاح والإخفاق اللتين تتناسبان وطبيعة هذه العبارات، ذلك أن المتكلم إن حقق بكلامه ما يريد وما يتوقع أن يفعله

[1] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986، ص: 108

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 85

السامع، يحكم على العبارة المنسوبة له، آنذاك، بالنجاح والتوفيق، في حين إذا لم يحدث كلامه ردة الفعل المتوقعة، وجب الحكم على العبارة بالفشل والإخفاق، ولهذا نجد أوستين، لكونه الأكثر اهتماما من غيره بهذا النوع من العبارات، يقترح ما يمكن تسميته 'بشروط الملائمة'، وهي كالآتي:

1. « وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي محدد، وينبغي أن يكون القائمون به مناسبين لهذا الإجراء المحدد وأن تكون الظروف مناسبة أيضا.

2. يجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء صحيحا وذلك بالبعد عن استعمال العبارات الغامضة أو المبهمة، ويجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء كاملا.

3. أن يشترك القائم بالإجراء والمشارك فيه في الأفكار والمشاعر نفسها، وعلى المشارك في الإجراء أن يوجه نفسه إلى ما يستتبعه ذلك من سلوك ظاهر»[1].

كما تطرق أوستين في هذه المرحلة أيضا، إلى الفصل في الأفعال الإنجازية بين الإنجازية الصريحة والإنجازية الأولية، وذلك بالنظر إلى الصيغة المعبر بها،

« - أعدك أن أكون هناك.

- سأكون هناك.

فالمثال الأول صريح الدلالة على الوعد، ولا يحتمل غيره، في حين أن المثال الثاني قد يكون وعدا وقد لا يكون، فالوعد عادة يقال في سياق يعتقد فيه الواعد أن المخاطب يتطلع إلى هذا الوعد ويتعلق به،... وسأكون هناك، لن يكون هذا وعدا، لأن المخاطب ليس فيه حاجة إليه، عنده تعلق به أو رغبة فيه».[2]

وقد أشار لذلك العياشي أدراوي حين قال إن أوستين « عمل على التفريق بين الملفوظات الإنجازية الابتدائية والملفوظات الإنجازية التصريحية، على اعتبار أن الأولى يمثلها ذلكم النوع من العبارات التي لا يتم التصريح فيها بالفعل المنجز، نحو قولنا السعادة مطلب، أما

[1] العيد جلولي، مجلة آثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سورل، ص: 58

[2] محمود أبو نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 67

التصريحية أو الظاهرة فهي تلك الملفوظات التي يصرح به بالفعل المنجز من قبيل أزعم، أقر، أدعي...»[1]

والجدير بالذكر أن أوستين لم يكتفي بما قدمه لفصل العبارات الإنجازية عن العبارات الإخبارية وبيان ما يجعل الفرق بينهما واضحا، مثل "شروط الملائمة" وغيرها من الآليات التي نهجها لهذا الغرض والمتمثلة في الحديث عن الفعل الكلامي وأقسامه، والذي سنتحدث عنه لاحقا.

2-2- 3 المرحلة الثالثة من تفكير أوستين:

ركز أوستين في هذه المرحلة على بيان المقصود من الفعل «في حين أن أتلفظ بالكلام أنجز فعلا معينا، ومن ثمة فإن التلفظ بأية جملة تنتمي إلى لغة طبيعية معينة يقوم بأصناف ثلاثة من الأفعال اللغوية:

1- فعل القول: (Acte locutionnaire الذي يتشكل من ثلاثة أفعال فرعية، وهي الفعل الصوتي، والفعل التركيبي، والفعل الإبلاغي (أو الدلالي)

2- الفعل الإنجازي:(Acte Illocutionnaire) وهو الذي يقوم به المتكلم أثناء تلفظه، ويرتبط بالقيمة valeur التي تعطى للكلام.

3- الفعل التأثيري:(Acte perlocutionnaire) ويقصد به الأثرeffet، الذي يحدثه الكلام لدى المخاطب»[2] .

وعليه، فإن النظرة الجديدة التي أضفاها الفيلسوف جون لانشون أوستين على "الفعل" جعلته يتحدث عن أفعال وليس عن فعل – وقد تمت الإشارة لذلك في الصفحات السالفة– لكن ذلك لن يغنينا عن توضيح المقصود من كل نوع من الأنواع المذكورة، ففعل القول (أو الفعل اللغوي)، يراد به «إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة فكل فعل يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعروفة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي.

---

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص : 79

[2] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 85، 86

John Austin, How to do things with words, oxford uni, press (1962) pp101-110

ويطلق أوستين فعل القول على : الفعل الصوتي، وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، والفعل التركيبي فيؤلف مفردات طبقا لقواعد معينة، ثم الفعل الدلالي وهو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة»[1]

أما الفعل المتضمن في القول، وهو فعل الإنجاز الحقيقي فهو « عمل ينجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذلك اقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة [...]، فالفرق بين الفعل الأول والفعل الثاني أن الثاني هو قيام بفعل ضمن قول شيء، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء، وأخيرا، الفعل الناتج عن القول: يرى أوستين أن مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل الإرشاد، التثبيط [...]، ويسميه أوستين الفعل الناتج عن القول، وسماه بعضهم الفعل التأثيري ».[2]

ولتوضيح ذلك نقترح المثال الآتي:

يوجد كتاب كرايس في المكتبة.

فإذا نطق متكلم بهذه العبارة، فقد قام بفعل هو في عمقه ثلاثة أفعال:

الفعل الأول الفعل اللفظي؛ وهو مجموعة من العناصر الصوتية الحاملة لمعنى حرفي، والثاني هو الفعل الإنجازي Acte illocutionnaire وهو ما يقصده المتكلم المتمثل في هذا المثال في شخص الأستاذ مثلا، الذي يأمر الطالب بالإطلاع على كتاب كرايس، ثم الفعل الثالث وهو الفعل التأثيري ويتحقق بلجوء هذا الطالب إلى المكتبة وأخذ الكتاب المأمور بقرائته.

« وقد أدرك أوستين أن الفعل اللفظي لا ينعقد الكلام إلا به، وأن الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا، فمنها ما لا تأثير له في السامع أو المخاطب، من ثم كان الفعل الإنجازي

[1] مسعود الصحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، التداوليات علم استعمال اللغة، ص: 52

[2] المرجع نفسه،الصفحة: 52، 53

عنده أهمها جميعا، فوجه إليه همه حتى أصبح لب هذه النظرية، وأصبحت تعرف به أيضا، فيطلق عليها أحيانا نظرية الفعل الإنجازي أو النظرية الإنجازية ».[1]

ولما كان النوع الثالث هو الأكثر أهمية بالنسبة لأوستين، فقد ركز عليه لأنه يتضمن الأفعال الإنجازية، التي تمثل صلب الموضوع بالنسبة لنظرية أفعال الكلام، لهذا نجد أوستين يقسم الإنجازيات إلى خمس مجموعات وكان معياره في هذا التقسيم ما أسماه 'القوة الانجازية':

« - القضائية أو الحكمية: ممثلة في إصدار الحكم من قبل المحلفين المحكمين، مثلا: (يخلي سبيل، يقدر، يشخص...).

- التسلطية أو توجيهية: تشمل ممارسة السلطة أو الصلاحيات أو التأشيرات، مثلا: (يعين يأمر، ينصح، يحذر).

- الإلزامية: والتي تلزم المتكلم بالقيام بشيء ما لكنها أيضا تشمل تصريحات، والإعلانات، عن نوايا، مثلا (يعد، يضمن، يراهن، يخالف).

- السلوكية: مجموعة متنوعة تدور حول التوجيهات والسلوك الاجتماعي، مثلا (يعتذر، ينتقد، يبارك، يتحدى...).

- وصفية استعراضية وتوضح مناسبة المقولات للخطاب الجاري، أو توضح كيف نستعمل تلك المقولات، مثلا: (يقول ب، يفترض، يؤكد، يسلم ب) ».[2]

وتجدر الإشارة، أن هذا التصنيف قد قوبل بالرفض والانتقاد من قبل اللغوي والفيلسوف سورل، حيث قدم لهذا الرفض مبرراته كما قدم البدائل التي بإمكانها سد تلك الثغرة الناتجة عنه، والمتجلية أساسا في كون هذا التقسيم «لا يعتمد على مبادئ محددة واضحة، فبعض الأفعال تشترك بين مجموعتين مختلفتين، والسبب كما يبدو هو أن أوستين اعتمد تصنيف ألفاظ الأفعال الكلامية أساسا في تصنيف الأفعال الكلامية، ولكن لا يمكن الاعتماد على ألفاظ الأفعال في اللغة الإنجليزية لتسمية وتصنيف الأفعال الكلامية، لهذا يعرف أوستين الفعل الكلامي الذي لم يصادف وجود لفظ فعل (بالمعنى النحوي)

[1] أبو محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 69

[2] هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلام، ص: 120

مقابلا له في المعجم الانجليزي، أما سورل فيفضل تقليص عدد الأفعال الكلامية التي ينجزها المتكلمون، أما ألفاظ الأفعال فهي مجمعات دلالية تحتوي معلومات أخرى إضافة للمغزى، فمثلا (يطلب، يتوسل، يلتمس) لها علاقة باختلاف مقام المتكلم عن مقام المستمع، والأفعال (يقترح، يعتزم، يصر) لها علاقة بالقوة التي تطرح بها الملاحظة، وتختلف الأفعال (يفتخر، وينـدب ويهنئ، ويعزى) باختلاف اقتران المقولة بمصالح المتكلم والمخاطب، فبدلا من اعتبار كل واحد من هذه الأفعال فعلا كلاميا مستقلا، كما كان أوستين يفعل، يقول سورل بتصنيفها دلاليا تحت عدد محدود من الأفعال، وبذلك تحل مشكلة الإنجازيات الأولية التي قال أوستين بأن عددها يزيد على الألف فعل»[1]. ومن خلال ما سبق يمكن الخلوص إلى أن:

– خرق تلك الحدود الحاصلة بين الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازية قد تم ذلك عبر مرحلتين اثنتين، الأولى أكد فيها أوستين أن لكل نوع خصائصه التي تميزه، حيث خص العبارات الوصفية بقيمتي الصدق/الكذب، كما نسب للعبارات الإنجازية قيمتي النجاح/الفشل، ثم الثانية التي مزج خلالها الأولى بالثانية، وقال أن كل العبارات إنجازية بالضرورة، مما فرض عليه تصنيفا آخر يتمظهر في كون الإنجازيات تتفرع إلى إنجازيات ابتدائية يغيب فيها "فعل الإنجاز" وإنجازيات تصريحية ومن مميزاتها استحضار هذا الفعل.

– جعل الفعل الواحد أفعالا ثلاثة، فكل تلفظ حسب هذه النظرية يتم فيه تحليل الفعل من جوانب مختلفة، جانب لصيق بالمقال من قبيل العناصر الصرفية والصوتية وعملية النطق عامة، والجانب الآخر يتمظهر في الفعل الإنجازي من استفهام، دعاء، أمر، ونهي، وثالث هذه الجوانب يتمثل في ردود الأفعال والسلوكات الناتجة عن الفعلين الأولين.

وعموما، فإن كل ما قدمه أوستين، من أفكار ومقترحات تخص خلق نظرية متكاملة وإخراجها لتحقق وجودها إلى جانب العديد من النظريات اللغوية الأخرى، يبقى مجرد إثارة لمن سيأتي بعده، ذلك أن أهم ما قام به أوستين هو وضع أرضية صلبة للنظرية المذكورة تنحصر في الجهاز المفاهمي بالخصوص، هذا في مقابل غياب خطط ومناهج

[1] هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلام ، ص: 121

يحتاجها كل باحث حديث يلج عالم هذا النوع من الدراسة اللغوية، مما جعل سورل ينطلق مما قدمه أوستين للمساهمة في بناء نظرية أفعال الكلام فأتى بمجموعة من الآليات التي جعلتها تبلغ أقصى حد من التطور والنضج والضبط المنهجي، وهذا ما سنقوم بمعالجته فيما يلي.

2- 3 مراحل بناء نظرية أفعال الكلام مع سورل

2-3-1 الأفعال اللغوية المباشرة

ليس غريبا أثناء معالجتنا لبعض القضايا أن نصادف إضافات وتصويبات لهذه النظرية، وذلك بعد انتقادها ودحضها، لذا لم يكن بوسعنا في هذا المقام، إلا إضافة بعض الأراء والأفكار الخاصة بنظرية "أفعال الكلام"، والتي ظهرت بعد أوستين، تلك الإضافات التي جاء بها الفيلسوف سورل، الذي قدم عدة مقترحات منها التي تخص تقسيم الفعل مثلا، فإذا كان أوستين يرى أن الفعل أفعالا تنحصر في ثلاثة أنواع، فإن سورل ميز بين أربعة أنواع من الأفعال؛ الفعل التلفظي، والفعل القضوي Acte propositionnel، والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري، «ففعل التلفظ هو إنتاج عبارة لغوية طبقا للقواعد الصوتية والتركيبية للغة ما، ويختزل فعل التلفظ، عند سورل، الفعلين الفرعيين الصوتي والتركيبي في مقترح أوستين، وينقسم الفعل القضوي إلى فعلين فرعيين اثنين:"الفعل الإحالي" و"الفعل الحملي"، ويتم إنجاز الفعل القضوي بشقيه حين تسند إلى ذات ما خاصية ما كما هو الشأن في الجملة:

- شوقي شاعر

أما الفعلان الإنجازي والتأثيري فلا يختلفان في مقترح سورل عنهما في مقترح أوستين كبير اختلاف»[1].

والجدير بالذكر أيضا، أن سورل، خلافا لأوستين الذي اهتم بالإنجازيات في مقابل الأفعال اللغوية الأخرى، قد « ركز على فعلين اثنين: الفعل القضوي والفعل الإنجازي (أو

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، مطبعة عكاظ، الرباط 1989، ص: 21

القـوة الإنجازيـة) حيـث تـتلخص، في نظـره، دلالـة الجملـة في محتواهـا القضـوي (الإحالـة والحمل) والقوة الإنجازية التي تواكبها، ويمثل لهذا بالصياغة التالية:

قو (قض)

حيث قو= قوة إنجازية وقض = فعل قضوي»[1] .

ومن بين ما جاء به سورل أيضا، ذلك الإنجاز المتمثل في تصنيف الأفعال الكلامية إلى خمس:

1- «الإعلانات declarations هي أنواع أفعال الكلام تلك التي تغير الحالة عبر لفظها، كما تبين الأمثلة الآتية:

أ- القسيس: الآن أعلنكما زوجا وزوجة.

ب- الحكم: أنت مطرود.

ج – رئيس هيئة المحلفين: وجدنا المتهم مذنبا.

باستعمال الإعلانات، يغير المتكلم العالم عبر الكلمات

2- الممثلات representatives هي أنواع أفعال الكلام التي تبين ما يؤمن به المتكلم ...، تمثل جمل الحقيقة والجزم والاستنتاجات والأوصاف، كما هو مبين في الأمثلة:

أ- الأرض مسطحة.

ب- لم يكتب تشومسكي عن الفول السوداني.

ج- كان يوما مشمسا ودافئا.

باستعمال الممثلات، يجعل المتكلم الكلمات تلائم العالم (عالم الاعتقاد).

3- المعبرات expressive هي أنواع أفعال الكلام التي تبين ما يشعر به المتكلم، فهي تعبر عن حالات نفسية، يمكنها أن تتخذ شكل جمل تعبر عن سرور أو ألم أو فرح أو حزن أو عما هو محبوب أو ممقوت، كما هو مبين في المثال الآتي، يمكن أن يسبقها شيء يقوم به المتكلم أو المستمع، غير أنها تشخص خبرة المتكلم وتجربته.

أ- أنا متأسف جدا

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 21

ب- تهانينا

ج- أوه، نعم، عظيم.م م م

باستعمال المعبر، يجعل المتكلم الكلمات تلائم العالم (عالم الأحاسيس).

4- الموجهات directives هي نوع من أفعال الكلام التي يستعملها المتكلمون ليجعلوا شخصا آخر يقوم بشيء ما، وهي تعبر عما يريده المتكلم، وتتخذ أشكال أوامر وتعليقات وطلبات ونواه ومقترحات، كما يمكن لها أن تكون إيجابية أو سلبية، كما هو مبين في:

أ- أعطيني كوبا من القهوة، أريدها قهوة صافية.

ب- هل لك أن تعيرني قلما، رجاء؟

ت- لا تلمس ذلك

باستعمال الموجه، يحاول المتكلم جعل العالم ملائما للكلمات (عبر المستمع).

5- الملزمات commissives هي أنواع أفعال الكلام التي يستعملها المتكلمون ليلزموا أنفسهم بفعل مستقبلي لأنها تعبر عما ينويه المتكلم، وهي وعود وتهديدات وتعهدات، ويمكن أن ينجزها المتكلم فقط أو المتكلم باعتباره عضوا في مجموعة.

أ- سأعود

ب- سأنجزها بشكل صحيح في المرة القادمة.

ت- لن نقوم بذلك.

باستعمال الملزم يأخذ المتكلم على عاتقه جعل العالم ملائما للكلمات (غير المتكلم)».[1]

وحتى نستوفي هذا المبحث حقه، لابد أن نشير إلى التغيير الذي لحق شروط الملائمة التي أتى بها أوستين، إذ قام سورل بتطويرها وجعلها أربعة شروط بدل الثلاثة:

«أ) شروط المحتوى القضوي: ويتحقق بأن يكون الكلام معنى قضويا والقضوي نسبة إلى القضية التي تقوم على متحدث عنه أو مرجع ومتحدث به أو الخبر، والمحتوى القضوي هو

[1] جورج يول، التداولية، ترجمة، قصي العتابي، الناشر الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2010، ص: 89، 90، 91

المعنى الأصلي للقضية، ويتحقق شرط المستوى القضوي في فعل الوعد مثلا إذا كان دالا على حدث في مستقبل يلزم به المتكلم نفسه، فهو فعل في المستقبل مطلوب من المخاطب.

ب) الشرط التمهيدي: ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل.

ج) شرط الإخلاص: ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل.

د) الشرط الأساس: ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل»[1]

إلى هنا، نكون قد قدمنا نبذة عن مراحل تأسيس وبناء نظرية أفعال الكلام مع كل من أوستين وسورل، وخصوصا فيما يتعلق بالأفعال المباشرة، لننتقل مباشرة للحديث عن مرحلة أخرى يمكن اعتبارها مرحلة نضج هذه النظرية وتتعلق بالأساس بمرحلة الأفعال غير المباشرة.

2- 3- 2 الأفعال اللغوية غير المباشرة

لعل الإشكال الأساس في نظرية أفعال الكلام؛ يتعلق بأفعال الكلام غير المباشرة، وذلك راجع بالأساس إلى كون « جوهر هذه الإشكالية هي المسافة بين القول والمقصد وطبقات المعنى المتعددة، بين معنى قضوي حرفي litera propositional meaning والفعل الذي ينجزه المتكلم في السياق، فالمتكلم لا يقول ما يعنيه المنطوق في كل المناسبات على نحو مباشر، إذ كانت الأفعال الإنجازية الإعلانية والاستفهامية والأمرية تستعمل عادة – على الترتيب– للتبليغ والسؤال والطلب، فإن هذا لا يعني وجود تناظر كلي بين الفعل ووظيفته». [2]

رغم ما قدمه كل من أوستين وسورل في نظرية "أفعال الكلام" فإن جل اهتمامهما كان منصبا على الأفعال اللغوية المباشرة في مقابل الأفعال اللغوية غير المباشرة، التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل كرايس باستناده إلى نظرية الحوار وقواعده ظنا منه أن مشكل المعنى

[1] العيد جلولي، مجلة آثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سورل، ص: 61

[2] محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، إعداد وتقديم حافظ إسماعيل، التداوليات علم استعمال اللغة، ص: 315

كبير على أن يعالج عن طريق الأفعال المباشرة فقط، وذلك لوجود عبارات تحمل، بالإضافة إلى معناها الظاهر الذي تدل عليه العبارات اللغوية، معنى آخر لا يكتفى بشكل هذه العناصر في تحديد معناها، والخطاطة الآتية توضح أنواع العبارات اللغوية:

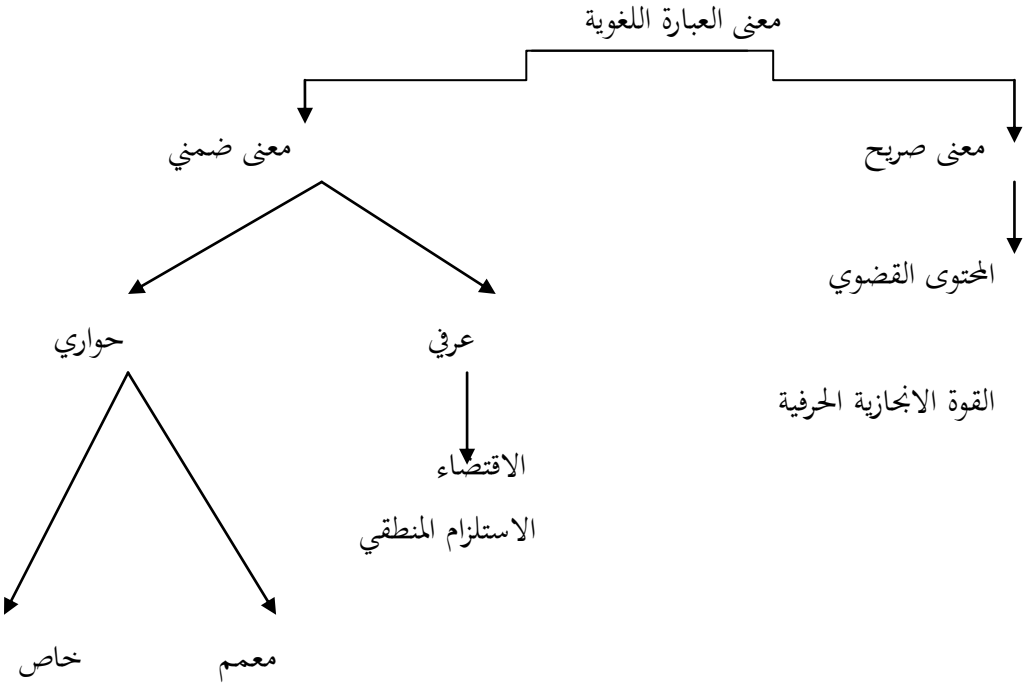

أنواع العبارة اللغوية[1]

والإشكال المطروح هنا هو كيف يتم استعاب أن عبارة ما لها بالإضافة لمعناها الصريح معنى ضمني؟ « إن الوصول إلى المعنى الضمني implicite يقتضي من المخاطب القيام بعمليات استدلالية إلى جانب العمليات التفكيكية، حيث تصبح البنية اللسانية للملفوظ مجرد معبر أو ممر يتم المرور منه للوصول إلى المعنى الضمني »[2]، فإذا كان المعنى الصريح يسهل التوصل إليه عبر تحليل الملفوظ من منظور صوتي وصرافي وتركيبي فقط، فإن المعاني الضمنية طريقها وعر يقتضي أن يقوم المخاطب إلى جانب التحليل السطحي بتحليل

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 25

[2] حسن بدوح، آليات الاستدلال على المعاني الضمنية في اللغة العربية، مجلة اللسانيات وتحليل الخطاب شتبر 2015 العدد 2، ص: 81.

عميق يستحضر خلاله موضوعات تداولية غير متوفرة لحظة تلقي العبارة، كما لا يمكن أو يستحيل إذا –جاز القول– تجاوز هذه الموضوعات في استعاب فهم المقصود، وإن دل هذا عن شيء فإنما يدل على علاقة الدلالة بالتداولية، تلك العلاقة الوطيدة التي أحالتنا مع ديكرو على التداولية المدمجة وتعني تداخل المستوى الدلالي والمستوى التداولي في تحليل بعض الظواهراللغوية كما هو الشأن بالنسبة للإجراءات المتخذة لتحليل العبارات التي تحمل بالإضافة إلى معناها الصريح معاني ضمنية.

نستخلص مما سبق أن عملية التأويل تقتضي سلسلة من الاستدلالات التي تحدث على مستوى ذهن المخاطب بطريقة تدريجية بغية تحصيل المعنى الضمني الذي يحيل عليه المخاطب في عباراته الحرفية، وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام، هو ما يتعلق بالتضمين في الأفعال الكلامية وهو ما يعبر عنه أوستين (Jeon Austin) في أعماله، ذلك أنه عندما فرق بين الملفوظات التقريرية: Enoncés constatifs والملفوظات الإنجازية: énoncés performatifs وردت عنده العبارة التقريرية « الكلب فوق الحصير وهي جملة تسبب تناقضا مع جملة أخرى، فإذا كان الكلب فوق الحصير فإن ذلك يفترض أن الحصير تحت الكلب، وإذا كانت الحصير تحت الكلب وعكسها الكلب ليس تحت الحصير تحيل على أن الحصير ليست فوق الكلب، فإن صحة فرضية ما تسبب صحة فرضية أخرى»[1]، من خلال هذا المثال يتبين أن الجمل التقريرية تخفي ورائها العديد من العبارات المضمرة التي لا يتم التصريح بها حرفيا بل يتم فهمها من تلك العبارات المصرح بها، ما يدل على وجود علاقة بين هذا النوع من الجمل والتضمين، ونفس الأمر فيما يتعلق بالأفعال الإنجازية فإذا أخذنا مثلا«سأكون هنا، جملة إنجازية غامضة حيث يمكن أن نفهم أن منها وعدا بالحضور أو جوابا عن سؤال»[2]، ومنه فإن الملفوظات الإنجازية والملفوظات التقريرية كلاهما يحملان طابع التضمين، إذ من الممكن أن نستخرج من الملفوظ الواحد سواء أكان إنجازيا أو تقريريا عدة عبارات ضمنية، ومن بين ما يجب الإشارة إليه هو كون اعتماد المخاطب، أثناء تواصله مع المخاطب، على التعابير غير الصريحة، يستوجب توفر حدود وضوابط

[1] ذهبية حمو الحاج، التداولية واستراتيجيات التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015، ص: 196

[2] المرجع نفسه، ص: 197

تضبطها، ذلك أن المخاطب غالبا ما يستهدف تحقيق التواصل مع المخاطب وبهذا تجده يسلك الطريقة التي تمكنه من بلوغ هدفه، ولذا فمن شروط اعتماده على تقنية التضمين في التواصل «أن يعتقد بأن مخاطبه عالم بالمعنى الضمني، أو له إمكانية استدلالية تمكنه من الوصول إليه، ما لم يكن غرض المتكلم هو مغالطة المخاطب، بحيث يفهم ما لم يقصده»[1]، فإذا لم يتوفر هذا الشرط أو بالأحرى هذا الاعتقاد من طرف المتكلم فمن المستحسن أن يتجنب التضمين ويعبر بعبارات صريحة تكشف عن نواياه ومقاصده وذلك ليتمكن المخاطب من استعاب المعنى من غير اعتماده على استدلالات قد تبعده عن القصد فيتحول الوضوح إلى غموض والتواصل إلى عدمه، مما قد يسبب خلافات أو سوء تفاهم بين الطرفين، ذلك أن المخاطب إذا كان عاجزا عن استحضار الاستدلالات المناسبة التي تسهل عليه فهم قصد المخاطب فإنه سيقول المخاطب ما لم يقله وبالتالي يصبح اعتماد التضمين معيقا للتواصل.

ومن هذا المنطلق، فإننا عندما نركب عبارات وننطق بها عبر مجموعة من العناصر اللغوية، نكون قد أنجزنا جراء ذلك أفعالا لغوية مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقد تمت الإشارة لهذا فيما تقدم، وسنقوم بمتابعة ذلك مع الفيلسوف كرايس الذي سمى الظاهرة "باللاستلزام الحواري".

3 مفهوم الاستلزام بين المناطقة واللغويين

إنه من غير الممكن أن نخوض في تقديم التفاصيل التي تخص هذا المبحث من دون الإشارة إلى المعنى الإجمالي لبعض المفاهيم، وبالخصوص مفهوم "الاستلزام" وهو محور دراستنا ههنا، فماذا يعني الاستلزام؟ وما هي أهم الجوانب التي نود دراسته من خلالها؟

3-1 الاستلزام: تعريف وتحديد

لقد أشارت الدراسات الحديثة إلى هذا المفهوم باعتباره ظاهرة تستحق البحث والتنقيب، لما تحتله من حضور مكثف لدى مستعملي اللغات الطبيعية، فقد تحدث طه عبد الرحمن عن الاستلزام فقال: «قد تحتاج إلى التفريق في معنى اللزوم بين عملية الانتقال

[1] حسن بدوح، آليات الاستدلال على المعاني الضمنية في اللغة العربية، مجلة اللسانيات وتحليل الخطاب، ص: 83

وبين حاصل هذه العملية لا بمعنى النتيجة التي هي قضية مخصوصة تنتهي بها هذه العملية، وإنما إنتاج؛ أي الأثر الذي يصاحب مختلف أطوار هذه العملية، ابتداء وانتهاء، أما عملية الانتقال فقد اشتق لها لفظ الاستلزام، بحيث يجوز لنا أن نرد حد المنطق إلى هذه الجهة، فنعرفه بأنه علم الاستلزام، لكن يبدو أن الكلمة التي اشتهرت في هذا المعنى هي الاستنتاج، فيصح أن نحد المنطق بكونه علم الاستنتاج»[1].

يمثل طه عبد الرحمن رأي المناطقة والذي يخص التحديد المصطلحي لكلمة استلزام، فهو يتأرجح بين أمرين اثنين؛ بين عملية الانتقال وناتج هذه العملية، ذلك أنه يرى أن الاستلزام هو عملية الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي، لكن المشهور والمستعمل جعل طه عبد الرحمن يخص هذا الانتقال بكلمة تناسبه وهي الاستنتاج ليبقى الاستلزام هو عملية الانتقال هذه.

أما عبد العزيز بنعيش فقد تحدث عن الاستلزام الحواري وحدده بقوله، أنه «كل ما تستتبعه الأقوال من دلالات ومعان فرعية تعتبر مضافة بالقياس إلى دلالات ومعان حرفية أصلية، مقصودة أو غير مقصودة».[2]

أما ولسون وسبيبر فقد أشارا إلى أن «الاستلزام: هو قضية معبر عنها ضمنيا عن طريق ملفوظ دون أن يستلزم هذه القضية منطقيا».[3]

ولما كان من الممكن أن يلتبس الاستلزام ببعض المفاهيم الأخرى، عمد بعض المهتمين إلى الفصل بين المعنى المستلزم والمعنى الإيحائي، وفي هذا الصدد يقول عبد اللطيف نجيد

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الناشر المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 2006 ص: 88، ص: 89

إن الاستعانة بأقوال طه عبد الرحمن هنا، ليس ضربا من العبث والخلط بين العلوم، بل إن صنيعه في مجال التداولية هو الذي جعلنا نستحضره بين الفينة والأخرى بين ثنايا هذا البحث، ذلك أن طه عبد الرحمن هو من حسم في أمر استعمال مصطلح التداولية، وذلك في بداية السبعينات من القرن العشرين وفضله على كل التسميات والترجمات التي قدمت له وكانت شائعة أنذاك، ولهذا السبب نستشهد بأقواله.

[2] عبد العزيز بنعيش، التواصل اللساني بين الاقتضاء والاستلزام، مطبعة آنفو فاس، الطبعة الأولى2013، ص: 44

[3] Deidre wilson et Dan Sperber, remarques sur l'interprétation des énoncés selon Paul Grice, P:86

«خلافا للمعنى الإيحائي المرتبط بالوعي الجماعي يتعلق الاستلزام بالسلطة التقديرية للمتلقي الذي يحدد دلالة الملفوظ بناء على المقام الخارجي»[1].

استنادا إلى هذا القول يتضح الفرق الحاصل بين المعنى الإيحائي والمعنى المستلزم، فالأول معنى متفق عليه من قبل أفراد المجتمع الواحد، فذلك الرمز اللغوي أو غير اللغوي يوحي لذلك المعنى بالضرورة والاتفاق، في حين أن المعنى المستلزم يرتبط بقدرة المتلقي على الوصول إلى المعنى المضمر الذي لم يصرح به المخاطب حرفيا بل ترك للمتلقي العنان للتوسع في المعنى وفهم المقصود.

2-3 أنواع الاستلزام

توصل الباحثون المختصون إلى أن الاستلزام أنواع متعددة، وهذا التعدد تحكمه مجموعة من القيود التي بموجبها يتم تحديد نوع الاستلزام، هذا ما سنوضحه إثر ذكرنا لكل نوع من أنواعه.

الاستلزام عند بنعيش استلزامان، الأول دلالي والآخر تداولي، ولكل واحد منهما أوجه مختلفة سنقوم بالتفصيل فيها فيما يلي:

3-2-1 الاستلزام الدلالي

ويعني كل «ما يعالق بنية القول من معان متضمنة في البنى اللسانية للأقوال، فهو يرتبط بالجانب اللساني، دون تجاوز ذلك إلى التلفظ والحيثيات المرتبطة به...

وهذا النوع ينقسم بدوره أيضا إلى:

3-2-1-1 الاستلزامات المعجمية: تعالق بين معاني المفردات وما يتصل بها من معان أخرى...

وله تجليات عدة تظهر أساسا في:

1) اللفظين المترادفين (يسمو، يعلو).

2) أو اللذين تجمع بينهما علاقة الخصوص حيث لفظ أخص من الآخر (إنسان، حيوان).

[1] عبد اللطيف نجيد، دراسات في علم الدلالة والتواصل، Pub Neon Fes Imagerie الطبعة الأولى 2015، ص: 84

3) الاشتراك: اللفظ له مدلولان مختلفان (الجون: الأبيض، الأسود).

4) التضمن: إذ يتضمن اللفظ اللفظ الآخر (بيت، حائط).

5) التضاد: لفظان مختلفان (قيام، جلوس).

6) التناقض: لفظ يلغي الآخر (حياة، موت).

7) التعاكس: الاتجاهات المختلفة (فوق، تحت).

8) التصايغ: استدعاء ألفاظ لألفاظ أخرى تشترك معها في الصيغة (استسقى، استطعم)

9) الاشتقاق: يتداعى مع اللفظ ما يرتبط به من مشتقاته (فتح، فتح، فاتح، انفتح...).

هذا ولم يتجاوز بنعيش ذلك التعالق القائم بين المورفيمات، مثل (بل) الذي يستلزم الإضراب (أغلبية العلماء فقراء بل هم الأغنياء الحقيقيون) وكذا (لكن) للاستدراك (الجو بارد لكن الخروج إلى العمل ضروري»[1]، أما طه عبد الرحمن فقد عالج هذا النوع معالجة ليست بالمختلفة عما قدمناه، إذ أشار هو الآخر إلى الاستلزامات المعجمية قائلا «تنبني هذه الاستلزامات على مبادئ تحدد الوجوه التي ترتبط بها الألفاظ بعضها ببعض في معجم اللغة، وتعرف هذه المبادئ باسم المسلمات الدلالية، وهي عبارة عن قضايا لزومية صريحة نحو (كل إنسان حيوان) أو كل (أعمى غير بصير)».[2]

وفيما يخص هذا النوع، فإن طه عبد الرحمن قد تحدث هو الآخر عن فروعه، فأقر بوجود علاقة خصوص، إذ اللفظ الخاص يستلزم اللفظ العام (الإنسان والحيوان).

وكذا الترادف: (الحق والصدق) والتزايل وهو تقابل بين القيام والجلوس والذي يوجد معه ما ليس بقيام ولابجلوس نحو الاضطجاع والركوع والسجود.

وفي الأخير تحدث طه عبد الرحمان عن التعاكس ويقصد به أن يكون «اللفظ س عكسا للفظ ص متى وجدت مسلمة دلالية تجعل مدلول س متجها اتجاها مقابلا لاتجاه مدلول

[1] عبد العزيز بنعيش، التواصل اللساني بين الاقتضاء والاستلزام ، ص: 45، 47

[2] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 90

ص [...] ومثاله التقابل بين فوق وتحت، فقد نقول على سبيل التساوي :(زيد فوق عمرو) و(عمرو تحت زيد)»[1].

-2-1-2 الاستلزامات التركيبية: لم يجد بنعيش في هذا النوع بدا من الرجوع إلى ما قدمه طه عبد الرحمن كمرجع أساس في هذا الموضوع، فقد قال هذا الاخير « يستلزم القول ب استلزاما دلاليا القول ج متى صدق مدلول ج في كل حالة يصدق فيها مدلول ب».[2]

فإذا افترضنا أن ملفوظا ما، يتكون من قضيتين اثنتين فإن صدق القضية ب رهين بصدق القضية أ في كل الأحوال، ومهما تغير الموقع الذي تتموقع فيه هذه القضية.

أ – أفرح الطالب أباه بنجاحه

ب – فرح الأب

فلا يمكن أن نقول عن الأب أنه فرح لولا نجاح الإبن، ومنه يكون معيار صدق القضية ب (فرح الأب) رهين بمدى صدق القضية أ (نجاح الطالب) الإبن، والعلاقة بين الطرفين علاقة استلزام، فالقضية أ (نجح الطالب) تستلزم القضية ب (فرح أب).

وقد أضاف بنعيش لهذا النوع قضية التقديم والتأخير في البنيات التركيبية وما يترتب عن ذلك من استلزامات، وقد مثل لذلك بما يلي:

« أ– نام العرب

ب– العرب ناموا طويلا

ج– طويلا نام العرب

أقوال تحمل نفس المحتوى الدلالي الذي هو نوم العرب لفترة طويلة، ولكن تقديم بعض المكونات على بعض يستدعي إضافة بعض المعاني الفرعية، ومنها "العناية والاهتمام"، وهو ما قد يرتبط بقصود المتكلمين التي تمثل السبب الحقيقي الذي يحمل المتكلمين على تغيير المباني للتعبير عن الاختلاف والزيادة في المعاني»[3] .

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 90

[2] المرجع نفسه، ص: 91

[3] عبد العزيز بن يعيش، التواصل اللساني بين الاقتضاء والاستلزام، ص: 48

3-1-2-3 الاستلزام الاقتضائي: إذا كنا قد أشرنا سابقا إلى كون القضية الثانية من الملفوظ تستلزم القضية الأولى من الملفوظ نفسه، متى كانت هذه الأخيرة صادقة، فإننا سنرى هنا نوعا آخر من الاستلزام يختلف عن الاستلزام التركيبي وسماه طه عبد الرحمن الاستلزام الاقتضائي، وصاغه طبقا للقاعدة الثانية:

« يستلزم القول ب استلزاما اقتضائيا القول ج متى كان القول ب ونقيضه – أي لا ب– يستلزمان معا استلزاما دلاليا القول ج؛ ويسمى القول المستلزِم (بكسر الزاي) ب "المقتضِي" بكسر الضاد والقول المستلزَم بفتح الزاي ب "المقتضَى" بفتح الضاد »[1].

وعلى هذا الأساس، يمكننا وصف قول ما بأنه استلزاما اقتضائيا إذا كان في الملفوظ الواحد قضيتان بحيث القضية الأولى ونقيضها يستلزمان دلاليا القضية الثانية، وقد مثل طه لذلك بما يلي:

« أ– يعلم زيد أن عمر جاء.

ب– لا يعلم زيد أن عمر جاء.

ج– جاء عمر.

فلا يخفى أن القول أ يفيد أن عمر جاء وأن زيدا يعلم بهذا المجيء، لكن القول ب الذي هو بالذات نقيضه، لا ينفي أن عمر جاء، وإنما هو يقتصر على نفي أن زيدا يعلم بهذا المجيء، فيتبين أن القول ج يصدق كلما صدق أحد القولين المتناقضين أ و ب، فتكون له بذلك رتبة "المقتضى"، كما يظهر أنه ينزل منهما منزلة الضروري لهما معا، بمعنى أن "المقتضَى" بفتح الضاد يكون شرطا ضروريا مزدوجا»[2].

4-1-2-3 الاستلزام القضائي: يقول طه في هذا النوع « يستلزم القول ب استلزاما قضائيا القول ج متى كان ب يستلزم ج استلزاما دلاليا وكان نقيضه – أي لاب– لايستلزم استلزاما دلاليا ج،

أ – يعلم زيد أن عمر جاء.

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 95

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

ب – لا يعلم زيد أن عمر جاء.

ج – هناك من يعلم أن عمر جاء.»[1]

3-2-1- 5 الاستلزام التشارحي: «يستلزم القول ب استلزاما تشارحيا القول ج متى كان ب يستلزم استلزاما دلاليا ج وكان ج يستلزم استلزاما دلاليا ب؛ ومثاله:

أ– ضرب زيد عمرو.

ب– عمرو ضربه زيد.

فبدهي أن القول ب يصدق إذا صدق القول أ، ويكذب إذا كذب، فهما إذن متصادقان ومتكاذبان، بحيث يصح أن نقول بأن أحدهما بمنزلة الشرح للآخر أو قل باصطلاحنا هو "الشارح" له أو "متشارح معه"»[2].

3-2-2 الاستلزام التداولي: ويمثله الاستلزام الحواري (التخاطبي): والنوع الأخير من أنواع الاستلزام، والمهم بالنسبة لطبيعة موضوعنا. إن هذا النوع يختلف كثيرا عما سبق ذكره من الاستلزامات، نظرا لكونه يشكل ظاهرة لغوية أثارت ضجة فكرية في الدراسات اللغوية عامة وفي الاتجاه التداولي على وجه الخصوص، ولما كان الأمر كذلك، فقد خصصنا له مبحثا كاملا علنا نستوفيه حقه من الدراسة لأنه يمثل النوع الأساس بالنسبة لموضوع دراستنا.

4- ظاهرة الاستلزام الحواري

لا غرو أن يحصل عند بعض الباحثين خلط على مستوى المفاهيم، فلا يفرقون بين مفهوم الاقتضاء ومفهوم الاستلزام، وذلك للتقارب الحاصل بينهما على مستوى التحديد اللغوي، ما جعل المتخصصين يقومون بدراسات عديدة يدرسون فيها كل مفهوم على حدة ويشيرون إلى أنهما مستقلان عن بعضهما البعض، لأن كل واحد منهما يشكل ظاهرة لغوية مستقلة، فإذا كنا قد قدمنا فيما سبق إشارات وتحديدات تخص الاستلزام

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 96

[2] المرجع نفسه، ص: 97

مفهوما وظاهرة، فحري بنا فعل ذلك ههنا أيضا لتفادي ذلك الاعتقاد المغلوط الحاصل لدى البعض، فما معنى الاقتضاء؟ وما أهم خصائصه؟ وما الفرق بينه وبين الاستلزام؟

لقد حدد بنعيش مفهوم الاقتضاء بقوله أنه « يتمحور حول ما يعتبر ضرورة من ضرورات الأقوال التي منها المنطلق وعليها الانبناء، كما عليها المعول في الحكم للعبارات اللغوية بالصدق أو الكذب بالنجاح أو الفشل، ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

- اقتضاء دلالي ويتعلق بالبنية اللسانية للقول ومكونتها
- اقتضاء تداولي ويتعلق بالأسباب التداولية التي تؤدي إلى نجاح الأفعال أو فشلها».[1]

فالاقتضاء، انطلاقا من التحديد أعلاه، يرتبط بالأقوال أشد الارتباط لحد التماهي، إذ من غير الممكن أن تقول عن قضية ما أنها صادقة أو كاذبة من غير العودة لما تنطوي عليه العبارات من معان، وبهذا فهو يختلف عن الاستلزام، ذلك أن فعل الاقتضاء « يتعلق بما تتوقف عليه صحة الأقول ونجاح الأفعال، ويرتبط الاستلزام بما يعالق الأقوال والأفعال الكلامية من دلالات ومعاني مجاوزة للأصلي والحرفي منها»[2] .

وعموما فإذا كان الاقتضاء يتوقف في حدود العناصر اللغوية في تحديد دلالة الملفوظات، ولا يجد بدا من الاعتماد عليها في الحكم بصدقها أو كذبها وكذا نجاحها أو فشلها، فإن الاستلزام يتعدى كل ما هو لساني للاعتماد على عناصر غير لسانية من مقام وأحوال التخاطب للوصول إلى المعنى أو المعاني المقصودة.

1-4 الاستلزام الحواري عند كرايس

لقد تحدث كرايس عن نوعين اثنين من الاسلزام: استلزام عرفي conventional implicature واستلزام حواري conversational implicature: « فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب، ومن ذلك مثلا في الانجليزية (but)

[1] عبد العزيز بنعيش، لسانيات التواصل الإنساني من العبارة إلى القصد، مطبعة أنفو فاس، الطبعة الثانية2014، ص: 36

[2] عبد العزيز بنعيش، التواصل اللساني بين الإقتضاء والاستلزام، ص: 85

ونظيرتها في اللغة العربية (لكن) فهي هنا وهناك تستلزم دائما أن تكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثل:

My friend is poor but honest، ومثل زيد غني لكنه بخيل، وأما الاستلزام الحواري فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها».[1]

وقد أشار أزابيط لهذا النوع حيث قال: « يتعلق هذا النوع من الاستلزامات التداولية بالاستزام الذي يشتق مباشرة من معاني المفردات Meaning of words، أكثر مما يشتق من المبادئ التخاطبية (كرايس: 1975: 44) فمثلا لقد كانت فقيرة لكنها كانت شريفة. إذ المفردة "لكن" تحمل استلزاما وهو: لكي يكون شخص ما فقيرا من الواجب أن نفترضه غير شريف (ليتش 1983: 11)، فتستلزم لكن تنافرا بين القضيتين:

قض1: كانت فقيرة.

قض2: كانت شريفة.

وتشكل القضية الثانية ردا على افتراض المخاطب بأن من يكون فقيرا لا يكون شريفا»[2].

وهكذا، فدلالات الألفاظ المستلزمة استلزاما عرفيا لصيقة بهذه الألفاظ بغض النظر عن أحوالها وتغير مكان ورودها داخل مختلف العبارات، كما أنها واضحة ومحدودة لا تقبل عدة تأويلات فهي مرتبطة « باللغة أو بالقدرة اللغوية المشتركة، التي من مهامها إبراز أشكال لغوية وظواهر لسانية عرفية، تمتاز بالتكرارية الدلالية والقدرة على الاشتقاق الدلالي».[3] بخلاف الألفاظ المستلزمة استلزاما حواريا والتي تختلف دلالتها تبعا لعدة اعتبارات، كمكان تموقعها في العبارة وسياق التلفظ بها، مما يجعلها غير محدودة يمكن الاستغناء عن بعضها أحيانا لتحل محلها دلالات أخرى، ونظرا لما يميز الاستلزام الحواري

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33

[2] بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري، من التجريد إلى التوليد، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، الجزء الثاني، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 343

[3] بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري، من التجريد إلى التوليد، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، ص: 350 .

من خصائص ومميزات فقد اعتبر نظرية متكاملة ترجع نشأتها إلى المحاضرات التي كان يلقيها بول كرايس في دراسة اللغات الطبيعية بجامعة هارد فورد، وقد جمعت هذه المحاضرات في مؤلف عنوانه "المنطق والحوار" Logic and conversation سنة 1975، وقد انطلق بول كرايس في صياغة نظريته هذه من فكرة أساسية وهي «أن الناس في حوارتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال what is said وما يقصد what is meant فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر».[1]

والاستلزام الحواري أو (التخاطبي)، كما هو وارد في بعض الأعمال، هو استلزام تداولي لما يختص به دون الأنواع الأخرى السالفة الذكر، يقول بنعيش «نأتي إلى القول في الاستلزام التداولي، حيث المستلزمات، إضافة إلى تعالقها ببنية الأقوال، تتعالق أيضا بعملية التخاطب والسياق الذي يؤطرها، وهو المبرر الذي من أجله وسم هذا الاستلزام بسمة التخاطبية».[2]

ينعت هذا النوع إذن بالتداولي لارتباطه بمجموعة من العناصر غير اللغوية كالمقام والسياق وأحوال المتكلمين، إنه نتيجة «اجتماع القول إلى السياق العام ومبادئ التخاطب، ويتعلق أساسا بالأقوال التي يكون المعروض في بنيتها مخالفا للمقصود منها، لذا فإنه ينتج غالبا عن تعارض دلالتين:

ب- دلالة حرفية ترتبط بالبنية اللسانية للقول.

ت- ودلالة حالية يقتضيها السياق وتعينها مبادئ التخاطب»[3]

فهو إذن، لا يقتصر على البنى الدلالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى ما هو غير لساني، والسبب في ذلك أن العبارات اللغوية تنقسم إلى صنفين اثنين؛ الصنف الأول: يشمل كل العبارات التي يحدد معناها انطلاقا من العناصر اللغوية المكونة لها فقط،

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33

[2] عبد العزيز بنعيش، التواصل اللساني بين الاقتضاء والاستلزام، ص: 52

[3] المرجع نفسه، ص: 172.

والصنف الثاني: حيث يلجأ إلى عناصر غير لغوية في تحديد المعنى، ولهذا «فإن الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين: الصنف الأول يشمل المعاني الصريحة، وهي تلك التي تدل عليها صيغة الجملة ذاتها، أما الصنف الثاني فيضم المعاني الضمنية، أي تلك التي لا تدل عليها صيغة الجملة، وإنما تتولد طبقا للسياقات أو المقامات التي تنجز فيها، وعليه ففي اللغة المتداولة، تحت تأثير أهداف تواصلية محددة، قد نستعمل جملة ما قاصدين معنى جملة أخرى، ومن ثمة يتم الانتقال من معنى مباشر صريح إلى معنى غير صريح (أو مستلزم حواريا)». [1]

ونظرا لما يكتسيه الاستلزام الحواري من دور فعال في إنجاح العملية التواصلية بين مستعملي اللغة، فقد شهد اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الفلاسفة واللغويين وعلى رأسهم كما سبقت الإشارة، الفيلسوف بول كرايس، الذي صاغ هذا النوع في نظرية متكاملة تستحق الاهتمام، لها موضوعها ومنهجها وأهدافها، فقد قامت النظرية المذكورة «بتفسير واضح لمسألة محيرة شغلت اللغويين، ألا وهي: كيف يتسنى لنا أن نعني أكثر مما نقول فعلا، أي أكثر مما نعبر عنه حرفيا بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للتعابير اللغوية المنطوقة»[2]، وخير ما نمثل به لهذا النوع من الاستلزام هو ما اعتيد الاستشهاد به:

« – هل تستطيع أن تناولني الملح؟

فاستعمال هذا الملفوظ، في طبقة معينة من المقامات، يخرج بمعناها من السؤال إلى الالتماس؛ أي إلى الطلب من المخاطب مناولة الملح»[3].

ومن هنا، فهناك العديد من العبارات اللغوية التي تستوجب أن يتم تجاوز معناها الحرفي إلى معاني مستلزمة عن طريق الاعتماد على عناصر غير لغوية، وهذا ما تسعى النظرية تحقيقه، لذا غالبا ما نجد عملية التأويل تمر بمقاربتين اثنين:

– «المقاربة الأولى: تتعلق بتأويل جزئي للجملة انطلاقا من المكونات الداخلية (تركيب، دلالة، فونولوجيا) وتندرج داخل التأويل اللساني.

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 15

[2] هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي، ص: 159

[3] أحمد المتوكل، الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، التداوليات علم استعمال اللغة، ص: 293

– المقاربة الثانية: ويتعلق التأويل فيها بإسناد مرجع معين لمختلف الحدود الداخلية للقول، حيث يشير المرجع فيها بصفة عامة إلى أشياء العالم، وتندرج داخل التأويل التداولي».[1]

ومن الأمثلة التوضيحية أيضا، والمشاعة بين المهتمين، هي عبارة عن تساؤل يطرحه «الأستاذ أ للأستاذ ب متسائلا عن استعداد الطالب ج لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة فيجيب الأستاذ ب

– إن الطالب ج لاعب كرة ممتاز

إذا تصفحنا الحمولة الدلالية للجملة وجدنا أنها تدل على معنين اثنين في نفس الوقت: معناها الحرفي (أن الطالب ج من لاعبي الكرة الممتازين) ومعنى مدركا مقاميا (أن الطالب ج ليس له أي استعداد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة».[2]

إذا كان الاستلزام ينقسم إلى أنواع محددة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن النوع الأخير أي "الاستلزام الحواري" ينقسم إلى نوعين اثنين كما أشار إلى ذلك كرايس في أعماله، فما هما هذان النوعان، وما هي خصوصيات كل نوع؟

4-1-1 الاستلزام الحواري المعمم

الاستلزام الحواري المعمم (العام): «هو الاستلزام الذي لا يحتاج فيه إلى سياق أو قرينة حالية، أو لا يستدعي توافر شروط التلفظ المقامية، بل هو نتاج طبيعي يعتمد أساسا على معطيات لغوية أساسية، ولا يمت بصلة لعلاقة المتكلم – المخاطب، ولا بخلفياتهما المعرفية المشتركة»[3]. فهو إذن، نوع يختص بتوفره على مؤشرات لغوية، ينطلق منها لتحديد مغزى العبارات، بحيث تكون العبارة حاملة لما يحدد نوعها كالاستفهام أو الأمر أو النهي وما إلى ذلك...، فإذا أخذنا مثلا العبارة الآتية:

– أيمكنك نشر مقالي هذا في إحدى المجلات؟

[1] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 2012، ص: 23، 24

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ، ص: 22

[3] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص:341

فالمعنى الإجمالي لهذا الملفوظ، يتحدد انطلاقا من المؤشرات اللغوية التي تمثل محتواه القضوي وهي كالآتي: "يمكن"-"ك"-"نشر"-"مقالي"-"هذا"-"في" إحدى"-"المجالات"، وكذلك انطلاقا من القوة الإنجازية الحرفية "الاستفهام" بحرف الهمزة، وكذلك التنغيم L'intonation ما يحفزنا على القول أنها عبارة استفهامية بامتياز، وتجدر الإشارة أن المتكلم إذا كان على علم بإمكان نشر مقاله توصلنا إلى أن الصيغة التي أتت بها العبارة كانت نتيجة للباقة المتكلم وتأدبه في الحديث وأنه جاء بها للطلب أو الالتماس وليس الاستفهام.

ومن الأمثلة التي قدمها أزاييط:

«

1- أ مررت برجل فقير.

ب الرجل لا أعرفه.

2- أ عثرت على كتاب بخزانة صديقي.

ب الكتاب ليس لي.

...فالمستلزم في 1- ب، 2- ب يستند اشتقاقه وإفرازه على ورود لفظين نكرتين (رجل)، (كتاب)، يستغرقان ما يستلزم منهما من مضامين:

3- :

- عدم معرفة الرجل.
- عدم ملكية الكتاب ولا نسبه »[1].

ولهذا صيغت قاعدة مخصصة لمثل هذه العبارات ونصها ما يلي:

« إذا سأل المتكلم المخاطب عن إمكانية القيام بشيء ما مع علمه بأنه يمكنه ذلك فالمرجح أنه يطلب أو يلتمس منه القيام به»[2] .

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 341

[2] عبد العزيز بن يعيش، التواصل اللساني بين الاقتضاء، والاستلزام، ص: 65

انطلاقا من هذه القاعدة، نشير أننا عند مصادفتنا لمثل هذا النوع من العبارات، فإننا نحتاج لتأويلها الانطلاق من دلالة كل مفردة على حدى كما يمكن أن نكون في حاجة إلى ربط عناصرها اللغوية بعضها ببعض لنحصل على ما أسماه كرايس استلزما حواريا معمما.

أما فيما يخص المقاربة المنطقية لهذا الموضوع، فقد تحدث الدكتور طه عبد الرحمن هو الآخر عن الاستلزام المعمم ففرق بين قسمين اثنين:

4-1-1-1 الاستلزام الحواري السلمي المعمم

ما يميز هذا النوع كما يدل على ذلك عنوانه، أنه يقوم على التفاوت والاختلاف في المقدار، لنأخذ المثالين التوضيحيين الذين اعتمدهما طه عبد الرحمن:

« أ – جاء أحد المدعوين،

ب– جاء كل المدعوين »[1]

فلا يخفى عن متأمل أن السر في اختلاف العبارتين يكمن في اللفظين، "أحد" و"كل" اللذين يجعلا من نسبة المدعوين في أ– تفوق نسبة المدعوين في ب، وما يجعل العبارة ب تستلزم العبارة أ بالضرورة ولا يجوز العكس، ومن هنا أمكننا القول أن الاستلزام الحاضر هنا، حسب طه عبد الرحمن، هو استلزام حواري سلمي معمم.

ولما كانت هذه العبارات تختلف عن بعضها البعض في المقدار، فإن السلم ينقسم هو الآخر، حسب أقوى عبارة وأضعفها، إلى:

أ– قانون السلم الثبوتي: يقوم هذا القانون على فكرة مفادها أنه «إذا كان ب يستلزم ج فإن د يستلزم استلزاما أقوى ج متى كان د لا يختلف عن ب إلا في لفظ واحد يدل في د على مقدار ينزل رتبة أعلى من الرتبة التي ينزلها مقدار اللفظ المقابل له في ب؛ ومثاله:

أ– إذا جاء أحد المدعوين، فقد عني بصاحب البيت،

ب– إذا جاء كل المدعوين، فقد عني بصاحب البيت»[2]

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 98

[2] المرجع نفسه، ص: 98

ب- قانون السلم الانتقائي: « مقتضاه أنه إذا كان ب يستلزم استلزاما أقوى ج، فإن لا ب (أي نقيض ب) يستلزم استلزاما أضعف لا ج (أي نقيض ج)...

ج- إذا لم يجيء أحد من المدعوين، فلم يعن بصاحب البيت،

د- إذا لم يجيء كل المدعوين، لم يعن بصاحب البيت.»[1]

أما النوع الآخر من أنواع الاستلزام الحواري (التخاطبي) عند طه عبد الرحمن هو:

4-1-1-2 الاستلزام الحواري الجملي المعمم

يقول طه عبد الرحمن: « يستلزم القول المركب ب استلزاما تخاطبيا جمليا القولين المتضادين: "يجوز ج في علم القائل" و"يجوز لا ج في علمه" متى كان ج جزء من ب من غير أن يكون ج ولا نقيضه – لا ج–لازما لزوما قضائيا أو اقتضائيا عن ب، ومتى ترى القائل قصد استعمال قول آخر بديل ل'ب' يلزم عنه ج أولا ج لزوما قضائيا أو اقتضائيا...

1- أعلم أن زيدا آت،

2- أظن أن زيدا آت.

فبين أن تفضيلي النطق ب (2) مكان (1) دليل على أن ما أعلمه لا يوجب ولا يمنع إتيان زيد، بمعنى أن زيدا قد يأتي وقد لا يأتي، ولو أمكنني العلم بغير ذلك، لنطقت بالقول (1) الذي هو أقوى من (2) و الذي يستلزم دلاليا أن زيدا آت».[2]

4-1-2 الاستلزام الحواري المخصص

الاستلزام الحواري المخصص(الخاص) أو "التلميح" هو النوع الثاني من أنواع الاستلزام الحواري، ويختلف عن الآخر بكونه يعتمد بالإضافة إلى المؤشرات البنيوية أخرى غير بنيوية للوصول إلى بعض المعاني، ولذا فإن هذا النوع يتطلب « سياقا حاليا خاصا، يعين على استنتاج مجموعة من الاستلزامات المشتقة.

أمثلة:

1- يبدو أن منزل عمرو يعج بالمدعويين.

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 98

[2] المرجع نفسه، ص: 100

الذي يستلزم (2)

2- ربما لأن عمرا قد فاز في الانتخابات

وهذا الاستلزام يظهر في سياق مثل (3)، (أ، ب)

3- أ- ماذا يفعل عمرو بعد فوزه في الانتخابات؟

ب- يقيم مأدبة كبرى إن لم يكن قد أقامها من قبل الانتخابات، فيذبح الذبائح ويدعو أولئك الذين صوتوا لصلحه.

يشير كرايس (ليفنصون ن. م: 126) إلى إن الاستلزامات المبنية على خرق قواعد التخاطب، تمتاز بكونها استلزامات خاصة»[1].

ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال الآتي:

«- الجو بارد

يدل على فعل إخباري تقريري، حيث تم إسناد حكم لموضوع وإخبار به، إلا أنه استنادا إليه وإلى القرائن المتوافرة معه يتوصل إلى أنه ليس المقصود هو الإخبار، ولكن المقصود هو الالتماس؛ ذلك أن المتكلم يطلب من المخاطب اعتبار الحال في الملبس أوالمأكل أو القيام بما من شأنه أن يلطف الجو كإغلاق النوافذ أو الأبواب أو تشغيل المدافئ»،[2] ففي هذه العبارات ومثيلتها لا يتم الاكتفاء بالعناصر اللغوية لفهم المقصود منها، بل يتم الاعتماد على ما هو غير لساني كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحات السابقة، ومن بين ما يجب التركيز عليه، هو كل ما يتعلق بمقام التخاطب وأحوال المتكلمين، ومن أهم الأسئلة التي يمكن أن تطرح هي: أي المعاني تسبق إلى ذهن المخاطب أهو المعنى الحرفي أم المعنى المستلزم؟، هل المعنى المستلزم معنى إضافي إلى المعنى الحرفي أم أنه معنى له وجوده الخاص يمكن أخذه وترك المعنى الحرفي؟، وكيف نتوصل إلى المعنى المستلزم، هل انطلاقا من المعنى الحرفي وحده أم أننا نحتاج إلى مقومات أخرى؟، وكيف يتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم؟

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي – هندسة التواصل الإضماري- الجزء الثاني، ص: 342

[2] عبد العزيز بنعيش التواصل اللساني بين الاقتضاء والاستلزام، ص: 65

4-2 الاستلزام الحواري وضوابط الحوار

4-2-1 مبدأ التعاون

إن المشاركة في عملية التبادل الكلامي المؤدي إلى التفاعل interaction والتواصل بواسطة اللغة، ليس بالأمر الهين كما يعتقد البعض، إذ أصبح الاستعمال اللغوي جراء التطور الذي شهدته الدراسات اللغوية استعمالا مقعدا ومقننا، فأصبح «المتخاطبون لا يلجون عالم التخاطب إلا وهم محاطون ومسلمون بجملة مبادئ تحكم سلوكهم التخاطبي، وهي ما يمكن أن نصطلح عليه بمبادئ التخاطب، التي رغم كونها مفروضة على المتخاطبين، كما هي قواعد صحة التكوين الصرفية والتركيبية والدلالية، فإنه ينبغي مراعاتها من طرف كل من أراد الدخول في لعبة التبادل الكلامي».[1]

انطلاقا من هذا المنظور فإن التواصل الفعال بين طرفين، يقتضي منهما مراعاة مجموعة من الشروط التي تساعدهما على ذلك، فلا يمكن أن يتحقق لهما ذلك وهما خاويا الوفاض غير آبهن بأهمية مجموعة من المقومات الضرورية في تلك العملية، وأهم هذه المقومات إلى جانب القواعد اللغوية، هناك ما يطلق عليه قواعد التخاطب، وأهمها «مبد أ التعاون الذي يفرض على كل الأطراف المتحاورة أن تتعاون دون قيد أو شرط ويعتبر هذا المبدأ بمثابة الإطار العام لفعل التواصل والحوار، تتفرع عنه قواعد تمثل قيود السلامة بالنسبة للمتخاطبين»[2]، وهي قواعد لا يجد مستعمل اللغة بدا في أخذها بعين الاعتبار من أجل عملية تواصلية ناجحة، فماذا نعني بمبدأ التعاون؟، وما هي قواعد التخاطب؟، وعلى يد من كانت بداية الاهتمام بها؟، وما علاقتها بظاهرة الاستلزام التخاطبي؟.

لابد في هذا الصدد من الإشارة، إلى اقتراح كرايس الذي يرى «أن توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي انطلاقا من مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه باعتبار أن مصدر

[1] عبد العزيز بنعيش، لسانيات التواصل الإنساني من العبارة إلى القصد، ص: 173

[2] نجيد عبد اللطيف، دراسات في علم الدلالة والتواصل، ص: 45

الاستلزام هو الخرق المقصود لإحدى القواعد الأربع[1] مع احترام المبدأ العام، مبدأ التعاون»[2].

وقد أشار لهذا الاقتراح في مقاله المشهور (المنطق والحوار)، حيث قال « نستطيع في أول مقاربة لنا صياغة مبدأ عام نتوقع احترامه من طرف المشاركين في الحوار... ونطلق عليه اسم مبدأ التعاون: principale de coopération»[3] .

فالمبدأ العام الذي يتحدث عنه كرايس، والذي يستند له في وصف الاستلزام الحواري هو مبدأ التعاون الذي يخضع له المتحاورون لتسهيل التواصل فيما بينهم والذي ينص على « أن تكون مساهمتك الحوارية بمقدار ما يطلب منك في مجال يتوسل إليه بهذه المساهمة، تحدوك غاية الحديث المتبادل أو اتجاهات أنت ملتزم بأحدهما في لحظة معينة»[4].

ومن هذا المنطلق تسنى لنا استحضار ما خلص إليه بعض المهتمين بخصوص هذا المبدأ، حيث أشار اللغويون إلى أن مبدأ التعاون « هو سلوك اجتماعي وسلوك إنساني لايمكن الاستغناء عنه في العملية التواصلية، من الصعب الحديث عن تواصل ناجح في حالة عدم وجود تعاون مشترك وعدم توافر التعاون لدى المشاركين في الحوار».[5]

وعموما، فقد عد مبدأ التعاون ركيزة أساسية يقصدها كل الراغبين في عملية تواصلية ناجحة، مما جعله يحتل مكانة كبيرة يقول طه عبد الرحمن الذي قال في هذا الصدد: «لايخفى أن مبدأ التعاون التخاطبي قد فتح بابا واسعا في تطوير التداوليات اللغوية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني»،[6]

---

[1] قواعد كرايس الحوارية أربعة هي: قانون الكم *Quantité* *قانون الكيف: Qualité* قانون العلاقة: Relation قانون الصيغة: Modalité.

[2] أحمد المتوكل، الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، التداوليات علم استعمال اللغة، ص: 295

[3] H.poul Grice, emmanuel kant, michel foucault, Communications n30 1979 article logique et conversation.p :61

[4] بنعيسى عسو أزاييط، مداخلات لسانية، مناهج ونماذج، سلسلة دراسات وأبحاث، شركة الطباعة مكناس برانت شوب، الطبعة 2008، ص: 58

[5] محند الركيك، التواصل في اللسانيات الوظيفية والمقاربة التداولية، قضايا في اللسانيات النظرية والتطبيقية ص: 62

[6] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 239

وجدير بالذكر، أن كرايس لم يقف عند هذا الحد بل طور صنيعه باقتراحه نسقا من القواعد التخاطبية المتفرعة عن مبدأ التعاون والضابطة لعملية التواصل، فما هي هذه القواعد المتفرعة عن مبدأ التعاون؟، وكيف تسهم في الحصول على الاستلزام الحواري؟

4-2-2 القواعد الحوارية وقواعدها الفرعية

إن الحديث عن مبدأ التعاون رهين بالحديث عن قواعد الحوار الضابطة له، والمعتمدة من طرف المتحاورين الراغبين في تفاعل تام مع بعضهم، وهي كالآتي:

4-2-2-1 قاعدة الكم: *Quantité*

«-ليكن إسهامك من الإفادة على قدر حاجة مخاطبك.

-لا تحمل إسهامك أكثر من القدر المطلوب.»[1]

وفحواه أن دور قاعدة الكم يفرض أن « تتضمن مساهمة المتكلم حدا من المعلومات يعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه»[2]

4-2-2-2 قاعدة الكيف: *Qualité*

«-لا تقل ما تعتقد كذبه.

-لا تقل ما لا تستطيع البرهنة عليه»[3].

وتسمى أيضا قانون النوع فهو « يفرض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته».[4]

4-2-2-3 قاعدة العلاقة: *Relation*

-« ليكن إسهامك واردا في الحديث »[5]

وقد أطلق عليها البعض قانون المناسبة ومفاده أن يكون حديثنا له صلة بالموضوع «ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين»[6]

---

[1] H.paul Grice, Communications n30 1979 article logique et conversation :P62

[2] محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص: 56

[3] H.paul Grice, Communications n30 1979 article logique et conversation :P62

[4] محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص: 56.

[5] H.paul Grice, Communications n30 1979 article logique et conversation :P62

[6] محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 56

4-2-2-4 قاعدة الصيغة: *Modalité*

«- تجنب الغموض.

- تجنب الالتباس.

- تحر الإيجاز.

- رتب كلامك».[1]

وهو ما يعني «أن نعبر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان ونقدم المعلومات بترتيب مفهوم (مثلا: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة من الأحداث»[2]

انطلاقا مما سبق، يتضح أن كل قاعدة من القواعد التي سنها كرايس، تنطوي على قواعد فرعية لا تخرج عن الهدف الأساس لكل قاعدة رئيسية، فإذا أخذنا مثلا قاعدة الكم فإن دورها ينحصر في « الإمداد بمعلومات مضبوطة لا زيادة فيها ولا نقصان»،[3] بها تضبط التعابير التي يقدمها المتكلم للمخاطب، كما أن المتكلم يجد نفسه بفضل هذه القاعدة مقيدا بعدد من العبارات لا يحق له تجاوزها أثناء تحاوره مع المخاطب وتزويده بمعلومات يجهلها، هذا فيما يخص قاعدة الكم، أما دور قاعدة الكيف فينحصر في « مقدار المساهمة المطلوبة في الحوار من الناحية النوعية، لاالناحية الكمية»[4]، تحتوي هذه القاعدة على ما يجعل المتكلمين يحرصون على احترامها نظرا لمساهمتها الفعالة في جعلهم يتعاونون على التواصل ولهذا كان «كل خروج عن هذا القانون وقواعده الفرعية يعد ضربا من اللغو، أو خروجا إلى أسلوب آخر من الأساليب غير المباشرة»،[5] أما فيما يخص قاعدة (قانون) العلاقة فإن بنعيسى عسو أزاييط يقول «تفسر الورودية بمساهمة الخطاب الملائم للحوار، في زمانه ومكانه وطبقا لما يحف بهما من عناصر موجودة أو غائبة، ووفق مبدأ الرضى الذي يحتكم إليه المساهمون ضمنيا، في كل إسهاماتهم اللغوية [...] لذا يعد هذا القانون المسؤول عن إنتاج عدد لايستهان به من الاستلزامات المعيارية، فالأمر فعل وارد في موقفه العام،

---

[1] H.paul Grice, Communications n30 1979 article logique et conversation:P62

[2] محمود نحلة، جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 56

[3] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 292

[4] المرجع نفسه، ص: 293

[5] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 294

ويؤول على أنه التماسrequests في موقف خاص، وفي زمن معين تتفاعل فيه الشخوص»[1]، وأخيرا قانون الصيغة، وهو قانون ينص على «الوضوح وعدم الغموض، واجتناب اللبس والتعقيد في التعبير، شريطة أن يكون هذا التعبير منظما موجزا»[2].

ومنه، فإن مبدأ التعاون وقواعد الحوار، لهما دور كبير في عملية التواصل يتجلى في تقريب أطراف الحوار من بعضهم إذ « الغرض الأساس من وراء هذه المبادئ هو تحقيق الفعالية القصوى لتبادل المعلومات بين أطراف المحاورة؛ أي تحقيق تواصل مثالي وشفاف، يتجاوز مجالها التبادل الكلامي إلى مختلف المعاملات الأخرى كتقديم المساعدة على سبيل المثال»[3]، لكن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى تطبيق تلك القواعد، إذ كلما تم تطبيقها على أكمل وجه كلما كانت النتائج إجابية، أي أن احترامها «كفيل بتحقيق تواصل مثالي بين الأفراد، إلا أن هذا التواصل يصعب، إن لم نقل يستحيل، تحققه في المحاورات التي تتم بين الأفراد يوميا؛ إذ غالبا ما تستعمل اللغة كأداة للتمويه وممارسة النفاق الاجتماعي؛ حيث يستطيع المرسل أن ينفي قصده الذي قد يعتقد المتلقي أن المرسل قصده من كلامه، كما يمكن للمتلقي بدوره الادعاء بأن فهمه لما تلفظ به المرسل لم يتجاوز حدود المعنى المباشر لما سمعه، وزيادة على ذلك يمكن أن يتهم المرسل برغبته في قول شيء (أو أشياء) لم يقصده (ها) في حقيقة الأمر... »[4].

يستخلص مما سبق أن تلك القواعد وقواعدها الفرعية تتميز بكونها « ليست أعرافا اعتباطية لكن- على الأصح- هي أوصاف عقلية منطقية، وضعت لقيادة التبادل التعاوني»[5]، فأهميتها تتجلى في كونها ذات طابع عقلي منطقي، فهي موجودة بالقوة، فقد يحرص المخاطب على احترامها والاعتماد عليها في تجاوز كل أو جل العقبات التي قد تعترضه أثناء تحاوره، كما قد يغفل عنها أو "يستخف" بها على حد تعبير كرايس، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من اللغويين المحدثين اهتموا بالاستخفاف بهذه القواعد ومنهم

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 295

[2] المرجع نفسه، ص: 297

[3] حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، ص: 162

[4] المرجع نفسه، ص: 165

[5] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 290

بنعيسى أزاييط الذي قال أن القوانين، على حد تعبيره، «إما قوانين متبعة ومرصودة من قبل المتحاورين، وتكون طبيعة الاستدلال والاشتقاق فيها مستقيمة straight forwad inferences قائمة على افتراض أن المتحاوريين يتبعون are following القوانين الخطابية Maxims، وإما قوانين غير متبعة وغير مرصودة not observing بل هي مخرومة، (أو بتعبير كرايس يسخر منها المتكلم he flouts) »[1]، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما معنى خرق قواعد كرايس؟ وكيف يتم هذا الخرق؟.

4-2- 3 خرق قواعد الحوار

4-2-3-1 خرق قاعدة الكم

خرق هذه القاعدة هو أن « يعرج المتكلم بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث أو لا تمت لفحوى الخطاب بأية صلة، فمثلا قد يسألني سائل عما إذا كان الطالب فلان طالبا مجدا في مادة اللسانيات، فأجيب: الطالب فلان دائم الحضور لمحاضرتي، وهو يجيد تماما فن الإصغاء، ودائم الشكوى من أحواله المادية، كلما سألته عن أحد مصادر المادة اللسانية هل قرأه؟.

إن تصريحي هذا لم يجب – مباشرة- عن فحوى السؤال، وإنما أجاب بل أخبر المخاطب بمجموعة من المعلومات الهامشية، إذا قورنت بالجواب الحقيقي، الذي يتلخص في كون هذا الطالب مجدا أو غير مجد (بنعم أو لا).

وبذلك تكون إجابتي لا تدخل في إطار التعاون الضمني بين المتكلم والمخاطب، ولا تسعى إلى إمداد المخاطب بما يرجو، وبذلك تخرق القاعدة الأولى لقانون الكم، وقد تكون إجابتي هاته من ورائها عوامل، كأن أريد ألا أكشف مباشرة عن ضعف هذا الطالب في مادة اللسانيات، وتهاونه حتى في شراء مصادر ومراجع المادة، وهذا ما يشكل القضايا المضمرة، في إجابتي الصريحة، وقد يصل المخاطب إلى هذا المضمر من المعاني بما يتحصل

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 291

له من فهم، من خلال استقراء بعض الوحدات المعجمية، أو التعابير المشار إليها في إجابتي، لكن يظل هذا الفهم عسيرا كلما ابتعدت الإجابة عن بؤرة السؤال»[1]

يتم إذن خرق قاعدة الكم في اللغة العربية، عن طريق مجموعة من الأساليب وأهمها الإيجاز وهو: «جمع المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل مع الإبانة والإفصاح»[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع على قسمين:

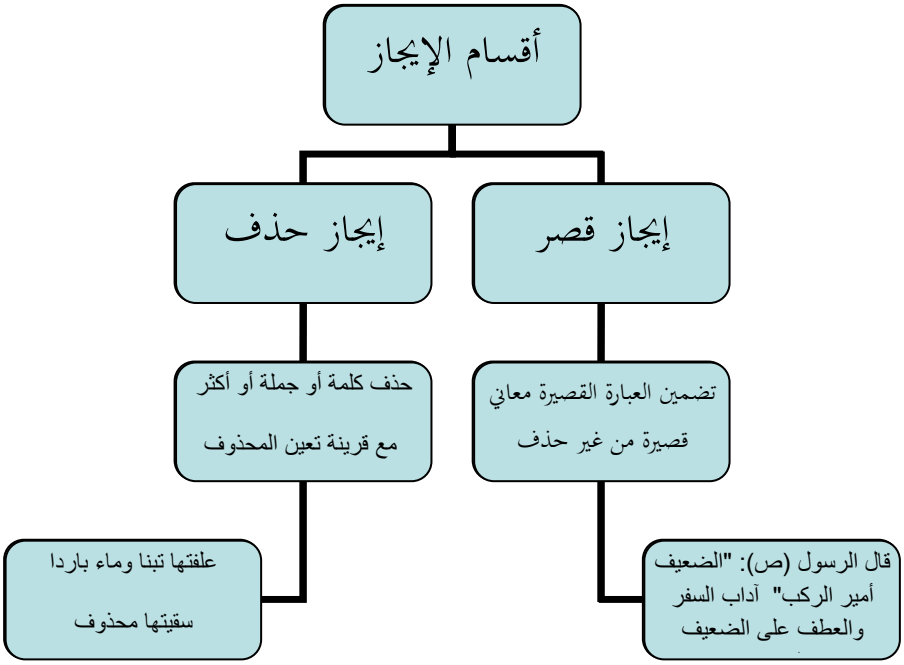

خطاطة توضيحية لأقسام الإيجاز[3]

يمثل الإيجاز أهم أوجه الخرق التي تقع على قاعدة الكم، فإذا كانت قاعدة الكم تحث على إعطاء أهمية كبيرة لكمية المعلومات التي يطلب المخاطب من المخاطب تزويده بها بحجة أنه يجهلها أو متردد في صحتها، فإنها قد تتعرض أحيانا للخرق من طرف المخاطب

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 308، 309

[2] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 64

[3] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج، ص: 64.

الذي يسلك طريقا آخر في توصيل المعلومات فلا يفصح عن كل ما بداخله ويتحرى الإيجاز في التعبير عن طريق ما يسمى:

« بإيجاز قصر: ويكون بتضمين العبارات القصيرة معاني قصيرة من غير حذف ومثال ذلك قوله تعالى:{ ألا له الخلق والأمر} سورة الأعراف الآية: 54

- جميع الشؤون على وجه الاستقصاء.

ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم: { الضعيف أمير الركب}

- آداب السفر والعطف على الضعيف.
- إيجاز حذف: ويكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف.

مثاله: كثير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وفي كلام العرب.

-علفتها تبنا وماء باردا: سقيتها محذوف

- قال تعالى:{وجاء ربك والملك صفا صفا} سورة الفجر الآية رقم: 22

وجاء أمر ربك »[1]

ومن أوجه الخرق لهذه القاعدة أيضا أسلوب الإطناب، ويكون « بزيادة اللفظ على المعنى لفائدة ومثال ذلك قوله تعالى:

{تنزل الملائكة والروح فيها} سورة القدر الآية: 4

الروح زائدة لأن معناه داخل في عموم اللفظ (الملائكة)»[2]

وعموما فمهما حاول بنعيسى وغيره من المهتمين ربط أسلوبي الإيجاز والإطناب بمدى إحترام القوانين الكرايسية أو خرقها فإن الفرق سيظل قائما على مستوى الأغراض المتمثلة في أغراض بلاغية وجمالية وتواصلية.

2-3-2-4 خرق قاعدة الكيف

أشرنا في الصفحات السابقة أن قاعدة الكيف تمكن من الحرص على نوع العبارات التي ينسجها المخاطب قصد تقديمها إلى المخاطب، إلا أن إهمال هذه القاعدة من قبل

[1] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 65

[2] المرجع نفسه، ص: 65

المخاطب أو الترك المقصود لها، يجعل التلفظ ينزاح عن تأدية الغرض المنشود فيخرج المخاطب عباراته عن المألوف بخرق القاعدة الأولى "لا تقل ما تعتقده خطأ"، وهذا الخرق في اللغة العربية يؤدي أغراضا بلاغية عبر عدة أوجه مثل:

- السخرية (التهكم والاستهزاء)

وقد صاغ بنعيسى أزاييط للسخرية صياغة على الشكل الآتي:

« السخرية = التعبير الصريح – التعبير الضمني + السياق الملائم ».[1]

فالسخرية تعبير في ظاهره يحمل معاني صريحة لا يكشف حقيقتها إلا من كان له بعد نظر وأعطى للسياق دوره في فهم العبارات وخير مثال هو ما قدمه أزاييط:

«كلما جاء متسول إلى دار زيد إلا ورجع وفي جيبه نقود.

يمكن افتراض سياق ممكن لهذا التعبير: كأن يكون المتكلم بين ناس يعرفون بخل زيد، أو أن التعبير يتم على مرأى مسمع زيد، الذي يشتهر بالبخل، لإثارة السخرية منه، أو حثه بهذه السخرية على العطاء ... إن المعنى المضمر – في هذا المقام – الذي هو بخل زيد وعدم إعطاء المتسولين شيئا ولو جاءوا منزله هو ما يشكل المعنى الخلفي للعبارة الصريحة لدى المتكلم».[2]

وهكذا يجوز القول إن السخرية من الصور التي تبرز خرق قانون الكيف وبالأخص قاعدته الأولى، ذلك أن المخاطب يوصل فكرة مغلوطة لا تناسب الظروف المحيطة به وهو على دراية أن المخاطب قادر على الوصول إلى الفكرة الصحيحة عن طريق الاستعانة بعناصر غير لغوية.

- التشبيه

« – أنت أسد

فإن المعنى المباشر للعبارة لا يدل على أن هذا المخاطب أسد بلحمه ودمه، وإنما يدل على أن المراد تشبيهه بذلك الحيوان الشجاع المهاب على سبيل المجاز، لكن ألا يمكن أن

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الاضماري، الجزء الثاني، ص: 301

[2] المرجع نفسه، ص: 300،301

يعني المتكلم بهذا نقيض معنى التشبيه؟ على سبيل السخرية والتهكم كذلك، أي يعني مضمونه

– أنت جبان

ومن هنا تدل بعض التعابير– في سياقها التداولي طبعا– على نقيض ما تحمله من معاني وحداتها المعجمية، فالتعبير السابق (أنت أسد): قد تكون له مقاصد من قبيل:

– هو يشبه الأسد في رائحته الكريهة.

– هو يشبه الأسد في منظره المنفر.

– هو يشبه الأسد في افتراس فريسته...»[1]

فالتشبيه كما هو معروف صورة بلاغية يوظفها المخاطب لتجنب التعبير المباشر، ولهذا الغرض نجد أن ذكر بعض العبارات في غير موقعها الأصلي يوحي بغير عناء إلى المعاني الأصلية وإن كان لابد من استحضار بعض المقومات غير اللسانية، إلا أنه في بعض الأحيان نصادف أن نفس العبارة لم توضع لذلك المعنى المتعارف عليه عند العامة بل المقصود يكون الضد والذي لا يمكن الوصول إليه إلا بتمحيص الواقع.

– الإشارة

« تتم صور الإشارة في الخطاب اللغوي العربي العادي والأدبي، فتتقمص بنيات التعبير مضامين تحيل على قضية أو قضايا، لا تنص عليها التعابير، بل تومئ إليها وتشير»[2].

يتم خرق قاعدة الكيف عبر صور الإشارة التي تنقسم إلى داخلية وخارجية كما يلي:

– « إشارة داخلية: ومنها صور: التفخيم والإيماء لذلك في التعبير، ويقصد به تفخيم الأمور لتظهر في أعين المخاطب عظيمة الأمور، ولا يستهين بها، وهو الأمر الذي أشار إليه أزابيط في الأمثلة التي قدمها في هذا الموضوع:

– قول العاشق الولهان:

– لقد تركت في فؤادي ما تركت

[1] بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الاضماري، ص: 302، 303 بتصرف

[2] بنعيسى أزابيط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 68

– لقد شرب قليلا.

فهذه الأمثلة تخفي معاني ضمنية لم يصرح بها، بل اكتفى بمعاني صريحة ترمي إلى فخامة الحب الذي يكنه العاشق لمخاطبه في المثال الأول، وكمية السائل ماء أو سكرا أو ما شابه ذلك الذي استهلك في المثال الثاني.

التعريض: ويكون إما إيجابيا كما هو الأمر في المدح: علمت عمرا صروف الحياة ومدرسة الدهر"، أو سلبيا: يهدف من خلاله المخاطب التنقيص من قيمة المخاطب"فلان يعرف السباحة في قاع البحر، وهو تعريض أن ذلك الشخص لا يعرف السباحة بتاتا.

– التلويح: جيب عمرو في هذه الأيام بين مد وجزر، يلوح المتكلم بكون عمرو حالته الاقتصادية تتراوح بين الغنى والفقر»[1]

– الكناية: «مظهر آخر من مظاهر خرق قانون الكيف، إذ المنطوق به غير المفهوم من التعبير الكنائي:

– كثير الرماد: مضياف»[2]

– الرمز: «"قلمه لا ينضب" وهو وصف لكاتب مجد»[3]

– اللمحة: يعتبر هذا النوع خرقا لقانون الكيف لأنه «تعبير يركز المتكلم فيه على مفردة موحية أو مركب من المفردات، التي تشكل مدخلا للإدراك والفهم دون أن تصرح بما تلمح إليه من قضايا أو مواقف.

– ما الذي جاء بك في هذا الليل البهيم ؟

– العشر الأواخر من الشهر يا صديقي العزيز.

يلمح المخاطب إلى حاجته إلى الاقتراض حتى يتسلم حوالته في آخر الشهر».[4]

[1] بنعيسى عسو أزايط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الاضماري، الجزء الثاني، ص: 303، 304، بتصرف

[2] بنعيسى أزايط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 69

[3] المرجع نفسه، ص: 290

[4] بنعيسى عسو أزايط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 306، بتصرف

اللغز: «قائم على التخفي والاستتار...: أرضهم في أرضهم ودارهم في دارهم».[1]

التورية: « أسلوب رفيع، يحتاج مخاطبه إلى حس دقيق [...]،

جاء القيادي بالشوك والشجر،

إذا جاء بجيش عظيم ».[2]

– الإشارة الخارجية: «إن مبلغ الإشارة أبلغ من مبلغ الصوت، [...] إني لا أحسن أن أكلم إنسانا في الظلمة تعبيرا عن دور الإشارة الحركية الخارجية في الحوار، للوصول إلى التعبير الكامل».[3]

وعموما، فإن خرق قانون الكيف قد يحدث بمجرد حذف المعاني الصريحة، أي التي وضعت لألفاظ معينة، والإتيان بمعاني أخرى غير حقيقية فتنسب للألفاظ غير التي وضعت لها.

4-2-3-3 خرق قاعدة العلاقة

لقد ربط بنعيسى أزاييط هذه القاعدة بمقولة شهيرة "لكل مقام مقال" وفي هذا يقول « يعد هذا القانون المسؤول عن إنتاج لا نهائي من الأساليب المعروفة في الخطاب البلاغي العربي: من أمر ونهي وتعجب ونداء وقسم ووعد ووعيد وغيرها، فهذه الأفعال واردة في مقامها الحاضر»[4].

الملاحظ أن صنيع بنعيسى أزاييط كان عين الصواب حين ربط بين هذه القاعدة وتلك القولة، ذلك أن المخاطب عادة ما يجد نفسه مجبرا على استعمال بعض العبارات في المواقف التي وضعت لها، فيستعمل الألفاظ اللائقة والتي بإمكانها أن تبلغ إلى الهدف المنشود، فإذا سئل قدم إجابة عن السؤال وإذا أمر نفذ وإذا نهي ترك الشيء الذي نهي عنه... والواقع أن هذه القاعدة قد يلحقها خرق وانتهاك وتجاوز هو ما أسماه بنعيسى سيرا

[1] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 306

[2] المرجع مفسه، ص: 307

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 70

على نهج البلاغيين القدامى "الأسلوب الحكيم" وهو « تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، إما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد...

وخير مثال لخرق قانون العلاقة هو أن "تاجرا قيل له: كم رأس مالك؟

فأجاب: إني أمين وثقة الناس بي عظيمة.

الظاهر أن التاجر لا يريد ذكر رأس ماله لسبب من الأسباب، وإنما وجه الإجابة إلى نوع آخر من المعاني بكونه أمينا وصاحب ثقة »[1].

لنتأمل الحوار التالي:

« أ – أظن السيد المحاضر أسهب كثيرا

ب– ما رأيك لو ذهبنا إلى المقصف لتناول الشاي؟

حيث التعبير ب يستلزم ظروفا واردة:

ب*– أخاف أن أقول لك: أشاطرك الرأي لأن هناك آذانا تسمع، وربما يسمع المحاضر كذلك...إذن إن التعابير التي تخرق مبدأ الورود relevance تحيل على تعابير مضمرة، من السهل استنباطها، كلما توفرت إواليات المقام والظروف ».[2]

فخرق هذا القانون إذن « لا يشكل في الواقع عقبة كبرى في فهم المعنى غير المباشر، من الإرسالية الخارقة لمبدأ الملاءمة والمناسبة، بالرغم من أنها تؤول على أنها غير واردة irrelevant فيكفي أن نعود للسياق لنشتق التعبير اللائق»[3]

4-2-3-4 خرق قاعدة الصيغة

ربط بنعيسى أزاييط هذه القاعدة أيضا بتلك القولة الشهيرة "لكل مقام مقال" فلكل موقف صيغته التي خصصت للتعبير عنه، ذلك أن كل مخاطب يبحث في ذاكرته اللغوية عما يناسب موقف معين، فإن لم يفعل ذلك أوقع تعبيره في نوع من الغموض والإبهام وقد

[1] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 71

[2] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري، الجزء الثاني، ص: 310، 311

[3] المرجع نفسه، ص: 310

يكون رغم ذلك تعبيرا محمودا مقبولا لأنه يدخل في حيز خرق قانون الصيغة الهادف إلى تحقيق غرض معين ومثال ذلك ما يلي:

«- هل تسمع شهادة الخالق؟

قال: لا ولا روايته.

(الخالق: الكاذب)

هل يجوز السجود على الخد إن كان طاهرا ؟

(الخد = الطريق

ويدخل في هذا الصدد المشترك بكل أنواعه وكل أبواب التقديم والتأخير لأسباب بلاغية»[1]

وحري بنا في هذا المقام أن نشير إلى أن القواعد التي اقترحها كرايس تأتي على وجهين اثنين، فإما أن يتشبث بها وتحترم من قبل المتحاورين فتفي بالغرض الذي وجدت من أجله، بحيث تنجح العملية الحوارية بين أطراف الحوار، وقد أطلق عليها أزاييط في هذه الحالة – القوانين المتبعة الخاضعة لمبدأ الرصد- وإما أن يستخف بها أو تخترق من قبل المتكلم ما يحفز المخاطب على البحث عن حلول بديلة تتجلى أساسا في استحضار بعض الافتراضات لما يقصده المتكلم، وأسماها أزاييط القوانين غير المتبعة الخاضعة لمبدأ الخرق، يقول أزاييط في كيفية التعامل مع هذه القوانين: « إننا لا نتشبث بقوانين الحوار كلية، في المستوى السطحي للخطاب، ولكن، في واقع الأمر، أن المتحاورين تتاح لهم فرص تأويل واستنتاج ما يقولون، أو ما يتبادلون من أقوال، وهذا ما تنزع إليه نظرية كرايس في صميمها، دون التشبث بحرفية قوانين الحوار» [2]، فمما لا شك فيه أن نظرية كرايس تستهدف إطلاق العنان للمتخاطبين لاستحضار العديد من المضامين والمعاني للعبارة الواحدة، وذلك عن طريق الإخلال بإحدى القواعد الحوارية، وهنا « يعتبر الخرق بمثابة منبه للمتلقي للشروع في عملية الاستدلال لاكتشاف الاستلزمات الحوارية»[3].

[1] بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية – مناهج ونماذج – ص: 71، ص: 72

[2] بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي، الجزء الثاني، ص: 290

[3] حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، ص: 135

هكذا يكون خرق إحدى قواعد الحوار أيا كانت هذه القاعدة، وكيفما كان سبب هذا الخرق، بمثابة الانطلاقة المباشرة ليبحث المخاطب عن المعنى أو المعاني المسلزمة سالكا في ذلك طريق الاستدلال.

ولإبراز مكانة هذه القواعد نستدل بالمثال الآتي:

أ-كم تملك من مؤلفات أحمد المتوكل؟

ب- ثمانية.

إن تحليل هذه العبارة يفضي بنا إلى استنتاج مهم هو كون المتحاورين يتعاونان لفهم بعضهما البعض عن طريق المحافظة على قواعد التخاطب، ويتمظهر احترام قاعدة الكم في المحاورة، ذلك أن الملفوظ ب يعبر عن المعنى المراد دون زيادة أو نقصان، وكذا بالنسبة لقاعدة الكيف، إذ كان الطالب صادقا في إجابته، ثم قاعدة العلاقة حيث الإجابة مرتبطة بالسؤال، وأخيرا قاعدة الصيغة وتتجلى في وضوح الإجابة وغياب أي لبس في التلفظ.

وعليه، فإن المحاورة أعلاه هي عبارة عن سؤال وجواب، طلب معلومة وتزويد السائل بالمعلومة المطلوبة، فاحترام القواعد المذكورة أعلاه إذن، والوقوف الجاد عند كل منها، يخلق نوعا من التفاهم والتفاعل التواصلي الناتج عن الوضوح التام لمقاصد أطراف الحوار، لكن إذا تم التخلي عن إحداها أو الاستهانة بها عن قصد أو عن غير قصد ينتقل الكلام من الوضوح إلى الغموض واللبس، مما يؤدي إلى اعتماد آليات أخرى للوصول إلى المعاني، وفي هذا قال طه عبد الرحمن «لقد أريد بهذه القواعد التخاطبية أن تنزل منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقية، إلا أن المتخاطبين قد يخالفان بعض هذه القواعد ولو أنهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون principe de coopération ، فإذا وقعت هذه المخالفة، فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح والحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية كما إذا قال القائل – لقد اشتد الحر بنا في هذا المكان- وهو يقصد أن يبادر أحد المستمعين إلى فتح

النافذة؛ فهذا القول في ظاهره خبر يخل بقاعدة الكم، إذ يخبرنا بما نحن على علم به، لكنه في باطنه طلب نهتدي إليه بافتراض أن القائل يأخذ بمبدأ التعاون».[1]

وخير ما نمثل به للخرق الحاصل في قاعدة الكيف وإلى ما ينتج عنه من عملية الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى الضمني هو قول الأب لإبن:

– لا تنجز تمارينك.

إن المتأمل لهذه العبارة سيلاحظ أن المتكلم المتمثل في شخص الأب قد خرق قاعدة من قواعد الحوار المتمثلة في قاعدة الكيف التي تنص على احترام المناسبة، وبالتالي فما يجول في خاطر الأب ليس هو ما يصوره لنا الملفوظ أعلاه، لأن الأب في الأصل يدعو بقوله هذا الإبن إلى إنجاز تمارينه، وسبب مخالفة الملفوظ للقصد هو تهديد الإبن وليس نهيه كما يفهم من الملفوظ.

وما تجب الإشارة إليه، هو أن الخرق الحاصل في بعض قواعد التخاطب لا يسبب الإخلال بمبدأ التعاون، بل يظل المتاخطبون حارصين على الحفاظ على هذا الأخير وإن انتهكت إحدى القواعد التابعة له، ولا غرو هنا إذا قلنا أن هذا الخرق أو الخرم على حد تعبير أزابيط، في القواعد التي اقترحها كرايس لإنجاح عملية الحوار، قد تؤدي إلى فشله حتى وإن بقي مبدأ التعاون سالما، ما يفرض على المخاطب اللجوء إلى التأويل والبحث عن مقصود أو مقاصد المتكلم، انطلاقا من المعاني غير الحرفية أو غير المباشرة، فلولا هذا الصنيع لوقف الحوار عند هذا الحد ولعم اللبس والغموض وفشلت عملية الحوار، لتوضيح ذلك مثلا نأخذ الحوار القائم بين مواطن وصحفي مغربيين حول شخصيات سياسية.

المواطن: عبد الإله بن كيران هو وزير الصحة،

الصحفي: أكيد، والحسن الداودي هو رئيس الحكومة المغربية الحالي.

فهذه المحاورة تم فيها خرق قاعدة الكيف، التي تنص على قول ما هو صادق فقط، وقد أجاب الصحافي بهذه الإجابة قصد تنبيه المواطن إلى خطورة الخطأ الذي ارتكبه ومدى بطلان المعلومة التي يحملها، وهو بهذا يكون قد قال ما لا يقصد، أي أن بنكيران ليس

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 239

وزيرا للصحة كما أكد في الشطر الأول من كلامه بلفظة (أكيد) بل هو رئيسا للحكومة كما يفهم من الشطر الثاني من كلامه، والذي عد بذلك استلزاما حواريا، ومن هنا لا يجوز الحديث عن معنى مستلزما حواريا، إلا بالحديث عن خرق إحدى قواعد الحوار والحفاظ على باقي القواعد، مع احترام وعدم المساس بما يمكن اعتباره مقدسا في عملية الحوار وهو مبدأ التعاون الذي لولاه لما وجدنا ما نصفه بالتواصل الناجح، والإشكال المطروح هو: ماهية الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ إلى عدم التصريح بكل ما يدور بداخله، هل هي أسباب لغوية أم غير لغوية ؟ وكيف يستطيع المتلقي التمييز بين عبارات تحمل أكثر من معناها الحرفي وأخرى تعبر عن المعنى الحرفي فقط؟ وكيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم؟

قد يبدو في بعض الحالات أن الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم أمر غير مكلف، سهل المنال، بحيث يفهم المخاطب المعنى المناسب له والذي يخدم هواه لكن الأمر غير ذلك، إذ إن عملية الانتقال هذه تمر عبر عدة مراحل تفرض على المخاطب دقة النظر وبذل الجهد، إذ «أن المعاني المستلزمة يتم التوصل إليها بعد القيام بعملية استدلالية تصبح معها البنية اللغوية الظاهرة للملفوظ مجرد معبر للوصول إلى ما يقصد إليه المتكلم بشكل غير مباشر، وعليه فإن ما يضمن نجاح هذه العملية هو توفر شرط القصد من طرف المتكلم من جهة، وشرط قدرة المخاطب على الإدراك من جهة ثانية»[1]

وهكذا فإن المعنى المستلزم لا يعتمد في الوصول إليه على العناصر اللغوية المتلفظ بها فقط، بل أكثر من ذلك، فهو يحتاج ما هو غير لساني لم يتلفظ به المخاطب أثناء التحاور قط، ولهذا يتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم عبر العمليات الاستدلالية، والاستدلال هو «مجموعة من الإواليات المنطقية التي تمكننا من اسنباط المعاني المسكوت عنها (les sous entendus) انطلاقا من المحتوى الحرفي للملفوظ »[2]، ومن بين الأمثلة المقدمة في هذا الصدد المثال الذي قدمه أحمد المتوكل:

« فلان كثير رماد القدر

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 134

[2] حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، ص: 151

فهذا ملفوظ لا يجب الاقتصار على العناصر اللغوية في فهم معناه بل يجب الاعتماد على عناصر أخرى ووفق تسلسل استدلالي كما هو الحال في العمليات الاستدلالية الآتية:

كثرة الرماد تستلزم كثرة الجمر،

كثرة الجمر تستلزم كثرة إحراق الحطب،

كثرة إحراق الحطب تحت القدور تستلزم كثرة الطعام،

كثرة الطعام تستلزم كثرة الأكلة،

كثرة الأكلة تستلزم كثرة الضيوف،

كثرة الضيوف تستلزم أن هذا الرجل كريم ومضياف».[1]

والملاحظ أن هذه العمليات الاستدلالية مهما كثرت واستلزم بعضها البعض للوصول إلى المعنى المقصود، فإنها تكون أثناء التلفظ جد مختزلة، لأنها غالبا ما تتم على مستوى ذهن المخاطب فيعمل على محاولة الوصول إلى مبتغى مخاطبه في أقل مدة ممكنة من أجل التجاوب والتفاعل معه.

وقد أوقفتنا نقطة كبرى، أو قل إشكالية مهمة، ارتأينا أنه من الواجب علينا محاولة معالجتها وإبداء الرأي فيها، وهي كالآتي:

إذا كان تحصيل المعنى المستلزم وفهم الملفوظات التي تعني أكثر مما تشير له المؤشرات اللغوية يتطلب جهدا كبيرا، فما سبب الاعتماد على التعبير غير المباشر؟ أو بعبارة أخرى لماذا لايعبر المتلفظ بما يجول في خاطره بتعبير مباشر وعبارات صريحة لا تحتاج في فهمها إلى عملية التأويل؟ وهل يراعي المتكلم مدى قدرة المخاطب على التأويل أثناء لجوئه لاستعمال الملفوظات ذات المعاني المتعددة التي تفوق ما تدل عليه العبارات؟

تختلف أسباب الاعتماد على التعبير غير المباشر في بعض المواقف ذلك أن « هناك تفسيرات وتحليلات عديدة لتجنب المتحدثين الحرفية والمباشرة في الحياة اليومية، ومن ضمنها مبدأ التأدب: principe de Politesse والعلاقات الإجتماعية، فقلما نسمع أحدا

[1]Ahmed Moutaouakil, reflexions sur la théorie de la sinification dans la pensée linguistique arabe p :191

يطلب شيئا من مستمعه باستخدام صيغة الأمر المباشرة أو الإنجازية الصريحة، بل يلجأ عادة إلى أساليب عديدة غير مباشرة ... ومن ضمن دوافع استخدام اللاحرفية واللامباشرة أن المتكلم يجد فيها آلية دفاعية جيدة تمكنه من الإنسحاب والتراجع عند الحاجة، فإذا واجهه المخاطب بتحد يستطيع المتكلم أن يتراجع وأن يفسر كلامه بالمعنى الحرفي، كما في الحوار الآتي:

أ)- هل لديك سيارة؟

ب)- نعم، ولكني مرتبط بموعد ولا أستطيع إيصالك.

ج)- أنا لم أطلب منك إيصالي إنه مجرد سؤال وحسب.

يتضح من المثال أن (أ) لم يقصد السؤال أو طلب المعلومات، بل كان يقصد طلب إيصاله بالسيارة، أو التهيئة لذلك الطلب عن طريق السؤال بصورة غير مباشرة، لكن حين واجهه (ب) بالرفض، إستطاع (أ) أن يتراجع إلى المعنى الحرفي المباشر كتكتيك دفاعي، ففسر فعله الكلامي بأنه سؤال مباشر وليس طلبا غير مباشر عن طريق السؤال»[1].

وهكذا فإن التعبير عن قضية ما باعتماد اللفظ غير المباشر المأخوذ من العبارات اللغوية يخدم أغراض المتكلمين دون خلق أي إحراج بينهم أو سوء فهم، ولتوضيح ذلك نقدم المثال الآتي:

أ- هل لديكم وظائف في وكالتكم؟

ب- نعم، ولكننا انتقينا لها بعض الشباب، لقد جئت متأخرا.

ففي حقيقة الأمر أن (أ) هنا لم يطرح السؤال قصد التزود بمعلومات عن الوكالة من ناحية وجود الوظائف أم لا، رغم أن الصيغة تعبر عن ذلك، بل لأنه يريد العمل، ولما أجابه (ب) بإجابة واضحة يعبر فيها عن رفض طلبه الذي لم يصرح به، والمتمثل في طلب الوظيفة في الوكالة، جاز ل (أ) أن ينكر طلبه ويخرج بذلك من المأزق ويوهم (ب) بأن كلامه كان عبارة عن س

[1] هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي، ص: 165، 166.

5- خلاصة

إن الاستلزام الحواري ظاهرة لغوية تنتج عن خرق لإحدى القواعد الضابطة للحوار التي فرعها كرايس عن مبدأ التعاون، وبعبارة أدق، فإن احترام المتحاورين لقواعد الحوار يسهل التواصل بينهم، ويجعل الكلام واضحا مفهوما من الصيغ اللغوية المباشرة للكلام، إذ لا يحتاج المتحاور، آنذاك، للاستعانة بأي عنصر آخر، ومنه يتم الاكتفاء بالمعنى الحرفي للعبارات، في حين إن العدول والتخلي عن إحدى قواعد الحوار ينقل الكلام من الوضوح إلى الغموض واللبس، ما يفضي بالمتحاورين للاستعانة بعناصر غير لغوية لفهم مقصود الكلام، وبالتالي فإن الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة للعبارات، أي من المعنى الصريح الظاهر إلى المعنى الخفي، هو ما أطلق عليه كرايس الاستلزام الحواري الذي شكل ظاهرة متكاملة كانت لها مكانة كبيرة في توضيح الكيفية التي بها يحلل اللساني التداولي اللغة، ذلك أن المخاطب يجد نفسه أحيانا مضطرا للوصول إلى معاني بعض العبارات، وفهم مقصود الكلام، ليس عن طريق العناصر اللغوية فحسب، بل بالاستعانة بعناصر أخرى غير لغوية تتمثل في ظروف الاستعمال المحيطة بطرفي الحوار وأحوال المتكلمين وكل ما يميز الدراسة التداولية للغة عن باقي الدراسات التي كانت تنظر للغة من جانبها الشكلي الصوري مهملة الجانب الاستعمالي، الذي مثلته ظاهرة الاستلزام الحواري أحسن تمثيل، ومن هنا، فما من شك أن اللغة تعد أهم آليات التواصل الإنساني، فهي تيسر العملية التواصلية في الحياة اليومية، إذ تخدم المستعمل إن هو خدمها بطبيعة الحال وأحسن استعمالها، فغالبا ما نسيء استعمال اللغة فينقلب دورها من مساعد إلى معيق يحول دون تحقيق التواصل، ولما كان الأمر كذلك فقد نلجأ أحيانا لاستعمال ألفاظ لا نقصد معناها الظاهر بل لنبلغ عن طريقها معاني أكثر مما تدل عليه، وذلك لأسباب من أهمها التأدب في الكلام، إذ لا يمكن أن يطلب المخاطب من المخاطب شيئا بصيغة الأمر مثلا، بل من الأفضل استعمال صيغة الاستفهام، وقس على ذلك في باقي أنواع التعبير، كما أن المعاني المستلزمة حواريا يسهل التخلص منها إذا تلقى المخاطب من المخاطب ردة فعل غير متوقعة تكشف عن فهم هذا الأخير المعنى المقصود ورفضه، فما

4- خلاصة

إن مفهوم الخطاب ليس كباقي المفاهيم التي يسهل تعريفها ودراستها لكونه يرتبط بالعديد من المجالات والحقول المعرفية، ورغم ذلك فقد عمل الباحثون على تقديم خلاصات علمية تخص هذا المفهوم، فتوصل أغلبهم إلى أنه عبارة عن تبادل الكلام بين طرفين اثنين هما المخاطب والمخاطب وذلك عبر قناة معينة، وأنه يكون كتابيا كما يمكن أن يكون شفهيا، ومن أسباب كونه شديد التعقيد أيضا هي كونه يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى كالنص والملفوظ وهو تداخل أو تشابه ناتج عن تداخل الوظائف التي يؤديها كل مفهوم من هذه المفاهيم ليبقى كل واحد مستقل بصفاته وخصائصه، وهذه الصفات والخصائص هي ما ساعدت على الفصل بين هذه المفاهيم ورفع الخلط واللبس عنها.

والجدير بالذكر، أن الخطاب أنماط عدة فمنه الديني والإشهاري والسياسي وغيرها، وهي أنماط لا يتم تحديدها إلا انطلاقا من الدور الذي يؤديه كل خطاب، فمنه الذي يؤدي دور الوعظ ومنه الذي يؤدي دور الإرشاد ومنه الذي يؤدي دور التأثير والإقناع وما يميز كل نمط عن الآخر هو كون كل نمط يمتلك الآليات التي تناسبه تحليله وهو الأمر الذي ينطبق على الخطاب السياسي مثلا، حيث لابد أثناء تحليله من الاعتماد على السياق الذي أنتج فيه ، ونظرا لما يحتله تحليل الخطاب من دور فعال فقد عد حقلا معرفيا مستقلا.

الفصل الرابع
الاستلزام الحواري ودوره الإقناعي في الخطاب

الفصل الرابع: الاستلزام الحواري ودوره الإقناعي في الخطاب السياسي

0- تمهيد:

هدفنا في هذا الفصل هو إبراز القوة الإقناعية لظاهرة الاستلزام الحواري في الخطاب السياسي، باعتبار التعبير غير المباشر من أهم الطرق وأبرز الاستراتيجيات المعتمدة في بناء الخطاب السياسي، ولكون هذا النمط هو أكثر أنماط الخطابات استعمالا للعبارات غير المباشرة، الشيء الذي يجعل متلقي الخطاب السياسي يوظف قدرته على التأويل ليتمكن من البحث عن المعاني المقصودة التي يصعب التوصل إليها إلا بعد الاستعانة بمقومات السياق، فعبارات المخاطب السياسي لا تحمل معاني ظاهرة في جميع السياقات، بل في غالب الأحيان يسكت أصحابها عن معاني مستلزمة يتم التوصل إليها عبر سلسلة من الاستدلالات، فيصبحوا قادرين على التأثير والتلاعب العاطفي والوجداني لجماهيرهم، فهم لا يستعملون تلك العبارات بمحض الصدفة بل لكون التواصل مع جمهور الخطاب السياسي يقتضي التعبير غير المباشر وهكذا يكون تأثيرهم أنجع وقدرتهم أقوى على الاستمالة باستعمالهم لعبارات تخفي ما هو أهم بالنسبة لما يقصدونه.

إن الغاية من الاعتماد – في الخطاب السياسي– على التعبير غير المباشر، قد تكون لغاية تبليغية، كما يمكن أن تكون تأدّبية، أو نتيجة الخوف من المخاطب، أو حياء منه...، وهكذا يعتقد المخاطَب أن الاكتفاء بالعبارات الصريحة قد لا يفي بالغرض المنشود، بل قد يظنها من معيقات التواصل بينه وبين المخاطِب ما يحتم عليه أن يسلك طريق التعبير غير المباشر، فيخفي بذلك نواياه ومقاصده الحقيقية، والإشكال المطروح هو هل يراعي المخاطَب قدرة مخاطِبه على التوصل للمعنى الضمني أم لا؟

لقد انتقينا بعض النماذج الخطَابية، سنحللها ونستخرج ما بها من استلزامات، مع الكشف عن المعاني الثاوية وراء المعنى الحرفي لكل عبارة منها، وهو الأمر الذي يفرض استحضار السياقات العامة لهذه الخطابات، مع تحديد الأحداث السياسية الكبرى التي تؤطرها، وسنركز على حوارات الفاعلين السياسين في فترتين مختلفتين.

فما مدى نجاعة الخطابات التي تهيمن عليها هذه الآلية في التأثير وإقناع الجماهير؟

1- السياق العام للخطابات

بما أن لكل حقبة تاريخية صبغتها السياسية التي تؤثر بشكل مباشر في الفاعلين السياسيين، فلا غرابة إذا صادفنا بعض الخطابات السياسية تختلف من حزب لآخر ومن فترة زمانية لأخرى، وحسب الظروف المحيطة بالساحة السياسية، فالحزب الناجح هو الحزب القادر على تقديم إجابات واقتراح حلول للمعضلات الكبرى التي تشغل المواطن والحرص على إطمئنانهم، مهما كلفه ذلك من تعبير مباشر أوغير مباشر، بشرط أن يختار أعضاؤه الظروف التي تستوجب التصريح والافصاح عما بدواخلهم والظروف التي يجب فيها توخي الحيطة والحذر في التعبير، فيلجؤون إلى اعتماد طريق التضمين والتحفظ في التعبير فلا يكشفون عما بدواخلهم، حتى يتسنى لهم تحقيق التواصل الفعال، وخير مثال هو خطاب السيد عبد الإله بنكيران لما كان رئيسا للحكومة المغربية من سنة (2012 إلى 2016)، حيث تقلد ذلك المنصب وقدم وعودا ومخططات واستراتيجيات إصلاحية في جميع المستويات والمجالات سواء منها الاجتماعية أو العلمية أو الاقتصادية ...، وكان لتلك الخطابات والوعود تأثيرٌ كبير على فئات مخصوصة من المجتمع المغربي، ولهذا عد من أهم الشخصيات القيادية في المغرب الذين ذاع صيتهم، وكثر القيل والقال عنهم، ولذا سنتتبع خطاباته وكذا خطابات قياديين آخرين ينتمون لنفس الحزب والذين عينوا وزراء في الحكومة في نسختيها الأولى والثانية، وذلك لما لهم من تأثير واضح آنذاك، إذ كثيرا ما نسمع بعض عباراتهم تتردد من حين لآخر في أماكن مختلفة، وإن اختلفت طرق تحليلها وفهمها.

يمثل خطاب القيادي السياسي عبد الإله بنكيران- كما سنرى- فترة زمنية مهمة من تاريخ الخطاب السياسي، في المغرب خصوصا عندما كان أمينا عاما لحزب ذي مرجعية إسلامية (العدالة والتنمية) ثم بعد ترأسه للحكومة المغربية في فترة تزامنت وأحداثا مهمة وطنيا ودوليا، وعلى وجه الخصوص ذلك الحراك السياسي الموصوف ب " الربيع العربي" أو الربيع الديمقراطي، فرغم أن هذا الحراك لم يؤثر كثيرا على الأوضاع العامة للمغرب فهذا لا يعني أن معالمه كانت غائبة بل كان له ظهور محتشم، وخير مثال هو حركة"20 فبراير"، وغيرها من الحركات التي أعلنت بمختلف الوسائل عن إستيائها من الأوضاع التي تزامنت مع تلك الأحداث، وقد أثر ذلك على الخطاب السياسي بشكل واضح، فمنها ما كان يستهدف تهدئة المعارضين ومنها ما كان عبارة عن وعود بالإصلاح؛ ومنها ما كان يحمل رسائل تبلغية تؤكد أن المغرب يتمتع باستقرار الأوضاع...في الوقت الذي تسود فيه المشاكل وتعاني فيه العديد من الدول حالة توتر.

فما حظ ظاهرة الاستلزام الحواري في خطاب عبد الإله بنكيران وقادة حزب العدالة والتنمية خلال فترة المعارضة وفترة الحكومة؟

للإجابة عن هذا التساؤل لابد أن نستحضر أمثلة خطابية من كلا الفترتين؛ فترة المعارضة ثم فترة الحكومة، وليس غرضنا أن نعيب على خطابات هؤلاء الفاعلين السياسين أو أن ننتقدهم نقدا هداما، بل غرضنا أن نبرز أن هذا النوع من الخطابات ليس بغريب عن الساحة السياسية، بل إنه أمر تفرضه خصوصيات الممارسة السياسية، إذ نادرا ما ينطبق مضمون بعض الخطابات السياسية مع ما يقع على أرض الواقع.

2- فترة المعارضة: (2008-2011)

إن الصيغة أو الصيغ التي تخصص للخطاب السياسي تختلف حسب الظروف التي أنتج فيها، فالفاعل السياسي وهو في المعارضة يكون بمثابة الناقد المحترف، إذ لا تمر أمام أعينه قضية إلا وانتقدها، وحاول الضرب في آراء الآخرين، والتشويش عليهم، وإظهار مكامن الخلل في أعمالهم، قصد إثبات الذات ولفت الانتباه، وهذا ما سنبينه فيما سيأتي، فإلى أي حد ينطبق هذا الأمر فيما يخص خطابات قادة حزب العدالة والتنمية في فترة المعارضة ؟

أ- الحوار الأول:

نبدأ هذا التحليل بحوار أجراه الباحث عمرو حمزاوي بتاريخ **2008/08/28** مع القيادي سعد الدين العثماني الأمين العام السابق للحزب، ونشر في موقع معهد كارنيجي، والذي عرض فيه لعدد من القضايا، اخترنا منها ما يناسب موضوعنا:

- س: ماذا لو تعارضت القوانين المدنية مع ما هو متعارف عليه، في الشريعة ... كيف سيتعامل الحزب مع هذه المشكلة؟

- ج: نحن نختلف مع مضمون العديد من القوانين لأسباب متعددة، ليس لأنها تخالف النصوص، ولكن لأنها أيضا غير ناجحة، ولا تؤدي الأهداف المرجوة، أو ليست في مصلحة البلاد فالإيمان الديني بشيء معين لا يجعله واجب التطبيق في المجتمع، إن لم يحز على رضا وقبول المواطنين، فالمسيحيون يؤمنون بعدم جواز الإجهاض مثلا، أو زواج المثليين، ويقاومون هذه التشريعات بآليات وقوانين مدنية، وليس من خلال نصوص دينية، وأحيانا ينتصرون، وأحيانا يهزمون. وهذه هي المعركة الديموقراطية" [1].

الملاحظ أن صاحب السؤال يفترض وجود تعارض بين القوانين المدنية والشريعة ويتساءل حول كيفية التعامل مع هذا الوضع، إلا أن الإجابة كانت خلافا للمتوقع فلم يوضح العثماني ذلك بما فيه الكفاية حتى يقنع المخاطب، بل عرج للحديث عن المسيحين وكيفية تعاملهم مع مثل هذه المواقف، وهو بصنيعه هذا قد تجاهل السؤال الذي طرح عليه، ثم قدم من المعلومات ما يمكن أن يسغني عنه المتسائل، وهو الأمر الذي نفسره بخرق العثماني لقاعدتين اثنتين:

القاعدة الأول: قاعدة العلاقة وتتجلى في هذا الحوار في كون العثماني أتى بما لا يناسب ما يطلبه محاوره فهو حسب بنعيسى أزابيط قد اعتمد أسلوب الحكيم الذي مكنه من عدم التصريح بما يقصده بعبارة صريحة وألفاظ واضحة، وهو الأمر الذي نستشفه من كلامه

[1] موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: (http://carnegieendowment.org/sada/21686) ساعة الإطلاع:23:41 تاريخ الزيارة (2016/11/26)

الذي أشار فيه إلى أسباب تجاوز القوانين المدنية والتي حصرها على الأساس في مصلحة المواطنين وهو الأمر الذي يتضح انطلاقا مما قاله العثماني"**فالإيمان الديني بشيء معين لا يجعله واجب التطبيق في المجتمع إن لم يحز على رضا وقبول المواطنين**"، والواقع أن الأمر ليس كذلك، فبما أن الحزب ذو مرجعية إسلامية فلا شك أنه في فترة كهذه (فترة المعارضة) يجد نفسه ملزما بأن يدعي احترامه للضوابط الدينية التي قد تكون السبب في تلميع الحزب مقارنة مع باقي الأحزاب وجعله محط ثقة لدى الموطنين كما يجب عليه أن لا يظهر تحيزه للنصوص الشرعية على حساب مصلحة المواطنين، ولهذا لم يركز في إجابته عن مدى ترجيح النصوص الشرعية عن القوانين المدنية بل تحدث عن إمكانية مخالفة تلك القوانين إن هي لم تكن في مصلحة المواطنين.

القاعدة الثانية: قاعدة الكيف لحقها الخرق في قاعدتها الفرعية الأولى التي تدعو إلى مساهمة المخاطب قدر حاجة المخاطب، فالعثماني لم يحترم هذا حين تحدث عن بعض الخصوصيات المسيحية "**فالمسيحيون يؤمنون بعدم جواز الإجهاض**" رغم أن هذا له علاقة بالموضوع، إلا أن المخاطب لم يطلب موازنة بين رؤية الحزب ورؤية المسيحين له، ولهذا قد أعطى من المعلومات ما لم يطلبه المخاطب، وهو أمر مقصود الهدف منه هو إقناع المخاطب ولو أن الأمر فيه نوع من الإطناب إلا أنه إطناب محمود ومقصود إذا تحقق الهدف من اعتماده وسيلة إقناعية.

ب – الحوار الثاني:

هذا الحوار احتضنه برنامج حوار، وكان ضيف الحلقة أمين حزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران الذي حاوره كل من الصحافي مصطفى العلوي مقدم البرنامج، ومصطفى عنترة عن أخبار اليوم، ومنار السليمي أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط، ثم عمر البسيرت عن الحياة، وقد كان عنوان الحلقة: المشهد السياسي هاجس العزوف، غياب اهتمام الناخب للشأن السياسي في ظل استمرار استعمال المال وسلطة أصحاب النفوذ على اللوائح الانتخابية، وذلك بتاريخ **12/ماي/2009**.

*- **س:** في تسيركم للشأن المحلي أستاذ دائما لم تنجحوا في تسويق حلول اقتصادية للمشاكل التي يتخبط فيها المواطن ليس لديكم حلول لمشكل البطالة والأمية وغلاء المعيشة، ليس لديكم حلول للفساد الأخلاقي، لقد تعب المواطن من عمومية البرامج في حاجة إلى تدبير ملموس لرفع المعانات في السكن في الشغل وفي التطبيب ...؟*

*- **ج:** أريد أن أسالك سؤالا ، بما أننا لم نحقق شيئا من هذه الأشياء لماذا يصوت المواطنون على الحزب لماذا نحصل على أكبر عدد من الأصوات؟ إذن اجب عن سؤالي أنت أيضا»*[1].

سؤال الصحافي مصطفى العلوي واضح ومباشر يتعلق -كما هو جلي في الملفوظ- بإخفاق الحزب في الإستجابة لمتطلبات النهوض بالعديد من القطاعات، وإيجاد حلول لبعض المشاكل التي أثقلت كاهل المواطن، فقد كان المفروض أن يعترف المخاطَب بهذا الضعف المنسوب للحزب، ويوضح أسبابه، أو الاعتراض عليه، وبيان مكمن الإسهام في تسير الشأن العام، واقتراح الحلول، إلا أن الأمر كان خلاف ذلك فقد لجأ المخاطَب إلى خرق قاعدة العلاقة: **لماذا يصوت المواطنون على الحزب، لماذا نحصل على أكبر عدد من الأصوات؟ إذن اجب عن سؤالي أنت أيضا** وهو ما ساعده على التخلص من مسؤولية الإجابة عن السؤال المطروح، فإذا كان المعهود في الحوارات هو الرد عن السؤال بإجابة واضحة فإن بنكيران قد خرج عن المألوف حين رد عن السؤال بسؤال آخر، حيث أصبحنا أمام تبادل الأدوار لا بسبب التفاعل بين الأطراف بل للتهرب من الإجابة.

ت- الحوار الثالث:

خطاب يتجسد في حوار أجرته جريدة الشرق الأوسط بعنوان "لا حب ولا كره في السياسة" بتاريخ **31/05/2010** وكانت أطراف هذا الحوار كل من الزعيم السياسي عبد الإله بنكيران وهو آنذاك الأمين العام لحزب العدالة والتنمية والصحافية لطيفة العروسني، ونص الخطاب يدور حول عدة قضايا منها:

[1] قرص مدمج من أرشيف حزب العدالة والتنمية.

س: تصف بعض الأطراف في الدولة حزب العدالة والتنمية بأنه ضد توجهاتها، كيف تفسرون ذلك؟ وما المطلوب منكم حتى ترضى عنكم الدولة؟

***ج:** هذا كلام غير صحيح، فالدولة لم تصف حزبنا بأنه ضد توجهاتها، و«حزب العدالة والتنمية « ليست مسؤوليته نيل رضا الدولة بأي ثمن، فدوره الأول بعد محاولة نيل رضا الله هو خدمة المجتمع والحصول على تأييد المواطنين، أما الدولة فموقفنا منها معروف، نحن من أنصار الاستقرار، وقوة الدولة واستمرارها، وكل ما يسير في هذا الاتجاه نعتبره منهجا لنا في إطار مرجعيتنا الإسلامية"*[1].

انطلاقا من الحوار الذي دار بين الطرفين فإن المخاطب ترك للمخاطَب المجال لتأويل الخطاب والوصول إلى المعاني المستلزمة التي لم يصرح بها حرفيا، فالسؤال الموجه إليه كما مر بنا يتعلق بنظرة الدولة لحزب العدالة والتنمية، والواضح أن بنكيران لم يقدم إجابة مباشرة وواضحة، بل لجأ إلى توظيف العبارات غير المباشرة فنفى في البداية ما جاء في السؤال مما يدل على عدم رغبته في مواجهة صاحب السؤال ثم استرسل ***"فدوره الأول بعد محاولة نيل رضا الله هو خدمة المجتمع والحصول على تأييد المواطنين"***فالقصد هو أن بنكيران غير مهتم بأراء الدولة تجاهه، وهكذا جعل جوابه يتسم بالاطناب ذلك أن الرجل قدم من المعلومات ما يفوق المطلوب ***"أما الدولة فموقفنا منها معروف، نحن من أنصار الاستقرا"***، فالمحاور لم يسأل عن موقف الحزب من الدولة بل العكس، وبهذا يكون قد تجاوز قاعدة مهمة من قواعد التخاطب، وهي قاعدة الكم التي تنص على ألا يقدم للمخاطب من المعلومات إلا ما هو في حاجة إليه، فعندما قال مثلا:

الحزب له مرجعية إسلامية

[1] شبكة الحوار نت الإعلامية، موقع إخباري حواري يهتم بالشأن المغاربي والجالية العربية الاسلامية بأوربا، http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=7172 تاريخ الزيارة (2016/10/09) : على الساعة: 10:12 .

فيحتمل أن يكون قصده دعوة الشعب المغربي لوضع ثقته في الحزب المذكور باعتباره يسعى إلى مصلحة المواطن ولكونه حزب مرجعيته مرجعية إسلامية، وبالتالي فهو الأحق بأصوات المواطنين، إنه بخطابه هذا كمن يقول بعبارات مسموعة:

صوتوا أيها المواطنين على حزب العدالة والتنمية.

س: هناك من يحذر من حرب قد تشنها الجزائر على المغرب، بالنظر إلى حجم عمليات التسليح التي تقوم بها، إلى أي حد هذه الفرضية صحيحة"؟

ج: هذا أمر وارد، ولا يجب أن نغفله، الذين يتحدثون بصوت العقل في النظام الجزائري موجودون، بيد أن الكلمة العليا ليست لديهم، ويخشى ما إذا ساءت الأوضاع اللجوء إلى مثل هذه الخيارات، و يجب الاستعداد لهذا، لكن أنا متأكد أن هذا الأمر لا يشكل الأولوية، لأن الجزائر إذا ما ذهبت في اتجاه العنف والحرب ستتحول أمور كثيرة لصالح المغرب، لكن مما لا شك فيه أن المعركة هي معركة التنمية، والديمقراطية، وحقوق الانسان وإعادة الاعتبار للمواطن والانسجام مع قناعته الحقيقية ومبادئه ومرجعيته".1

إن تحليل هذا الحوار تحليلا يأخذ بعين الاعتبار مدى احترام قواعد التخاطب يفضي بنا إلى القول أن المخاطب قد خرق قاعدتين اثنتين من تلك القوانين:

القاعدة الأولى: قاعدة الصيغة بجميع قواعدها الفرعية: تجنب الغموض، تجنب الالتباس، تحر الايجاز، رتب كلامك، وهو خرق متعمد الغرض منه جعل المخاطِب يؤول كلام مخاطبه ليصل إلى المعاني الضمنية الثاوية وراء العبارات الصريحة، ولهذا الغرض أضفى بنكيران صفة الغموض والالتباس على عبارته (**ستتحول أمور كثيرة لصالح المغرب**)، فكيف يعقل أن تشن بلاد قوية الحرب على أخرى أقل منها قوة وتنعكس النتائج لهذه الأخير، لا شك أن المخاطب لا يريد الإفصاح عما يقصد بصريح عباراته وأن ما فعله لم يكن فعلا عفويا بل لحاجة في نفس يعقوب، فهو لم يكن واضحا في إجابته على السؤال

1 شبكة الحوار نت الاعلامية، موقع إخباري حواري يهتم بالشأن المغاربي والجالية العربية الاسلامية بأوربا، http://www.alhewar.net/ShowNews.php?Tnd=7172 تاريخ الزيارة (2016/10/09).

المطروح، الذي كان واضحا ومباشرا، كما أنه لم يكن موجزا بل قدم من المعلومات أكثر مما هو مطالب به.

إن هذا الصنيع لم يكن بمحض الصدفة بل لأن بنكيران يتغيا إيصال بعض الرسائل غير المباشرة التي من شأنها تهديد وترهيب الجزائر، أو بالأحرى كل من إقترح أو فكر في شن الحرب على المغرب.

القاعدة الثاني: الملاحظ أيضا أن بنكيران قد خرق قاعدة أخرى هي قاعدة الكيف والتي تنص على ما يلي:

- لا تقل ما تعتقد كذبه.
- لا تقل ما لا تستطيع البرهنة عليه.

وهذا الأمر ينطبق على عبارة: **(لكن مما لا شك فيه أن المعركة هي معركة التنمية...)** فالإكتفاء بهذه العبارة يبين أن المحاور غير متأكد من كون المعركة المقصودة هي معركة تنمية، فلو كان الأمر كذلك لما اكتفى بتلك العبارات بل قدم أمثلة عن التفوتات التنموية الحاصلة بين البلدين وهو ما لم يفعله، وهكذا يمكن القول أن بنكيران يقصد من عباراته **لأن الجزائر إذا ما ذهبت في اتجاه العنف والحرب ستتحول أمور كثيرة لصالح المغرب** دعوة الجزائر إلى الصلح عن طريق ترهيبها من النتائج الوخيمة إن هي فكرة في الصراع أو العنف.

س: *ما توقعاتكم بخصوص النتائج التي قد يحصل عليها حزبكم في الانتخابات التشريعية لعام* 2012 *؟*

ج: *المستقبل في علم الله، والحياة السياسية متقلبة، لكن يمكن أن أحدثك عن السنوات الماضية، إذ أعتقد أنه خلال عشر سنوات ونحن من الناحية السياسية في المرتبة الأولى، وحيل بيننا وبين المرتبة الأولى في الانتخابات بطرق مختلفة، آخرها خروج هذا الحزب الجديد (يقصد الأصالة والمعاصرة)، الذي ولد في فبراير 2009، وكبر وهزم الأحزاب كلها في ظرف ثلاثة أشهر، لكن في السياسة لا يتعلق الأمر بنصر مفرد أو بهزيمة، أو بمرتبة ينالها، بل هي حالة سياسية، أي هل يوجد*

في عمق المواطن انشراح ورضا عن الأداء العام للنخبة السياسية في المغرب؟ وبالتالي لا أعتقد أنني بحاجة إلى أن أدلل على أن الجواب هو حتما: لا، المواطن المغربي سواء كان من الطبقة المحرومة أو المتوسطة أو حتى الغنية، لا يشعر بالارتياح، يؤسفني أن أؤكد أن ظاهرة «الحريك»، أي محاولة الهجرة إلى الخارج، لا توجد على مستوى الطبقات الفقيرة فقط، بل أيضا على مستوى الطبقات الميسورة، التي تبيع ممتلكاتها وتهاجر إلى كندا وغيرها للاستقرار هناك، وهذا خطأ لكنه واقع، فهذا البلد العزيز يحتاج إلى الجدية في تدبير الشأن العام، لأننا ننادي بالديمقراطية ونعود لنسفها بأساليب وألاعيب لا يمكن دائما إقامة الحجة عليها، لكنها لا تخفى على أحد، بل تفتح الباب للإشاعات التي تتجاوز الحقيقة، وتصبح يقينا عند الشعب، وأكبر دليل على ذلك، العزوف السياسي والانتخابي، الذي جعلنا اليوم متأكدين أن الشريحة التي تذهب للانتخاب هي نحو 20 في المائة، ثم نقول الليبرالية الاقتصادية، ونعود لنتدخل في السوق، نقول بالعمل ونكرس اقتصاد الريع، نقول بنزاهة القضاء ونرجع للتدخل فيه، نقول بإصلاح التعليم ونرصد له أموالا باهظة ويشعر العاملون في الميدان أن هناك عوائق غير قابلة للتجاوز)، هذا التردد في إنجاز الإصلاحات والذهاب بها إلى نهايتها وأداء ثمنها هو الذي عطل مسيرة الإصلاح، لذا نحن بحاجة إلى ما يشبه «ثورة الملك والشعب»، أي أن نعمل تحت قيادة الملك محمد السادس وبتعاون كل الأطراف، حتى نتقدم

خطوات كبيرة في اتجاه إحداث النهضة التي نتحدث عنها[1].

إن استحضار العديد من المقومات الدينية والتاريخية والحضارية رغم بعدها عن صلب الموضوع المطروح على طاولة النقاش تؤدي بالحوار بين طرفين إلى سلك مسالك غير عادية

1 شبكة الحوار نت الاعلامية، موقع إخباري حواري يهتم بالشأن المغاربي والجالية العربية الاسلامية بأوربا، http://www.alhewar.net/ShowNews.php?Tnd=7172 تاريخ الزيارة (2016/10/09) .

من أجل تحقيق هدف التواصل، وهو ما يتضح من الحوار أعلاه، ذلك أن السؤال الذي طرحه محاور بنكيران سؤال مباشر وواضح فهو يتطلب إجابة واضحة وهو ما كان منتظرا، إلا أنها (الإجابة) كانت عكس المتوقع، وقد سد بنكيران أفق انتظار المخاطب حين قال"**المسقبل في علم الله**" وهو بهذا قد خرق بعض قوانين كرايس التخاطبية، ويظهر هذا الخرق في حديث بنكيران عن أحداث قديمة "**إذ أعتقد أنه خلال عشر سنوات ونحن من الناحية السياسية في المرتبة الأولى**" فهذه العبارات لم تخضع لقاعدة الصيغة وبالضبط القاعدتين الفرعيتين اللتين تحثان على ترتيب الكلام وتحري الإيجاز كما أن تلك العبارة فيها خرق آخر على مستوى قانون الكم، ذلك أن المخاطب أعطى من المعلومات أكثر مما هو مطلوب في السؤال، وهو ما تصوره عبارة **"خروج هذا الحزب الجديد (يقصد الأصالة والمعاصرة)، الذي ولد في فبراير2009"** فإذا تأملنا السؤال جيدا تبين لنا أن المحاور لم يسأل عن تاريخ ظهور حزب الأصالة والمعاصرة بل جاءت المبادرة من المخاطب وهدفه هو إضعاف هذا الحزب والحط من قيمته والنقص من مشروعيته ، وهو ما يؤكده الاستعمال اللغوي للمخاطب والمتمثل في فعل الولادة الذي لا يليق بالحزب بل يجب نسبه لمن يحمل "صفة + حي" هذا بالإضافة إلى خرق قانون الكيف بقاعدتيه (لا تقل ما تعتقده كذب ولا تقل ما لا تستطع البرهنة عليه وهو ما تدل عليه لفظة "**أعتقد**"في الحوار، فلو لم يكن له أدنى شك فيما يقول لاستغنى عن هذه العبارة، ومن مكامن خرق هذه القاعدة أيضا عبارته التي جاء فيها "**المواطن المغربي سواء كان من الطبقة المحرومة أو المتوسطة أو حتى الغنية، لا يشعر بالارتياح**" الملاحظ من عبارة بنكيران هذه غياب الدليل على كون المواطن المغربي غير مرتاح فهو حكم مجرد من أي تعليل مقنع وبالتالي فمن حق محاور بنكيران أن يسأله مرة أخرى وما دليلك على ذلك وقد يكون بنكيران عاجزا عن تقديم حجج وأدلة من شأنها إقناع المتسائل، وهكذا يلجأ إلى خرق متعمد للقاعدة التي تنص على عدم قول ما لا يستطيع المخاطب تقديم الحجج على صحته وهو ما يدخل ضمن قانون الكيف، والواضح أنه تجاوز بهدف إقناع المحاور بصفة خاصة والمواطن المغربي بصفة عامة أن الحزب الحاكم أنذاك حزب فاشل لا يعمل من أجل

مصالح الشعب المغربي بشتى طبقاته وبالتالي فمكانه ليس في الحكومة المغربية، أما فيا يخص عبارته "**لأننا ننادي بالديمقراطية ونعود لنسفها بأساليب وألاعيب**" فإنها تشير بجلاء إلى خرق بنكيران لقاعدة العلاقةذلك أن اعتماده ضمير "نحن" دليل على التملص من مسؤولية ما يقوله فهو لا يقصد نفسه أو حزبه بل هي إشارة إلى الحزب الحاكم رغم استعماله ضمير "نحن"، إذ من غير الممكن أن ينسب إلى نفسه مثل هذه الأعمال والمساوئ، خصوصا أن المرحلة تستدعي أن يظهر كل حزب محاسنه وعبقريته ليحظى بأكبر قدر من التجاوب والتفاعل وهو ما يؤكد أن بنكيران هنا يقصد الخصوم وإن غابت أي إشارة لذلك في عباراته، وفي الرد نفسه تطرق المخاطب إلى الحديث عن المشاكل التي يعاني منها المغرب كغياب الديمقراطية واقتصاد الريع والتدخل في القضاء وعوائق التعليم فكل هذا كان بامكان بنكيران أن يستغني عنه، إذ لا جدوى من ذكره إلا أن هذا السياسي وجد في ذلك وسيلة للاستخفاف بالحزب الحاكم أنذاك مقابل استعراض قوته، فذكره للقطاعات التي تعاني من مشاكل وذكر هذه المشاكل في هذا المقام بالضبط ليس بمحظ الصدفة بل لأن المحاور يهدف بيان عيوب خصومه الذين هم الحزب الحاكم ومن يتحالف معه لا لشيء إلا ليظهر شفافيته ومصداقيته ومدى رغبته وقدرته على تجاوز مثل هذه المشاكل والعقبات التي تحيل دون تنمية البلاد ، ولهذا فلابد أن تكون عباراته المباشرة تحمل معاني مستلزمة نفترض بعضها: لا تجدد أيها المواطن ثقتك في من تسببوا ترجع الأوضاع في البلاد، أو كمن يقول ثق أيها المواطن في حزبنا وصوت عليه إنه مستعد لخدمة مصالحك.

الملاحظ من هذا الجواب المطول أن صاحبه يريد إيصال فكرتين اثنتين لا ثالث لهما وإن لم يصرح بهما:

- حزب العدالة والتنمية قادر على تحقيق ما لم يحققه غيره.
- حزب العدالة والتنمية سيصل إلى الحكم.

وهذا ما لم يصرح به المخاطب بصريح العبارة بل تضمنه كلامه.

- ***س:*** *حزبكم كان دائما في موقف دفاع عن النفس ويعمل على نفي التهم التي يوجهها له خصومه السياسيون".*

- ***ج:*** *ليس الخصوم السياسيون من يقوم بذلك، بل في الغالب إعلام منسوب إلى جهات معينة عجزت عن مواجهة حزبنا في الساحة السياسية الحقيقية التي هي خدمة المواطنين، وتخاف أن يكون الحزب الأول، ولذلك خلقت وسائل إعلامية ومؤسسات سياسية لمواجهته والتضييق عليه، وهذه الجهات لديها إمكانيات كبيرة، ولا تفتأ تواجه حزب العدالة والتنمية، وأحيانا تواجهه بوسائل غير مشروعة وغير قانونية، وبطبيعة الحال الحزب يدافع عن نفسه ويدافع عما يمثله في المجتمع، لذلك إذا كان هناك شخص يجب إقناعه بتغيير هذا النهج، فهم هؤلاء الناس*[1].

هيمنت في هذا الخطاب جملة من الاستلزامات الحوارية التي تعبر عن الثورة، الأعداء (الخصوم)، الدعوة إلى التصويت...فغالبا ما يغيب المخاطب السياسي شخصيته في خطابه، فيتحدث إلى جمهوره ويدعوهم (للتصويت) ذلك بعبارات تخفي وراءها معاني أخرى غير التي صرح بها فيتمكن بذلك من استقطاب عدد كبير من المستمعين عبر التمكن من قلوبهم وفتح أدمغتهم، وذلك بفضل اعتماده على الأسلوب الإقناعي من خلال العبارات المفحمة بالمعاني غير المباشرة، إذ أول ما فعل بنكيران إثر إجابته هو نفي ما جاء في السؤال، لينتقل إلى تزويد المخاطب بما لم يطلب معرفته وهو أن الحزب يعاني من مضايقات من قبل الاعلام الخاص بإحدى الجهات التي لا ترغب بأن يحتل حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى، إلا أن بنكيران أخفى قصده الذي دلت عليه عبارته، فهو يدعو لعدم تصديق التهم الملفقة وبث الثقة في نفوس الجماهير وهي في الوقت دعوة للتصويت على حزبه، وما كان ليتأتى له ذلك لو لم يخرق قاعدتين من قواعد التخاطب:

1 شبكة الحوار نت الاعلامية، موقع إخباري حواري يهتم بالشأن المغاربي والجالية العربية الاسلامية بأوربا، http://www.alhewar.net/ShowNews.php?Tnd=7172 تاريخ الزيارة (2016/10/09) .

القاعدة الأولى: قاعدة الصيغة وبالضبط قاعدتها الفرعية التي تحث على اجتناب الغموض، ويتجلى ذلك في عدم تحديد من يقصد بقوله "جهات معينة عجزت عن مواجهة حزبنا"، ذلك أنه كان بين الفينة والأخرى يردد كلمتي (تلك الجهات)، ولم يحدد ولو مرة المقصود، وهذا ما أضفى صبغة الغموض عن ملفوظ بنكيران، وهو بلا شك يستهدف من ذلك بث الثقة في نفوس المواطنين (**خدمة المواطنين**) وجعلهم يؤمنون أن الحزب مستعد للتفاني في سبيل خدمتهم، كما يمكن أن يكون هدفه هو ترهيب كل من يحاول مضايقته وإخبارهم أن له مؤيدين ومتعاطفين من المجتمع.

س: هل لك أن تسمي هذه الجهات؟

ج: *لا أدعي أنني أعرفها بالضبط، لكن أثرها واضح للعيان، وأنت بنفسك تتحدثين عنهم وسميتهم خصوما، فمن هم خصومنا؟ وحتى إن قلت حزب الأصالة والمعاصرة، سأسألك: من كان قبل الأصالة والمعاصرة؟ هناك جهات متنفذة تستفيد من الوضع، وترفض أن يكون في الساحة السياسية حزب أصبح الناس يشهدون له بالنزاهة والشفافية والكفاءة، وهذه الجهات تعتبر نفسها متضررة بأن يصبح هذا الحزب شريكا في الحياة السياسية، يرفض الممارسات التي دأب هؤلاء على الاستفادة منها، ومن أجل ذلك يشغلونه بحروب هامشية وانتقادات متكررة، وفي كل مرحلة يستعملون وسائل معينة، وهذا يحدث منذ مدة طويلة، وكل همهم إضعاف الحزب وتهميشه"*[1].

يظهر أن المخاطب يرغب في معرفة تسمية خصوم حزب العدالة والتنمية، فكان من المفروض أن يقدم بنكيران إجابات واضحة، وهو ما لم يفعله بل استعمل أسلوبا آخر لتجنب الإجابة فلم يجب عن السؤال بل أعاد صياغته ووجهه إلى المخاطب (فمن هم خصومنا ؟)، وهو بهذا قد خرق قاعدة أخرى لا تقل أهمية عن القواعد الأخرى إنها قاعدة العلاقة التي تقتضي أن يناسب المقال المقام، وهذه القاعدة لا تسمح بالإجابة عن سؤال

1 شبكة الحوار نت الاعلامية، موقع إخباري حواري يهتم بالشأن المغاربي والجالية العربية الاسلامية بأوربا، http://www.alhewar.net/ShowNews.php?Tnd=7172 تاريخ الزيارة (2016/10/09) .

بسؤال آخر مثلا وهو ما قام به بنكيران ههنا، ومن أنواع الخرق في هذا الصدد أيضا، خرق قاعدة الكم فالمخاطب لم يسأله عن اهتمامه بخدمة المواطنين أو شهادته لحزبه بالنزاهة، فهو بهذا الخرق يحاول أن يخفي المعنى الحقيقي أو بالأحرى المعاني الضمنية والتي يمكن إجمالها فما يلي:

لا تتيقوا أيها المغاربة في أي حزب آخر.

إن حزب العدالة حزب نزيه ولديه من الكفاءة ما يجعله قادرا على السهر على مصالحكم فهو بهذا الكلام يضفي الشرعية على نفسه وينفيها على غيره من الخصوم.

ث- الحوار الرابع

- عبارة عن حوار للفاعل السياسي الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الاله بنكيران مع جريدة الصباح بتاريخ **09/ماي/2011**، بعنوان (البام حزب فاسد).

*- **س:** ما هي آخر تطورات ملف اعتقال جامع المعتصم على خلفية ما وقع في مدينة سلا، وكيف سيتعامل الحزب مستقبلا مع هذه القضية؟*

*- **ج:** واستمرت آلة الضغط التي وصلت إلى حد اعتقال المعتصم، وهو الاعتقال الذي لم نكن نتصوره لعدة اعتبارات. فالمعتصم كان تحت مراقبتنا وعملنا مجتمعين منذ أزيد من ثلاثين سنة ونشهد أمام الله أننا لم نر عليه قط أية مخالفة تتعلق بالفساد المالي، بل كان رجلا عفيفا يرفض الاستفادة من حقوقه الطبيعية أحرى يتطاول على حقوق غيره، هذا أمر تعرفه ساكنة سلا لأن الشخص سير مقاطعة تابريكت لمدة ست سنوات، وكان نائب رئيس الجماعة الحضرية لمدة ست سنوات، ثم سير المقاطعة لمدة سنة ونصف، وشغل منصب نائب الرئيس نور الدين الأزرق، كل هذا يجعل المعتصم فوق الشكوك ولو تورط في شيء، لانكشف أمره بين الناس."* [1]

1 جريدة العدالة والتنمية، http://www.pjd.ma/node/190 تاريخ الزيارة يوم 2016/11/15، الساعة: 21:57.

أشار صاحب السؤال إلى أن المعتصم متهم بمشاركته في أحداث مدينة سلا، فركز في سؤاله عن التعامل مع ملف اعتقاله وعن الجديد في القضية، والملاحظ أن إجابة بنكيران كانت عكس المطلوب إذ قال" ***لم نر عليه قط أية مخالفة تتعلق بالفساد المالي، بل كان رجلا عفيفا يرفض الاستفادة من حقوقه الطبيعية أحرى يتطاول على حقوق غيره***" فعبد الإله بنكيران يستهدف بعبارته هذه تبرئة الحزب بكامله ولو عن طريق إنكار الوقائع وتوهيم الآخر بعفة الحزب عن طريق استغلال اللغة المضللة التي يخفي من خلالها مقاصده، حيث قام بخرق قاعدة من قواعد الحوار المتمثل أساسا في قاعدة الكيف وبالضبط قاعدته الفرعية التي تنص على عدم إصدار أقوال بدون القدرة على تقديم حجج تناسبها ، فرغم ما قدمه من حجج فإنها تبقى في عمومها ضعيفة إلى حد ما وغير كافية لإقناع المتسائل ببرائة المعتصم، ومن هنا نلاحظ أنه لا يوجد في كلامه ما يوحي إلى أنه أجاب أو اقترب من الإجابة عن السؤال الموجه إليه وذلك ليبلغ المخاطب وكذا الرأي العام ما يلي:

حزب العدالة والتنمية حزب يرفض الفساد عامة والفساد المالي على وجه الخصوص.

فلتثقوا بحزب العدالة والتنمية.

كما قد يكون الهدف من الخطاب بنكيران هو تشويه صورة الخصم وتلطيخها في الوقت الذي قد يكون فيه ذلك الحزب يكتسب أزهى صورة في أعين مؤديه.

3- فترة الحكومة (2012- 2016)

لما كان إنتاج كل خطاب سياسي يرتبط بظروف إنتاجه وكان تلقيه ومحاولة فهمه وتحليله يتطلب الرجوع لتلك الظروف أيضا، فقد خضع الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية لتلك القاعدة إذ تأثر هو الآخر بالظروف التي مر بها العالم العربي عامة والمغرب على وجه الخصوص، مما جعل لغته لغة مستوحاة من الربيع العربي باعتباره حراكا سياسيا أثر في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب، فما كان لرئيس الحكومة وغيره من السياسين إلا أن يتخذوا اللغة سبيلا لهم للتصالح من واقعهم في تلك الفترة فوظفوا لغة غير مباشرة وتلميحات واستعارات من الواجب ربطها بسياقها وظروف إنتاجها لفك شفرتها.

ولتعزيز ما قلناه، قمنا بتجميع حوارات في فترة حكومة العدالة والتنمية، وحاولنا قراءتها قراءة نبين من خلالها أن المرحلة استدعت نوعا خاصا من الاستعمال اللغوي يسهل عملية التواصل بين هذه الحكومة والجمهور المستهدف.

أ- الحوار الأول:

حوار بتاريخ **16/دجنبر/2011**، عنوانه (ربيع المغرب ثورة صناديق)، أطراف هذا الحوار سعد الدين العثماني والصحافي خالد المشوح.[1]

س: في ظل تقدم حزب العدالة والتنمية في المغرب، هذا التقدم الكبير ووصوله إلى تشكيل حكومة ورئاسة الوزراء في الحكومة الجديدة، كيف هي علاقة حزب العدالة والتنمية مع الحركات الإسلامية الأخرى داخل المغرب، التي عانت وربما تعاني مثل (العدل والإحسان) والحركات السلفية وغيرها من الحركات الموجودة داخل المغرب العربي؟

ج: نحن علاقاتنا مفتوحة مع الجميع والملفات التي نشعر أن طرفا آخر تعرض لظلم أو تجاوزات نحن ناصرناه في الماضي، وسنظل نناصره ونعمل جاهدين من الموقع الجديد على أن نرفع أي نوع من الحيف على أي طرف من هذه الأطراف"[2].

إن السؤال طرح بصيغة واضحة ذلك أن المحاور استعمل ألفاظا معبرة عن المقصود فكان من المفروض أن يتلقى هو الآخر جوابا واضحا مقنعا من طرف محاوريه، والواضح أن محاوره أضفى على كلامه نوعا من التعميم مما نتج عنه اللبس والغموض وهو أمر مقصود، إذ يمكن استحضار قاعدة كرايس التي أسماها قاعدة الصيغة وفرعها إلى عدة قواعد فرعية

1 خالد المشوح كاتب سعودي باحث في الحركات الإسلامية والمشرف العام على مركز الدين والسياسة للدراسات وعلى صحيفة انباؤكم الالكترونية، متحصل على بكالوريوس شرعية وأصول الدين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وماجستير بالآداب من جامعة UNISAبجنوب أفريقيا في الجهاد، عمل ملحقا دينيا بالسفارة السعودية بجنوب افريقيا لمدة خمس سنوات ومتحدثا اعلاميا بحملة السكينة لتوعية الشباب عبر الانترنت وعضوا بلجنة التبادل المعرفي بين الأديان من أعماله كتاب "التيارات الدينية في السعودية).

2 المجلة، مجلة العرب الدولية تأسست في لندن، عام 1980، arb.majalla .com/2011/12/article55230050 تاريخ الزيارة يوم 2016/11/10 على الساعة 23:56، (انظر الملحق)

أهمها تلك التي لم تحض باهتمام هذا المخاطب ولم يحترمها وتتمثل في قاعدة الابهام "تجنب الإبهام"، ذلك أن عبارات العثماني اتصفت هنا بنوع من الغموض وكانت إجابته فيها نوع من التعميم، فهو يفسر أنه يشير بكلامه إلى العدل الذي يتميز به الحزب من خلال إخفاء الحقائق.

- *س: لكن هناك من يقول العكس، هناك من يقول إن الإسلاميين هم من تغيروا، الإسلاميون في التسعينات كانوا يرفعون شعار الإسلام هو الحل ويرفعون شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرفعون شعار الخلافة اليوم، الإسلاميون هم تقدميون حداثيون يرفعون شعارات تقدمية، أكثر من بعض القوى الأخرى أحيانا.*
- *ج: ليس هناك أي خلاف بين التحليلين، لأن انغلاق الأنظمة الديكتاتورية والانغلاق السياسي هما اللذان يجعلان تركيز حركات ذات مرجعية إسلامية على هموم حفظ الذات، أكثر من التركيز على وضع برامج والتطوير الفكري وهذا طبيعي. إذا كانت النار مشتعلة في بيتي فأنا لن أنشغل بتطوير الديكور وبصبغ الجدران وبوضع الديكورات في مكانها ، سأشتغل على إطفاء الحريق لأن عدم اطفاء الحريق سيهدم كل شيء، فالانغلاق السياسي أدى إلى أن الحركة الإسلامية كانت منشغلة بوجودها ذاته، أن توجد.. أن تكون.. ألا تصادر حريتها، فكان هناك صراع على مستوى وجود الحركات الإسلامية نفسه..*

السماح للخطاب الإسلامي أن يتداول، السماح بالسلوك الإسلامي في المجتمع أن يكون موجود، أن تسمح له وتعطي له الحرية وغيرها، ولذلك كان هناك صراع وجود، فكان الخطاب أثناء صراع الوجود منسجما مع المعركة صراع الوجود تلقائيا، لا يمكن للإنسان أثناء صراع الوجود أن يرفع شعارات غير منسجمة مع المرحلة، الآن لما بتنا في مرحلة انفتاح سياسي فأمر طبيعي أن تتغير الهموم.. أن تتغير الأولويات.. وأن يتغير الشعار، لكن الغرب دعم أنظمة ديكتاتورية بغض النظر عن شعارات الحركات الإسلامية، كان يجب أن يسمح بالديمقراطية، أن يدعم في مجال الديمقراطية، أو على الأقل أن يرفع يده عن الأنظمة الديكتاتورية، فالحال أن دعم أنظمة

ديكتاتورية مصادرة للحريات، بل انه دعم هذه الأنظمة بوسائل قمع، ونعلم أن باخرة خرجت في فترة الثورة التونسية ووصلت إلى تونس محملة بأدوات القمع التي كانت فرنسا أرسلتها لزين العابدين بن علي، لكي يتم بها قمع الشعب التونسي، لكن والحمد لله سقط النظام قبل أن تصل أدوات القمع لدعمه"[1].

لما كان صاحب التعقيب قد تحرى الإيجاز في طرح سؤاله ووجهه إلى المخاطب بملفوظ واضح ومباشر لا يحتاج لفهمه إلى أكبر جهد، فمن المفروض أن تكون الإجابة كذلك إجابة مباشرة وواضحة، وهو ما لم يفعله سعد الدين العثماني الذي فضل العدول عن قاعدة من قواعد التخاطب وهي:

قاعدة الصيغة: والمتمثلة هذه المرة في القاعدة الفرعية التي تحث على الإيجاز في الكلام، فلاشك أن المحاور سلك هذا الطريق في التعبير لغرض معين قد يكون رغبة في إخفاء حقائق معينة قد يؤدي التصريح بها إلى الإساءة له باعتباره وزيرا أو لحزب العدالة والتنمية عامة، ومن بين ما يميز هذا الرد أيضا هو:

خرق قاعدة الكيف وهذا ما توضحه العبارات الآتية:

- إذا كانت النار مشتعلة في بيتي فأنا لن أنشغل بتطوير الديكور وبصبغ الجدران وبوضع الديكورات في مكانها.

- سأشتغل على إطفاء الحريق لأن عدم اطفاء الحريق سيهدم كل شي.

إنها عبارات بعيدة كل البعد عن موضوع الحوار الذي يجمع الطرفين، وقد اعتمدها المخاطب.

ومن بين القواعد التي خرقها المخاطب أيضا قاعدة الكم، حيث قدم المخاطب من المعلومات ما لم يسأل عنه، "***ونعلم أن باخرة خرجت في فترة الثورة التونسية ووصلت إلى تونس محملة بأدوات القمع التي كانت فرنسا أرسلتها لزين العابدين بن علي، لكي يتم بها قمع الشعب التونسي، لكن والحمد لله سقط النظام قبل أن تصل أدوات القمع***

1 المجلة، مجلة العرب الدولية تأسست في لندن، عام 1980، arb.majalla .com/2011/12/article55230050 تاريخ الزيارة يوم 2016/11/10 على الساعة 23:56، (انظر الملحق)

لدعمه" وهو خرق يبتغي المحاور منه طمأنة المواطنين أن حكومة العدالة والتنمية تصهر على استقرارالبلاد والعباد وترفض قمع المواطنين مهما كلفها الأمر .

ب– الحوار الثاني:

- حوار بعنوان "لا صراع بين الحكومة والقصر" للفاعل السياسي وزير النقل والتجهيز (البنيات الأساسية) المغربي عبد العزيز الرباح، حاوره محمد أعماري– الدوحة في جريدة الجزيرة. نت بتاريخ **2012/11/3**، جريدة الجزيرة.

*- **س:** بعد نحو عشرة أشهر من تولي حكومة عبد الإله بنكيران زمام الأمور في المغرب، ما أهم المنجزات التي ترون أنكم حققتموها؟*

*-**ج:** بلادنا والحمد لله استطاعت من قبل أن تحقق إنجازات سياسية واجتماعية واقتصادية مكنتها من ألا تنزلق إلى ما انزلقت إليه كثير من الأقطار الأخرى، بما فيها الدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه لدى المغرب عدد من الإكراهات والتحديات، إما مرتبطة بملفات لم يحسن تدبيرها أو قطاعات لم ينجح فيها، أو مرتبطة بالتحول الذي عرفته الأجيال وأصبحت لها مطالب كبيرة جدا، أو مرتبطة بغياب التوازن بين المناطق في المغرب، حيث بعضها لم يصله بعد ما يكفي من التنمية، في العقود الماضية لم تقرب كثير من الحكومات بعض الملفات الشائكة خوفا على سمعتها وشعبيتها ومكاسبها الانتخابية، فأجلتها وتركت نتائج ذلك السلبية تتفاعل وبطبيعة الحال نحن كحكومة لم نأت لكي نبكي، بل نريد أن نستحضر هذا الواقع بإيجابياته وسلبياته، بإنجازاته وإخفاقاته، بصلاحه وفساده، ولا بد أن نستحضره ونستحضر أننا جئنا في لحظة تاريخية وقعت فيها أحداث لم يكن أحد يتوقع أن تقع، ابتداء من الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت مؤشراتها عام 2008 لكن لا أحد كان يتوقع أن تصل إلى ما وصلت إليه الآن خاصة في أوروبا، ووصولا اليوم إلى ما يعرفه العالم العربي من ثورات شعبية، حكومتنا أمامها إذن أن ترسخ وتجذر وتعمق كل المكتسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ليس بالشيء الهين، وفي الوقت نفسه عليها أن تعالج كل الاختلالات وتواجه التحديات وتستجيب لمطالب اجتماعية كبيرة، أضف إلى ذلك*

مهمة مواجهة آثار الأزمة العالمية، نحن نتشرف بأن نتحمل هذه المسؤولية في هذه اللحظة التاريخية ونحن مستعدون لأن ننجز ما نستطيع لنساهم في تقدم المغرب، لكن لا يمكن أن نتصور أن ذلك هين، فما يعيشه المغرب اليوم هو نتيجة سياسات اجتماعية واقتصادية واختيارات وتدابير سابقة تراكمت عبر عقود، إصلاح هذا الوضع يحتاج إلى إرادة وهي موجودة لدينا، ويحتاج إلى رؤية وهي موجودة لدينا، ويحتاج إلى مشاريع وبرامج وهي أيضا موجودة، ولا شك أننا سنواجه عراقيل ومثبطات، وهذا شأن كل عملية إصلاحية"[1].

إنصب حديث المحاور على مقارنة المغرب بالدول الأوربية فيما يخص قدرته على تجاوز الكثير من المشاكل التي عانت من جرائها تلك الدول، وهو ما يجب اعتباره إطناب في التعبير، إذ كان من المفروض أن يحترم المحاور السؤال باستحضار قاعدة الكم التخاطبية والعمل بها، فهي تدعو أطراف الحوار إلى ضرورة تقديم المقدار المطلوب من المعلومات فالمحاور حين قال "**بلادنا والحمد لله استطاعت من قبل**..."وحين عرض لبعض المشاكل التي يراها متوغلة في المغرب "**ملفات *لم يحسن تدبيرها، "التحول الذي عرفته* الأجيال**"، "**غياب التوازن *بين المناطق في المغرب***"، فقد أشار بالمباشر أنه لن يحترم تلك القاعدة التي تلزمه على ألا يعطي من المعلومات إلا ما هو ضروري بالنسبة للطرف الآخر، وما يجب أن يركز عليه هو أن يقدم بصورة واضحة أهم إنجازات حكومة بنكيران وهو الموضوع مربط الفرس في هذا الحوار، إلا أن عبد العزيز الرباح نحى ذلك جانبا عن قصد ليتمكن من حجب الواقع وستر ما يراه ليس من باب الصواب الإفصاح عنه، لأسباب قد تكون مثلا كون الحكومة لم تحقق في ذلك الوقت إنجازات تستحق عرضها أمام المتسائل بصفة خاصة والمواطنين وكل متتبعي الحوار بصفة عامة، وقد يكون لعبد العزيز الرباح غرض آخر وراء اعتماده على التعبير غير المباشر كأن

1 الجريدة.نت www.aljazeera.net/new/reportsandinterviews/2012/11/3.، تاريخ الزيارة 2016/11/12، على الساعة: 22:48، (أنظر الملحق)

يكون غرضه هو تلميع صورة حزب العدالة والتنمية أمام جمهوره ***"نحن كحكومة لم نأت لكي نبكي"*** مقابل الحط من قيمة خصومهم وفضح هفوات حكوماتهم وإبراز مكامن ضعفهم" ***لم تقرب كثير من الحكومات بعض الملفات الشائكة خوفا على سمعتها وشعبيتها ومكاسبها الانتخابية"*** ، وفي ذلك دعوة إلى المواطن المغربي أن يثق في حكومة عبد الاله بنكيران.

وتجدر الإشارة، أن هدف أغلب القادة السياسين في حزب العدالة والتنمية هو التقرب من المواطن المغربي الذي أصبح في الآونة الأخيرة يفقد الثقة في السياسين بصفة خاصة والأحزاب عامة على اعتبار أنهم لا يخدمون إلا أغراضهم ومصالحهم الشخصية مقابل سياسة تفقير وتحقير الشعب المغربي، وهو ما جعل وزراء الحزب ويمثلهم هنا الرباح، يبذلون قصارى جهودهم لتغيير هذه الأفكار من خلال إظهار نواياهم الإصلاحية على مستوى العديد من المجالات ومحاربة الفساد.

إلى جانب خرق المخاطب لقاعدة الكم قام المخاطب بخرق قاعدة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى هي قاعدة العلاقة ***"جئنا في لحظة تاريخية وقعت فيها أحداث لم يكن أحد يتوقع أن تقع، ابتداء من الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت مؤشراتها عام 2008 لكن لا أحد كان يتوقع أن تصل إلى ما وصلت إليه الآن خاصة في أوروبا"*** إذ لم يجب المخاطب عن السؤال المطروح فقد كان من الأجدر أن يقدم لائحة عن بعض ما قامت بتحقيقه حكومة العدالة والتنمية وأن يعزز كلامه بلغة الأرقام ليتمكن جراء ذلك من تقديم إجابة واضحة للمتسائل وهو ما لم يفعله الرباح الذي أخذ يقدم معلومات لا علاقة لها بالسؤال

*- **س:** هناك من يتهم أيضا حزبكم (العدالة والتنمية) الذي يقود التحالف الحكومي بأنه أخلف وعوده مع المواطنين، فقد رفع في الحملة الانتخابية شعار محاربة الفساد والاستبداد، لكنه حتى الآن لم يفعل شيئا لمحاربة هذا الفساد؟*

*- **ج:** عندما تكون في المعارضة أنت تناضل بالاحتجاج والاقتراح، وعندما تصبح في الحكومة أنت تناضل بالإنجاز، والفساد ليس*

مجرد تفاصيل وتقنيات ومظاهر بسيطة، بل أصبح ثقافة وتجذر في كثير من المؤسسات عبر عقود من الزمن، وأحيانا يستفيد من ضعف القوانين، وأحيانا له امتدادات في مؤسسات وفي أحزاب وفي هيئات المجتمع المدني، كما أن تيارات الفساد طورت أساليب عملها.

لا يمكن لحكومة مسؤولة أن تنجز فقط ما يرضي الجماهير، لا بد أن تتخذ القرارات الضرورية لمصلحة البلد حتى لو لم تكن ترضي الجماهير.

الحكومة اليوم وهي تنزل الدستور وتنزل مشاريع إصلاحية كبرى في كل المجالات هذه أحسن طريقة لمحاربة الفساد والاستبداد، في محاربة الفساد هناك ما يحتاج قرارات آنية بسيطة، وهناك ما يحتاج إلى تغيير ثقافي يأخذ وقتا طويلا ولا تظهر نتائجه على الفور.

الحكومة لا تزال في سنتها الأولى، وإن شاء الله ستظهر بعض من نتائج عملنا في السنوات القليلة القادمة، مع العلم أن تيار الإفساد لا بد سيطور أساليبه لمواجهتنا، لكننا مصممون على محاربة الفساد ولن نتراجع ولن نستسلم، ونحن متفائلون.

وأحد أهم مداخل الإصلاح أن نعطي القدوة الحسنة، وسنبدأ بأنفسنا وسنحرص على أن يكون سلوك الوزراء والمسؤولين في مستوى المسؤولية ويكونوا بعيدين عن الشبهات، ثم سنفعل منطق المحاسبة والمراقبة ونفعل المؤسسات المنوطة بها هذه المهمة"1.

إن السؤال الذي طرح على الوزير كان واضحا إذ المطلوب من الوزير هو إبداء الرأي فيما يخص مخالفة وعود العدالة والتنمية للمواطنين وبالضبط فيما يخص قضية الفساد، إلا أن إجابة الوزير كانت خلافا للمتوقع، فإذا كان هدف المتسائل هو وضع محاوره في موقف حرج أو بيان مدى ضعف الحزب من خلال تراجعه عن وعوده وعدم تفعيلها على أرض الواقع، فإن المخاطب عالج الأمر بكل عقلانية ويتجلى ذلك حينما اعتمد على عملية خرق قاعدة الصيغة الذي تجعل المخاطب مقيد بالوضوح في كلامه والإيجاز فيه، فإجابته

1 الجريدة.نت www.aljazeera.net/new/reportsandinterviews/2012/11/3.، تاريخ الزيارة 2016/11/12، على الساعة: 22:48، (انظر الملحق)

اتسمت بالغموض واللبس وعدم الايجاز ويتضح ذلك جليا، عندما قال (لابد أن تتخذ الحكومة القرارات الضرورية لمصلحة البلد حتى لو لم تكن ترضي الجماهير ، فما علاقة هذا القول بمسألة الفساد أن يعترض عليها الجماهير؟

ت– الحوار الثالث:

– حوار أطرافه بسيمة الحقاوي وأحمد الزاهي، والحوار كان بتاريخ.**2012**

- س: "هل نفذتم ما سبق وأن أكدتم عليه في تصريحات صحيفة بخصوص تنفيذ القانون المتعلق بتمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بسبعة بالمائة من الوظائف العمومية ؟

- ج: ربما لم نجد طريقة تتوافق عليها الحكومة بكل مكوناتها لتمكين هؤلاء الأشخاص من هذه النسبة، ولكن هناك مشاكل موضوعية، من قبيل أن العديد من القطاعات تراسلنا مطالبة بلائحة الأشخاص في وضعية إعاقة في اختصاصات محددة تريد أن تجري فيها مباراة، غير أن هذه الاختصاصات المطلوبة لا تكون متوفرة فيهم للأسف، إضافة إلى وجود قطاعات لها قوانين خاصة بها، كقطاعات التربية الوطنية والداخلية، خصوصا ما يتعلق بالجماعات المحلية، لا تلزمها باحترام 7بالمائة، أما بالنسبة لنا، فنحن ملتزمون، و،،زايدين،، فوق الالتزام، إذ لما نظمنا مباراة الأطر، تم قبول 10 بالمائة وليس 7بالمائة"[1].

إن ما يميز السياسي المحنك عن غيره، هو مدى قدرته على الإجابة عن العديد من الاسئلة العالقة لدى الموطنين والتي تخص مجموعة من المشاكل التي تعاني منها بعض القطاعات، مما يجعل الفاعل السياسي يبذل قصارى جهده لإرضائهم عن طريق تقديم وعود بالإصلاح وهو ما يبقى الموطنون على أمل من تحقيق تلك الوعود التي يمكن أن تبقى مجرد حبر على ورق، فيحتاج الفاعل السياسي أنذاك أن يقنع المواطن بما حققه وأن

1 وثيقة بعنوان نساء العدالة والتنمية: وضعية المرأة تشهد تحسنا مطردا مما يعطيها قوة وأملا لتتطلع لمزيد من التطور، الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بالرشيدية، مقتطف من الحوار في الصفحات المخصصة للملحق.

يقدم مبررات عن عدم تحقيق ما لم يتمكن من تحقيقه، وهو ما حاولت فعله وزيرة التضامن والأسرة بسيمة الحقاوي عندما طرح عليها السؤال المتعلق بتنفيد قانون يخصص نسبة سبعة في المائة من الوظائف العمومية للأشخاص في وضعية إعاقة، فلم تقدم الحقاوي إجابة مباشرة وواضحة بل قامت بخرق قاعدة الكيف التي تفرض عدم التلفظ بما يحتمل الشك أو يحتمل الكذب أو ما ليس له عليه حجة ***"ربما لم نجد طريقة تتوافق عليها الحكومة بكل مكوناتها لتمكين هؤلاء الأشخاص من هذه النسبة"*** هذا بالإضافة لخرق قاعدة الصيغة لتتمكن من حجب ما قد يظهر ضعف وزارتها على وجه الخصوص وحكومة العدالة والتنمية على العموم، ذلك أن كلامها يشوبه نوع من الغموض المقصود وهو ما تنهي عنه القاعدة المذكورة، ويتمثل ذلك في عباراتها " ***لم نجد طريقة تتوافق عليها الحكومة بكل مكوناتها لتمكين هؤلاء الأشخاص من هذه النسبة"*** ثم يقول"...، ***إذ لما نظمنا مباراة الأطر، تم قبول 10 بالمائة وليس 7بالمائة"***.

ومن بين قواعد التخاطب التي لحقها الخرق من طرف المتكلم أيضا، قاعدة العلاقة، ويتجلى ذلك في قوله: ***"فنحن ملتزمون، وزايدين، فوق الالتزام"***وهو تعبير مجازي تعبر من خلاله المتكلمة أنه حرص بشدة على تنفيذ ما صرح به في الصحف، وهي طريقة في التعبير لم تجدي نفعا في هذا الموقف، إذ كان من الأجدر أن تجيب بنعم أو لا، إنه خرق وتجاوز مقصود في قاعد المناسبة، تمكنت من خلاله الحقاوي من التملص من مسؤولية ما صرحت به، إنها كمن قال إنني وفية للوعود التي وعدتكم حتى إذا لم أنفذها فليس الذنب ذنبي بل ذنب حكومتكم.

س: *"إذا يمكن القول بأن ما هو قانوني يساهم في انتشار ظاهرة الأطفال المتشردين؟*

ج: *نسعى إلى أن يمنحنا القانون صلاحية إلزام الأطفال المشردين على الخضوع للعلاج، وهذه خطوة نعتبرها مهمة لتنزيل هذه*

المبادرة، سيما مع توارد الإحصاءات المؤشرة على بداية تأنت ظاهرة الأطفال في وضعية الشارع، حيث تبين المعطيات المتوفرة لدينا أن نسبة الفتيات المشردات تصل إلى 11 بالمائة من مجموع هؤلاء الأطفال .. وهذا أمر يزيد من قلقنا أكثر، ومن انشغالنا بهذه الظاهرة، خاصة مع تداعياتها السلبية التي تزيد الوضع سوء.."[1]

حوار آخر يوضح كيف يلجأ المخاطب إلى خرق قواعد التخاطب لغرض تحقيق التواصل مع المخاطب، وفي هذه المرة وقع الخرق على قاعدتين اثنتين، أولهما قاعدة العلاقة، ذلك أن السؤال المطروح هو مدى مساهمة القانون في انتشار ظاهرة الأطفال المتشردين، وكان من الواجب أن تسلك الحقاوي طريقا سهلا في التعبير فتقدم إجابة واضحة ومباشرة، إذ قد تكتفي بكلمة "نعم" أو "لا" كما هو معهود لدى العديد من الفاعلين السياسيين حتى وإن إضطروا بإضافة "لكن"، إلا أنها جعلت عباراتها تنحو منحى آخر *:" نسعى إلى أن يمنحنا القانون صلاحية ... خطوة نعتبرها مهمة لتنزيل هذه المبادرة*"، فقد يكون الأمر كذلك أي أن القانون هو السبب في انتشار الظاهرة، وسكوتها يعني تأكيدها لذلك، لأنها كمن يقول بصريح العبارة لقد ساهم القانون في تشريد الأطفال، وأنا بصفتي وزيرة التضامن... قادرة على معالجة هذه الظاهرة المتفشية بين الأطفال خصوصا منهم الفتيات، وهنا يكمن اعتماد الحقاوي على خرق قاعدة الكم التي تفرض على المخاطب أن يتقيد بالقدر المطلوب من المعلومات، وهو ما لم تلتزم به الوزيرة التي قدمت أرقاما إحصائية في الموضوع لا لشيء إلا لتظهر للرأي العام مدى سهرها على القضايا العالقة التي تدخل في مسؤلية وزارتها.

1 وثيقة بعنوان نساء العدالة والتنمية: وضعية المرأة تشهد تحسنا مطردا مما يعطيها قوة وأملا لتتطلع لمزيد من التطور، أرشيف مقر حزب العدالة والتنمية بالرشيدية، مقتطف من الحوار في الصفحات المخصصة للملحق.

ث- الحوار الرابع

- حوار مع عبد العزيز الرباح تحت عنوان نراهن على شراكة بين القطاعين العام- والخاص لإنجاز الأوراش الكبرى، بتاريخ **07-08-2013** .

س: "بالنسبة للنقل البحري، أطلقت وزارتكم دراسة من أجل تشخيص القطاع ووضع خطة عمل، ألا ترون بأنها دراسة أخرى إضافية في الوقت الذي يعرف فيه المهنيون جيدا مشاكل القطاع والتدابير التي يجب اتخاذها؟

ج- لا ليست بدراسة إضافية، لأنه بالحديث عن قطاعات تعاني كالنقل البحري أو الطرقي لا يتعلق الأمر فقط بتشخيص الحالة الراهنة لهذه القطاعات بل بتشخيص مختلف مخططات الإقلاع ومعرفة سبب عجزها عن العمل. هل الدولة هي التي لم تقم بواجبها؟ هل المهنيون هم الذين تنصلوا من التزاماتهم؟ أم هل كل هذا يعود لفرامل غير مرئية وضعت لمقاومة التغيير؟ لا يمكنكم وضع استراتيجية تحقق أهدافها دون تشخيص الوضع لمعرفة الأسباب"[1].

وجه المحاور سؤالا واضحا لمخاطبه يطلب من خلاله معرفة وجهة نظر محاوره حول قضية تخص النقل البحري، فكانت الإجابة خلافا للمتوقع حيث قام المخاطب يخرق قاعدة الملاءمة التي تجعل المخاطب يحرص على تقديم إجابة واضحة عن السؤال الموجه إليه وهو ما لم يفعله المخاطب في هذا الحوار ذلك أنه رد على المتسائل بأسئلة أخرى وقد فعل ذلك بغرض التملص من مسؤولية الإجابة.

س- على ذكر المقالع هل الغاسول يعد منجما أم مقلعا؟

ج- حسب القانون، يتعلق الأمر بمقلع يحكمه ظهير ينسب تدبيره إلى وزارة المالية من خلال إدارة القطاعات. وفي الحقيقة، لقد تم استغلاله منذ عشرات السنين من قبل مستفيد واحد وهو أمر غير معقول. اليوم لدينا توجه يقضي بفتح هذا الاستغلال أمام المنافسة عن طريق الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام.[2]

[1] http://www.pjd.ma/node/11096 تاريخ الاطلاع 2017/05/28

2 http://www.pjd.ma/node/11096 تاريخ الاطلاع 2017/05/28

إن كلمة واحدة كافية للإجابة عن هذا السؤال، وهي إما كلمة منجم أو مقلع، إلا أن المخاطب، ومن أجل بيان مدى إحتكامه، بصفته وزيرا للنقل، للقانون المغربي، قام بتقديم ما لم يسأل عنه من المعلومات "حسب القانون، يتعلق الأمر بمقلع يحكمه ظهير ينسب تدبيره إلى وزارة المالية"، لنفس الهدف (احترامه للقانون) أضاف معلومة أخرى هو في غنى عن التصريح بها في هذا المقام، "لقد تم استغلاله منذ عشرات السنين من قبل مستفيد واحد وهو أمر غير معقول" وبهذا يكون قد أعطى من المعلومات أكثر من المطلوب، وهو ما يسمى في قوانين التخاطب خرق في قاعدة الكم.

ج- **الحوار الخامس:**

- حوار أجرته قناة الحرة تحت عنوان "لاننتمي إلى الاخوان ولسنا تيارا دينيا" بتاريخ **08/08/2014** وقد كان طرفي الحوار كل من رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران والصحافي محمد أسعد.

س: *"-كيف هي علاقة إسلامي حزب العدالة والتنمية (الحاكم) مع الملك محمد السادس؟*

ج: *حزب العدالة والتنمية ليس حزبا حاكما في المغرب، هذا خطأ، نحن حزب يترأس الحكومة فقط، و رئيس الدولة المغربية هو جلالة الملك، و في نفس الوقت هو أمير المؤمنين، والقيادي الأعلى للقوات المسلحة الملكية، فالصلاحيات الأساسية للحكم توجد بيد المؤسسة الملكية، نحن نترأس الحكومة ولدينا صلاحيات محددة في الدولة".*[1]

الواضح هنا أن بنكيران قد خرق قاعدة حوارية وهي قاعدة الكيف، ذلك أن محاوره انطلق من كون الحزب الإسلامي المتمثل في حزب العدالة والتنمية هو من يمثل الحكومة المغربية وله علاقة مع الملك فسأله عن طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما، فكانت الإجابة

[1] جريدة الحرة، http://www.alhurra.com/a/moroccan-prime-minister-benkiran-muslim-brotherhood-egypt-/255300.html، تاريخ الزيارة: 2016/09/27، على الساعة: 22:50، (انظر الحق)

عكس المتوقع ذلك أن بنكيران صب حديثه عن رفع مهمة الحكامة عنه أو بالأحرى عن حزبه ونسبها لشخص الملك، كما أشار أنه مهما عمر المنصب فإنه ذاهب لا محالة ليبقى المعمر الدائم هو الملك، ومن هنا فمن المفترض أن يكون المعنى المضمر في كلامه أو المعاني المضمرة هي:

- لا علاقة لهذا الحزب بالملك.
- علاقة الحزب بالملك علاقة غير جيدة.

دعوة المواطن المغربي إلى إلتماس العذر للحزب ولرئيس الحكومة على وجه الخصوص لأن الأمر كله يرجع للمؤسسة الملكية، وبالتالي فإن كان خيرا فمن هذه المؤسسة وإن كان شرا فمنها، وفي هذا تبرئة وتملص من المسؤولية.

وبهذا لم يقدم بنكيران إجابة واضحة، وتجاهل السؤال بإجابة قد تبدو غير مجدية أو بعيدة عن الموضوع، ما يجعل المتلقي يبحر في بحر من المعاني المستلزمة باحثا عما يمكن أن يناسب السؤال المطروح، فقد فضل بنكيران استعمال التعابير المضمرة بدل التصريح بالمعنى المقصود للتخفيف من حدة الإجابة أو لغرض التأدب في التحاور مع المخاطب، ومن الممكن أن يكون أيضا احتراما للشخص موضوع الحوار، فكل هذه الأسباب قد تجعله يلجأ لهذا النوع من التعبير.

س: وكيف هي علاقتكم مع الملك؟

ج: علاقتنا جيدة جدا مع الملك، ونحن مقتنعون بشيء: الملكية في المغرب هو شيء تقليدي وقديم، هذه الأسرة حكمتنا لمدة أربعة قرون، المغاربة معجونون مع الملكية، يفهمونها ويستوعبونها كنظام لهم، و لا يمكن أن ينجح المغرب بدون تعاون بين المؤسسة الملكية والبرلمان و الحكومة، و هذا هو توجهنا: أن تكون علاقتنا مع المؤسسة الملكية على أفضل ما يرام، وخصوصا أنا، لقد قلت للمغاربة بكل وضوح منذ أن عينني جلالة الملك، إذا كان المغاربة يبحثون عن رئيس حكومة يصطدم بملكهم بسبب الصلاحيات و بغيرها فليبحثوا

عن شخص آخر، أنا لا أصلح لهم إذن، لا يعني هذا أننا لا نراجع الملك، نحن نراجعه ونتحدث معه." [1].

إن المتأمل لهذا الحوار سيلاحظ بلا شك أن المخاطب قد خرق قاعدة من القواعد الحوارية، هي قاعدة الكم التي تنص على عدم تقديم من المعلومات إلا ما يحتاجه المتسائل، وهو ما لم يطبقه بنكيران في الرد عن السؤال المتعلق بعلاقته بالملك، حيث أكد في البداية أن علاقتهما جيدة لينتقل بعد ذلك، للتصريح بأن علاقته بالملك علاقة محكومة بالعديد من المقومات كأقدمية النظام الملكي في المغرب ***"الملكية في المغرب هو شيء تقليدي وقديم"***، وأنه ليس لوحده من يؤمن بالملكية، بل المغاربة جميعهم كما يتحدث عن ضرورة تعاون الملكية والبرلمان والحكومة من أجل السير قدما، انطلاقا من هذا القول يتبين أن لكلام بنكيران معاني مستلزمة يتم استنتاجها كما يلي:

– امتنان بنكيران للمؤسسة الملكية بسبب تعينه رئيسا للحكومة، والاشارة إلى الاستعداد للوفاء لها، وأنه سيظل كذلك رغم أنف الرافضين لذلك، إضافة إلى كون الحكومة في تعاون دائم مع المؤسسة الملكية ولن يقدر أحد الطرفين على سن قوانين أو إسقاطها من غير استحضار رأي الطرف الآخر، ومن بين ما صرح به أيضا أنه من المنتصرين للنظام الملكي شأنه شأن كل المغاربة، وأنه على تواصل دائم مع شخص الملك.

لقد توسل بنكيران بكل هذه العبارات ليس للإجابة عن السؤال المطروح، إذ ليس فيهما ما يدل على أنه يرغب في ذلك، بل ركز على خدمة بعض الرسائل التي تحز في نفسه ولم يجد السبيل إلى إبلاغها إلا من خلال خرق قاعدة الكم في تقديم المعلومات، وهكذا تمكن من إبعاد فكرة إمكانية حصول اختلاف أو بالأحرى خلاف بين الحكومة المغربية والمؤسسة الملكية، كما أن في عباراته دعوة إلى الشعب المغربي إلى تقبله (بنكيران) رئيسا للحكومة ، ومن بين ما أشار إليه أيضا، أنه رغم تعينه من قبل الملك، فذلك لا يفرض

[1] جريدة الحرة، http://www.alhurra.com/a/moroccan-prime-minister-benkiran-muslim-brotherhood-egypt-/255300.html، تاريخ الزيارة: 2016/09/27، على الساعة: 22:50 (انظر الملحق)

عليه الاحتكام بشكل مطلق لتعليمات القصر، رغم كون أغلب المغاربة مقتنعون بالنظام الملكي، بل يرى بضرورة تكامل الأطراف الثلاثة الملكية والبرلمان والحكومة، فغرضه هو إظهار مدى استعداده للسهر على مصالح المواطن المغربي حتى وإن اقتضى ذلك انتقاد أراء القصر" ***لا يعني هذا أننا لا نراجع الملك، نحن نراجعه و نتحدث معه***"، وهذا ما يفرضه عليه منصبه الذي يقتضي بالضرورة توطيد علاقته بالمواطن عن طريق إقناعه أنه أحسن صنعا حين صوت على حزب العدالة والتنمية.

س: *"هل يعني هذا انتقاد إجراءات أو سياسات الملك مثلا؟*

ج: *هذا لا يصلح، الكلام بيننا مع الملك يتم بالأدب اللازم وفي إطار ودي، والحمد لله الأمور كلها تسير بطريقة جيدة*".[1]

لا يقل هذا الحوار أهمية إذا قورن بالحوارات السالفة، فقد دار بين محمد سعد والقيادي السياسي عبد الإله بنكيران، وهو يصور بجلاء ما يتصف به الخطاب السياسي في مرحلة الحكومة من اعتماد العبارات غير المباشرة، ذلك أن موضوع الحوار كما هو مبين أعلاه ينصب حول مدى انتقاد بنكيران للملك، فكان جوابه غير واضح، إذ فضل بنكيران عدم التقيد بما يفرضه كرايس في قواعده، وخصوصا قواعده التي يدعو فيها إلى الوضوح في التعبير، وهو تجاوز متعمد من طرف هذا السياسي المحنك، الذي يحاول عدم الإقدام على قول ما يمكن أن يسبب له متاعب سواء مع الهيئة التنفيذية أو مع الرأي العام، ومكمن هذا التحايل في هذا الحوار هو إجابته التي يمكن الفصل فيها بين شقين: الأول "***هذا لا يصلح***" يتضح من خلاله أن بنكيران لا ينتقد سياسات الملك ففي عباراته نفي لما سئل عنه، لكنه يقوم في الشق الثاني بتقديم رأي مخالف لما صرح به في البداية "***الكلام بيننا مع الملك يتم بالأدب اللازم وفي إطار ودي***"، وهو بصنيعه هذا، أي إضفاء الغموض على عبارته عن طريق تكذيب ما جاء في السؤال مرة، وتصديقه ضمنيا مرة أخرى، تمكن من إرسال رسالة لم يصرح بمضمونها مباشرة، إن بنكيران لو لم يسلك طريق التعبير غير

1 جريدة الحرة، http://www.alhurra.com/a/moroccan-prime-minister-benkiran-muslim-brotherhood-egypt-/255300.html، تاريخ الزيارة: 2016/09/27، على الساعة: 22:50، (انظر الملحق)

المباشر، لقال بصريح العبارة، ثق أيها المواطن المغربي في قدرات رئيسك فهو قادر على إقناع الملك.

> ***س:*** *"انتقدتم مرارا الجزائر لرفضها فتح الحدود مع المغرب. لماذا إصرار الجزائر على موقف تجاهل دعواتكم بفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الجارين؟*
>
> ***ج:*** *الجزائر لا تحتاج إلى فتح صفحة جديدة، تحتاج للرجوع إلى الصفحة الأصلية. تاريخنا مشترك. نحن شعبان متقاربان جدا،نشترك في اللغة والدين...صحيح ليس لدينا نفس التاريخ، فقد عشنا في المغرب بطريقة مستقلة وهم خضعوا لنفوذ الشرق (الإمبراطورية العثمانية) وفرنسا قبلنا بعقود، لكن نحن والجزائريون إخوة، يجب أن تكون علاقتنا قوية الجزائر تتذرع بحدث وقع في 1994 بعد هجوم شخص جزائري أو مدفوع من الجزائر على فندق في مدينة مراكش و إغلاق المغرب حدوده مع الجزائر آنذاك ، هذا حدث قبل 20 سنة، هل مسموح بين دولتين جارتين وشعبين شقيقين متلاحمين أن يستمر قطع الرحم؟ هذا غير طبيعي، أوروبا تسمح بمرور الأشخاص والبضائع و نحن نريد أن يكون لنا توازن مع القارة الأوروبية بينما لا أستطيع (مثلا) السفر إلى الجزائر براً "*[1].

إن خطاب بنكيران رغم اعتماده على لغة شفافة وبسيطة تكاد تكون في متناول العموم إلا أنه لا يكشف من خلالها عن نواياه الحقيقية، وهذا ما لمسناه في بعض حواراته التي لم يحترم فيها ما نصت عليه قواعد كرايس، وخصوصا قاعدة الكم التي تفرض على المخاطب ألا يعطي من المعلومات إلا القدر المطلوب في عملية التخاطب، فهو حين قال مثلا: "***تاريخنا مشترك***"، " ***نحن شعبان متقاربان جدا "، "نشترك في اللغة والدين***"، " ***ليس لدينا***

1 جريدة الحرة، http://www.alhurra.com/a/moroccan-prime-minister-benkiran-muslim-brotherhood-egypt-/255300.html، تاريخ الزيارة: 2016/09/27، على الساعة: 22:50، (انظر الملحق)

نفس التاريخ"، "خضعوا لنفوذ الشرق (الإمبراطورية العثمانية) وفرنسا"فإنه لم يقدم إجابة واضحة عن السؤال المطروح بل قدم معلومات غير مطالب بتقديمه.

كما خرق المخاطب أيضا قاعدة العلاقة التي تفرض على المخاطب ألا يقول إلا ما له القدرة على تأكيده بالحجج والأدلة فهو حين ***قال" الجزائر تتذرع بحدث وقع في 1994 بعد هجوم شخص جزائري أو مدفوع من الجزائر على فندق في مدينة مراكش و إغلاق المغرب حدوده مع الجزائر آنذاك"***، فإنه لم يجب إجابة مقنعة لأن هذه العبارة ليست كافية لإقناع المتسائل، وهو ما يؤكد أن هذا المخاطب قد خرق قاعدة العلاقة.

س: *إذن ما هو مطلبكم من الجزائر الآن؟*

ج: *نحن لا نطلب من الجزائر شيئا، نطلب منهم فقط أن يحكّموا العقل والمنطق والمبادئ التي تجمعنا ويتصرفون وفقها، ولو فعلوا هذا لفتحوا الحدود اليوم قبل الغد*"[1].

يتضح من خلال العبارات التي قدمها رئيس الحكومة إجابة عن السؤال الذي طرح عليه، أنه قد انزاح عن المألوف في التعبير، والمقصود بالمألوف في التعبير في هذا المقام هو كل ما يتعلق بقواعد التخاطب التي تمثل الركيزة الأساسية في نجاح التواصل، وهذا لا يعني، كما سبق وأشرنا، أن تجاوزها أو خرقها يؤدي إلى فشل العملية بل قد يسهم ذلك أحيانا في نجاحها أيضا بشرط أن يكون ذلك الخرق مقصودا، فإذا أخذنا عبارة : ***"نحن لا نطلب من الجزائر شيئا، نطلب منهم فقط..."*** لاحظنا أن بها تناقض، فشقها الأول كان عبارة عن نفي غير مرغوب فيه في هذا المقام خصوصا أن الشق الثاني كان عبارة عن استدراك يحمل جوابا ضمنيا عن السؤال المطروح: " ***ما هو مطلبكم من الجزائر***" وهذا خرق في قاعدة العلاقة، وما صنيعه هذا إلا دعوة غير مباشرة إلى الصلح مع الجزائر.

د- الحوار السادس:

1 جريدة الحرة، http://www.alhurra.com/a/moroccan-prime-minister-benkiran-muslim-brotherhood-egypt-/255300.html، تاريخ الزيارة: 2016/09/27، على الساعة: 22:50، (انظر الملحق)

- حوار رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران مع الصحافي أحمد منصور في برنامج بلا حدود، وذلك بتاريخ **13/5/ 2015**، كان عنوان الحلقة: الملك يحكم المغرب وصلاحياتي محدودة.

س: " لم تجرؤ حكومة مغربية على أن تمس دعم المحروقات، ما الذي أدخلك في هذا الشرك الذي كان يمكن أن يُطيح بحكومتك؟

***ج:** يُطيح إذا كان من الضروري أن يُطيح بالحكومة يُطيح، لكن عندنا نحن أخ أحمد مثل يقول: إذا عاش النسر يعيش أولاده"*[1]

من مظاهر اعتماد المخاطب السياسي على خرق قواعد التخاطب توظيف الأمثال الشعبية وأسماء الحيوانات، فمن بين الاسهاب المتعمد في اعتماد العبارات غير الصريحة لابنكيران في فترة الحكومة إطلاق بعض التسميات المستعارة من العالم الحيواني على نفسه أو على معارضيه لكي يظهر هو وأعضاء حزبه في صورة الأخيار مقابل ظهورهم في صورة الأشرار، وهو الأمر الذي يؤكده الحوار ذلك أن السؤال يتعلق "بمغامرة" حكومة العدالة والتنمية فيما يخص دعم المحروقات، وجواب بنكيران يوحي بلامبالاته عندما قال: "***يطيح إذا كان من الضروري أن يطيح بالحكومة يطيح***"، إلا أنه لم يكتف بذلك فلو فعل لترك طابعا سلبيا لدى المخاطب المستهدف من هذا الحوار، وهو ما جعله يسترسل في تلفظه "***إذا عاش النسر يعيش أولاده***"، وهو ملفوظ يبدو في الظاهر أن لا علاقة له بسياق الكلام، فهو هنا يعني أن مصلحة النسر الذي من المحتمل أن يكون هو رئيس الحكومة، رهينة بمصلحة أولاده والمقصود بالأولاد هم المواطنين، هذا بالاضافة لبعض المعاني غير المصرح بها من قبل بنكيران والتي يتم التوصل إليها من خلال ربط عباراته المباشرة بسياق

1 بنكيران- الملك- يحكم- المغرب- وصلاحياتي- محدودة http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2015/5/13/ تاريخ الزيارة: 2017/03/07، على الساعة: 19:24

إنتاجها، فبنكيران وهو رئيس الحكومة يفرض بعض القرارات عن طريق إقناع المواطن أن ذلك لصالحه، ودليلنا هنا أنه يمرر رسالة غير مباشرة فهو كمن يأمر بالخضوع وتقبل قضية الرفع في أسعار المحروقات مشيرا إشارة ضمنية أنه قرار لا رجعة فيه، وهو بصنيعه هذا قد خرق قانون المناسبة فلم يقدم ما بشأنه إجابة المتسائل حول تساؤله بل أتى بمثل أضفى الضبابة على المقصود على عباراته، ومنه فإن جل خطابات هذا الرجل بعدما تم تعينه رئيسا للحكومة أصبح يركز فيها على إبراز أهم الاصلاحات والإنجازات التي حققتها حكومته، ومدى اهتمامه وحرصه على الاستمرار في الاصلاح، وهو بهذا يدعوا المواطنين إلى تجديد ثقتهم به.

س: ما الذي عادت به على المواطن البسيط، ما الذي عادت به على المواطن البسيط؟

ج: يا أخ يا أخ أحمد يا أخ أحمد اسمع يا أخ أحمد المواطن البسيط يفهم تصرفات الحكومة ويفهم يعني..

وفي نفس الموضوع استفسر محاور بنكيران عن حصة المواطن البسيط من المساس بدعم المحروقات، إلا أن بنكيران استعمل أسلوب النداء "يا أحمد" عدة مرات، كما قال: "المواطن البسيط يفهم تصرفات الحكومة"، فكان من المفروض أن يعيد المحاور السؤال بصيغة أخرى (وما دليلكم على ذلك) فيكون من المتوقع أن يعجز بنكيران عن الاجابة، فلو كانت لديه أدلة لقدمها جوابا عن السؤال الأول، وغياب الأدلة عن كلامه دلالة على خرق قاعدة مفادها ألا يقول المتحاور ما لا يستطيع أن يستدل على صحته، فكيف لمواطن بسيط أن يفهم خبايا حكومة بنكيران؟

إن هدف المتحاور هو أن يطمئن المواطنين، فهو كمن قال بلسان حاله إن جميع تصرفات الحكومة لصالح المواطن.

ثق أيها المواطن المغربي بحكومة العدالة والتنمية.

س: ألف وخمسمائة صنف دواء.

ج: *ألف وخمسمائة صنف دواء نعم بعد توفيق الله وبمساندة جلالة الملك وضعنا منحة للنساء الأرامل اللواتي ليس عندهن مدخول، هنالك نساء أرامل يا أخ أحمد كان الزوج يشتغل نحن نسميه طالب معاشه معناه يشتغل باليوم.*

السؤال كما هو واضح يخص الصحة والتطبيب وضبط نسبة الدواء التي تقدمها الوزارة لمساعدة المرضى، إلا أن الإجابة كانت بعيدة بعض الشيء عن ذلك لأن بنكيران قدم من المعلومات ما لم يسأل عنه، إنه بذلك قد استغنى عن قاعدة مهمة من قواعد التخاطب هي قاعدة الكم، وذلك لأن غرضه هو نقل اهتمام مخاطبه من موضوع لآخر واستحضار آلية حسن التخلص التي مكنته من تقديم مجموعة من الانجازات، وفي ذلك دعوة إلى جعل المواطن المغربي الساعي إلى الإصلاح يثق في حكومة العدالة والتنمية وينتظر صنيعها في تغيير الأوضاع في المغرب.

ذ- الحوار السابع:

- العثماني يتحدث في حوار مع "الإسلام اليوم" عن تجربة "العدالة والتنمية" في المغربالثلاثاء 21 جمادى الأولى 1437 الموافق 01 مارس 2016.

- س: هناك من يقول أن حركة 20 فبراير كان لها دور في وصول العدالة والتنمية إلى رئاسة الحكومة هل هذا الكلام صحيح؟

- ج: لا شك أن حركة 20 فبراير أسهمت في الإصلاحات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن المغرب كله استفاد من ذلك. وتلك الديناميكية أسهمت في نجاح الانتخابات البرلمانية التي نظمت سنة 2011 والتي أعطت المرتبة الأولى لحزب العدالة والتنمية"[1]

1 http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-224554.htm، تاريخ الزيارة: 2017/05/22، على الساعة: 13:01

يعد غياب الدليل في الجواب خرقا لقاعدة الكيف بالإضافة لخرق قاعدة العلاقة التي تفرض أن يتقيد المخاطب بالسؤال أثناء الإجابة وهو ما لم يفعله العثماني الذي لم يجيب بعبارات مباشرة وصريحة بل تجاهل السؤال الذي طرح عليه وبدأ يجيب على سؤال يمكن أن يكون قد افترضه إذ قال: "***حركة 20 فبراير أسهمت في الإصلاحات التي عرفها المغرب***" وقد يكون غرضه من ذلك هو عدم كشف الواقع إذ قد تكون تلك الحركة لم تولد إلا لخدمة الحزب وجعله يحتل المرتبة الأولى في انتخابات 2011 وليست وليدة الحاجة إلى الاصلاح كما صرح بذلك العثماني.

- س: كنت وزيرا للخارجية في النسخة الأولى من الحكومة وقمتم بزيارة الجزائر كأول بلد، إلى اي مدى يمكن إعادة الأمل في بناء الاتحاد المغاربي؟

***- ج** : إن الأمل في بناء الاتحاد المغاربي سيبقى دائما قويا دافعا للعمل لتجاوز العوائق التي هي في حقيقتها سياسية، أما الشعوب والنخب بمختلف أنواعها فهي معتزة بعمق العلاقات فيما بينها. فأعمال التنسيق والتمهيد للاندماج السياسي والاقتصادي بدأت مبكرا في تاريخنا المعاصر. ثم تأسست المنظمة المغاربية سنة 1989 بمراكش، وظل عملها مجمدا، منذ تلك اللحظة، بفعل تداعيات النزاعات ذات الطابع السياسي بالخصوص.*

والمطلوب اليوم أن يزداد الضغط الشعبي على النخب السياسية لتعمل على بناء الاتحاد المغاربي وتجاوز معيقاته. كما أن التطور الديموقراطي في المنطقة عامل أساس في ذلك، لأن بناء التكتلات الناجحة في عالم اليوم لا يمكنه أن يبنى بأي حال من الأحوال بسياسات استبدادية غير ديموقراطية "[1].

لقد طرح المخاطب في الحوار سؤالا مباشرا لا يحتاج إلى تفسير أو شرح فهو واضح المعالم لأنه متوفر على شروط جملة الاستفهام التي غالبا ما تجعل المخاطب يجيب هو الآخر إجابة

1 http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-224554.htm، تاريخ الزيارة: 2017/05/22، على الساعة: 13:01

واضحة وتحمل معلومات لها علاقة بالسؤال الذي طرح وهو ما لم يتوفر في إجابة العثماني ***"إن الأمل في بناء الاتحاد المغاربي سيبقى دائما قويا دافعا للعمل لتجاوز العوائق التي هي في حقيقتها سياسية***" فهذه العبارات تتضمن معلومات لا تناسب ما يطلبه المتسائل، ولهذا جاز القول أن سعد الدين العثماني لم يحترم قواعد كرايس لأنه خرق قاعدة العلاقة، هذا بالإضافة إلى أنه قدم من المعلومات أيضا ما يمكن الإستغاء عنه ليكون بذلك قد خرق عن قصد قاعدة أخرى هي:

قاعدة الكم: ***" أما الشعوب والنخب بمختلف أنواعها فهي معتزة بعمق العلاقات فيما بينها"، "تأسست المنظمة المغاربية سنة 1989 بمراكش، وظل عملها مجمدا، منذ تلك اللحظة"***، فهذه العبارات تحمل معلومات لم يتسائل عنها المخاطب، ذلك أن العثماني كان من الأجدر أن يقدم جوابا قطعيا وألا يقدم إلا ما هو مطالب بتقديمه وما يفرضه سياق الحوار.

وقد قام العثماني بهذا الخرق لأن غرضه هو إقناع الرأي العام وتقديم رسالة ضمنية للجزائريين بضرورة الاتحاد وأهميته.

5- خلاصة

تحدثنا في هذا الفصل عن الخطاب السياسي لدى بعض القادة والزعماء السياسيين، فانطلقت دراستنا لهذا النوع وفق المنظور اللساني الحديث وعلى وجه الخصوص الاتجاه التداولي، فحاولنا قدر الإمكان الكشف عن مقاصد هؤلاء انطلاقا من المعاني الحرفية لخطاباتهم، وكذا من السياق غير اللغوي لها، ومدى قدرتهم على إقناع المواطنيين باعتماد المعاني غير الحرفية في خطاباتهم، فالواضح أن خطابات هذا الرجل (عبد الاله بن كيران)، على الخصوص، وهو في منصب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية،كانت أكثر وضوحا، وأقل تزويقا في الكلام، فقد كان يلجأ إلى العبارات المباشرة فهو لم يكن يخشى ردة الفعل التي قد تعترض أقواله وتصريحاته، فقد كان يراعي مصلحة الحزب لا غير، ومن أهم ما يترجم ذلك البون الحاصل بين الخطابين ما صدر عنه فيما يخص العديد من المواقف، كموقفه من الملكية...(فقد مثل موقف بنكيران من الملكية الموقف الثابت والمسلمة التي يستحيل الحياد عنها، فقد سخر خطاباته صوب بيان مدى قدرة الملكية في المغرب على ضمان استقرار البلاد والعباد، وذلك إما إجلالا وطاعة أو خوفا من الفتنة التي قد تلحق الاوضاع، وهذا ما تصوره خطابته في العديد من المناسبات، والملاحظ أن الخطابات نفسها احتفظت بنفس الموقف في فترة الحكومة ولو أنها اتخذت صبغة جديدة فلم يعد خطاب النخبة، خطاب لايجرؤ على قراءته إلا من كان أهلا

لذلك، بل أصبح خطاب العامة، خطاب ينادي من خلاله الفاعل السياسي عموم الشعب المغربي ويحاول التواصل مع جميع الفئات من المواطنين، وهو ما جعله يحقق قفزة نوعية لم يشهدها الخطاب السياسي في المغرب منذ سنوات، ما نتج عنه التفاف جماهير غفيرة، فلقي من الحظوة ما لم يكن له في فترة رئاسة الحزب، وبهذا فقد اكتسى خطابه بعض اللف والدوران والتلاعب اللغوي الهادف إلى استقطاب النفوس والتأثير فيها فهو ينتقي من المعجم ما يناسبه من الألفاظ العامية القريبة من الاستعمال اليومي للغة، والواقع أن خطابات هذا السياسي تبدو بعيدة بعض الشيء عن الخطاب السياسي، لكن في حقيقة الأمر فإنها تتوفر على عدة خصائص يختص بها الخطاب السياسي، كما أن حزب

العدالة والتنمية ككل قد دخل للمشاركة في الحكم في الوقت الذي كان المغرب يعيش أوضاعا جد مزرية ومشاكل داخلية وخارجية، فما كان أمام هذا الحزب إلا مواجهة تلك الأوضاع ومحاولة تخطي تلك الصعوبات ما فرض عليه التخلي عن برنامجه الذي وضعه كوعود لكسب ثقة المواطنين وكخطة عمل، ليخضع مقابل ذلك لبرنامج حكومي فرضته تلك الأوضاع، الشيء الذي جعل لهيب البعض يشتعل غضبا فعابوا عليه وعلى زعمائه وعلى خطابات هؤلاء التي كانت أغلبها مخالفة لما قي الواقع، وهو أمر طبيعي ومتوقع في اللعبة السياسية وإن كان الأمر يتعلق بحكومة إسلامية.

خاتمة

إن تحليل الخطاب انطلاقا من نظرية الاستلزام الحواري يقتضي، في البداية، الوقوف عند عناصره اللسانية وفهم علاقة بعضها ببعض واستنتاج معانيها الأولية أي المعاني الحرفية الصريحة التي تدل عليها ظاهر العبارات، ثم يتم بعد ذلك الاعتماد على عناصر غير لسانية تتمثل في عنصر السياق المقامي الذي أنتجت فيه تلك العبارات، ثم يجمع المخاطب بين المعاني الصريحة والمعاني المستلزمة لتحقيق التفاعل التواصلي الذي ينتج عما سماه بول كرايس مبدأ التعاون، وإذا كانت أهداف إنتاج أي نمط من أنماط الخطاب هي التفاهم والتواصل بين أطرافه، فقد إقترح المهتمون مجموعة من الآليات تسهم في تحقيق تلك الأهداف من بينها قوانين كرايس الحوارية التي تساعد على جعل المخاطب يوصل رسالته إلى مخاطبه بأقل عناء ممكن، كما أن استحضار هذه القواعد أثناء إنتاج الخطاب يمكن المخاطب من تفادي ما قد يصدر عن مخاطبه من مواقف يعبر من خلالها عن رفضه لما يتلقاه من أفكار، كما أن المخاطب يعمد أحيانا إلى خرق تلك القواعد أثناء عملية التخاطب لكون بعض المخاطبين يرفضون الأمر أو النصح مثلا، عن طريق التعبير المباشر، وتتميز هذه القواعد بنوع من التداخل والتشابه الشيء الذي يجعل الدارس لا يفرق بينها، فقد يؤدي أحيانا خرق إحدى تلك القواعد إلى خرقها كلها، كما قد يسهم في احترامها، ليبقى مبدأ التعاون بمثابة الخط الأحمر الذي يصعب تجاوزه، وكل هذا نجده لدى المخاطب السياسي الذي يعطي أهمية كبيرة بوعي أو بغير وعي لتلك القواعد، فهي بالنسبة إليه أداة إقناعية يعتمدها في التواصل مع جمهوره وتمكنه من إخفاء مقاصده ونواياه الحقيقية إن هو أراد ذلك، فهو يستطيع أن يوري مقاصده بخرقه لتلك القواعد إحداها أو جميعها، فلا يقول دائما ما يقصده فقط بل قد يقول أقل مما يقصد كما يمكن أن يقول أكثر مما يقصد.

وإذا كان المخاطب عادة ما يراعي، أثناء إنتاجه للخطاب، مدى قدرة المتلقي على توظيف الاستدلال لفهم القصد من الرسالة، فإن المخاطب السياسي عكس ذلك، يعمل قدر الإمكان، على أن لا يصل الجمهور إلى نواياه الحقيقية، إذ غالبا ما لا يصرح عن مقاصده إيمانا منه أنه لو فعل لما تحقق له هدفه المتمثل في تحقيق التواصل بينه وبين مخاطبه، ولهذا

نجده حريصا على تعجيز المتلقي عن طريق إخفاء الحقائق التي قد تفشل عملية التواصل، عن طريق خرق قواعد التخاطب، ولا يتم له ذلك الخرق إلا بعدما يتأكد أن مخاطبه غير قادر على اعتماد عملية الاستدلال للوصول إلى ما أخفاه عنه مخاطبه فيكتفي بعملية تفكيك الوحدات اللغوية فقط وفهم ظاهر العبارات.

وهكذا فمهما حاولنا الكشف عن المقاصد الحقيقية للفاعل السياسي فلن نتمكن من ذلك لأنه الوحيد الذي يعلم ما يفكر فيه، وما النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها عند وضعنا لخطاب معين أو (حوار) في سياقه اللغوي والمقامي إلا احتمالات وافتراضات قد تكون ناجحة وقد تكون عكس ذلك؛ أي فاشلة.

وعموما فإن تحليل الخطاب السياسي، تحليل صعب مليء بالتعقيدات والعراقيل وخصوصا تلك الخطابات التي يتم الاعتماد في إنتاجها على ظاهرة الاستلزام الحواري، واستعمال هذه الظاهرة بكثرة ليس من اختيار القيادي السياسي بل هو أمر تفرضه طبيعة الخطابات السياسية التي تنبني في معظمها على استقطاب أكبر عدد ممكن من المخاطبين، وهذا ما يجعل رجل السياسة لا ينطلق مما تمليه عليه أفكاره وما يفضله من التعابير، بل يستحضر الجمهور وخصوصياته اللغوية والثقافية وكذا قدرتهم على فهم وتحليل المقول وتأويله، فيأمرهم أحيانا ويرهبهم أحيانا أخرى أو يرغمهم ... وكل ذلك بعبارات غير مباشرة.

معجم المصطلحات

acte	فعل
acte performative	فعل الانجاز
acte locutoire	فعل القول
acte perlocutoire	فعل تأثير
Démotation	الدلالة التصريحية
Enoncé	ملفوظ
acte propositionnel	فعل القضوي
actes directifs	أفعال توجيهية
actes déclaratifs	أفعال إعلانية
échelle argumentative	سلم حجاجي
Implicite	ضمني
Interaction	تفاعل
loi du discours	قوانين الخطاب
principe de coopération	مبدأ التعاون
Discour	الخطاب
Contexte	السياق
La signification	الدلالة
la pragmatique	التداولية
la pragmtique intégrée	التداولية المدمجة
téorie de pertinence	نظرية الملاءمة
l’implication conversationnelle	الاستلزام الحواري
analyse du discours	تحليل الخطاب
natural language	اللغة الطبيعية

Enoncés constatifs	الملفوظات التقريرية
énoncés performatifs	الملفوظات الانجازية
Quantité	قاعدة الكم
Qualité	قاعدة الكيف
Relation	العلاقة
Modalité	الصيغة
Violation	لاستخاف/الخرق
principe de Politesse	التأدب
L’énonciation	التلفظ
Dialogue	الحوار
L'intonation	التنغيم
L'accent	النبر
Argumentation	الحجاج
Syntaxe	التركيب